وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

جامعة العربي التبسي - تبسة

كلية العلوم الإنسانية و الاجتماعية
قسم : التاريخ و علم الآثار

الميـــــدان :علوم إنسانية و اجتماعية
الشعبـــة :علوم إنسانية
التخصص:تاريخ الثورة الجزائرية

العنوان :

النشاط السياسي للثورة الجزائرية 1954-1962 م

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر "ل.م.د"

دفعة : 2019

إشراف الأستاذ (ة)
بوبكر حفظ الله

إعـــداد الطالبتين:
- إبتسام بوعبيدة
- ليلى ســـــالمي

لجنة المناقشة		
الاسم و اللقب	الرتبة العلمية	الصفة
عبد الوهاب شلالي	أستاذ محاضر أ	رئيسا
بوبكر حفظ الله	أستاذ تعليم عالي	مشرفا و مقررا
فريد نصر الله	أستاذ مساعد أ	عضوا مناقشا

السنة الجامعية 2018 - 2019

بسم الله الرحمن الرحيم
٨٦ حامد ١٣
نقله عثمان أوزنجاي

شكر و عرفان

أشكر الذي خلقنا و شق سمعنا بحوله و قوته، اللّه سبحانه عز و جل، فأحمده حمدا كثيرا طيبا مباركا لتوفيقه لنا في إتمام هذا العمل الذي ما هو إلا قطرة من بحر الأبحاث العلمية.

و لقوله تعالى: "**ولا تبخسوا الناس أشياءهم**(من سورة ألأعراف ألآية84)

و قول رسوله الكريم (صلى اللّه عليه و سلم):"**من لا يشكر الناس لا يشكر الله**" (أخرجه الترمذي)

و عليه نتقدم بخالص امتناننا و تقديرنا إلى مرجعنا الأكاديمي أستاذنا الكريم الدكتور "حفظ اللّه بوبكر" الذي وضع حجر الأساس بآرائه السديدة و نصائحه الرشيدة، لنبني من خلالها قدراتنا العلمية المكتسبة طيلة مشوارنا العلمي بجامعة العربي التبسي تبسة، لنسلمه في الأخير مفتاح ما استخلصناه من توجيهاته القيمة.

كما لا ننسى شكرنا و تقديرنا لكل الأساتذة بكلية العلوم الإنسانية بصفة عامة و قسم التاريخ والآثار بصفة خاصةو إلى كل عمال المكتبة والإدارة، والمتحف الوطني للمجاهد والمكتبة العمومية لدار الثقافة ومكتبة الشيخ العربي التبسي، وإلى عمال مكتبة القسام خاصة ربيع الذي لم يبخل علينا بدعمه ومساعدته لنا في إتمام هذا العمل العلمي.

الفهرس

المـواضيـــع	الصفحة
شكر و عرفان	/
فهرس الموضوعات	/
مقدمة	أ–د
الفصل التمهيدي: التحولات الأساسية في الحركة الوطنية الجزائرية بعد سنة 1945	06
المبحث الأول: الإتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري	06
المبحث الثاني: حركة الانتصار للحريات الديمقراطية	17
المبحث الثالث: الحزب الشيوعي الجزائري	20
المبحث الرابع: جمعية العلماء المسلمين الجزائريين	22
الفصل الأول: اندلاع الثورة الجزائرية وتطورها من 1954 –1956	26
المبحث الأول: ظروف اندلاع الثورة التحريرية	26
المبحث الثاني: التطورات السياسية لثورة 1954–1956	31
المبحث الثالث: ردود الفعل الفرنسية على اندلاع الثورة	38
الفصل الثاني: مؤتمر الصومام 20 أوت 1956	45

المبحث الأول: ظروف انعقاد مؤتمر الصومام	**45**
المبحث الثاني: أهم القرارات السياسية لمؤتمر الصومام	**47**
المبحث الثالث: مؤسسات الثورة الجزائرية ودعمها لنشاط السياسي	**54**
الفصل الثالث: أهم التطورات السياسية للثورة 1958-1962	**66**
المبحث الأول: نشاط المجلس الوطني للثورة	**66**
المبحث الثاني: تشكيل الحكومة الجزائرية المؤقتة	**72**
المبحث الثالث: المفاوضات ووقف إطلاق النار	**77**
الخاتمة	**83**
الملاحق	**86**
قائمة المصادر والمراجع	**98**

مُقَدِّمة

مقدمة :

لقد تمكن الشعب الجزائري من مواجهة مختلف السياسات المعتمدة من قبل الإدارة الاستعمارية، في مختلف المراحل باعتمادهم في كل مرحلة لأسلوب نضالي يتماشى وطبيعتها، إذ أنتقل النضال الوطني من المقاومة الشعبية المسلحة إلى النضال المطلبي السياسي في إطار الشرعية الفرنسية إلى مواجهة السياسة المنظمة القائمة على مطلب الاستقلال ألوطني وبفضل ما أكتسبه الشعب الجزائري من تجربة وخبرة نضالية تمكن من التفاعل مع الأحداث والتأثير في صنعها و توجي هها، خاصة فيما يعلق بالطرح الصحيح لقضية كقضية تحرر وطني من استعمار استيطاني قائم على إلغاء الذات الجزائرية ،حيث قامت الحركة الوطنية على إعادة بناء نفسها بعد أحداث الثامن ماي 1945 لأنها تعتبر نقطة تحول في تاريخ الحركة الوطنية، وذلك من خلال تشكيلاتها الجديدة وآرائها المختلفة في إعادة بعث الحماس من أجل إيجاد حل لأزمة الاستعمار، وجاءت فكرة العمل المسلح مع ميلاد المنظمة الخاصة في 1947، والتي مهدت لثورة التحريرية، وجاءت جبهة التحرير الوطني كمولود شرعي لها وإطار مرجعي جامع لهذا الرصيد التاريخي الزاخر، وقد تضمن بيان أول نوفمبر 1954، الخطوط العريضة ورسم معالم الدولة الجزائرية ورافق تفجير الثورة لأنه نداء صريح وصادق نابع من عمق الشعب الجزائري، وكان لمؤتمر الصومام بداية مرحلة حاسمة في تطور كفاح الشعب الجزائري، وتظهر أهميته أنه أول محطة لإعطاء مفهوم متماسك للثورة وأنه منح الأولوية للعمل السياسي على العسكري والداخل على الخارج، وذلك من خلال مؤسساته " لجنة التنسيق والتنفيذ" " و" المجلس الوطني لثورة " وبعد ميلاد الحكومة الجزائرية المؤقتة في 1958، التي حاولت التعريف بالقضية الجزائرية في المحافل الدولية وطلب تأييدها ولعبت دورا هاما في التفاوض مع فرنسا من أجل كسب الاستقلال.

أهمية الموضوع :

تكمن أهمية الموضوع في كونه سلط الضوء على النشاط السياسي للثورة الجزائرية من 1954 – 1962 وأهم المحطات التي أثرت على مسار الثورة الجزائرية التي كان لها الدور الأبرز في تاريخ الجزائر.

أسباب اختيار الموضوع :

يرجع اختيارنا للموضوع إلى مجموعة من النقاط أهمها:

1 – الرغبة الشخصية في دراسة الموضوع والمساهمة في كتابة ولو جزء بسيط لثورة من خلال موضوع النشاط السياسي لثورة .

2– تسليط الضوء على الجانب السياسي لثورة الجزائرية من خلال ما تقدم في المصادر و المراجع .

3– إدراك مدى دعم الشعب الجزائري لثورة و التفافه حولها.

الصعوبات :

إن أي بحث أكاديمي لا يخلو من وجود صعوبات، ومن أهم الصعوبات التي واجهتنا هي:

تفرع المعلومات وتشعبها واختلاف الآراء وتوسع الموضوع حيث كان من الصعب الإلمام بجميع المعلومات والأحداث كما وجهتنا أيضا صعوبة الحصول على الشهادات الحية الموثوقة وخاصة وأن معظم من عايشوا الثورة قد رحلوا عن الحياة.

أهداف الدراسة :

ترجع أهداف الموضوع إلى ما يلي:

-إبراز مدى حنكة وذكاء الثورة في التنظيم السياسي المحكم .

-إبراز مدى توافق الجانب السياسي مع الجانب العسكري و تحقيق الاستقلال .

-تبيان المؤسسات القيادية التي أسستها الثورة وساهمت في نجاحها .

المنهج المتبع :

المنهج التاريخي الوصفي الذي يهتم بوصف الأحداث التاريخية وتسلسلها زمنيا لأن موضوع البحث جملة من الأحداث وقعت أثناء الثورة

إشكالية البحث :

بماذا اتسم النشاط السياسي للثورة الجزائرية في الفترة مابين 1954-1962 ؟

وتندرج عدة إشكاليات فرعية منها:

-ما هي ظروف اندلاع الثورة ؟

- ما هي التغيرات التي أضفاها مؤتمر الصومام على المسار السياسي للثورة التحريرية ؟

- إلى أي مدى وصل تطور النظام السياسي للثورة التحريرية بعد مؤتمر الصومام ؟

- فيما تمثلت المؤسسات القيادية للثورة ؟

-ما هو دور الحكومة المؤقتة في المفاوضات ؟

وللإجابة على هذه الأسئلة اعتمدنا على الخطة التالية:

مقدمة، الفصل تمهيدي و ثلاث فصول أساسية، خاتمة، قائمة المصادر والمراجع، بالإضافة إلى ملاحق تتصل مضامينها بموضوع البحث، تطرقنا في الفصل التمهيدي إلى دراسة إعادة بناء الحركة الوطنية من 1945 إلى 1962 ، أما الفصل الأول يتضمن إلى اندلاع الثورة وتطورها من 1954-1956 و ظروف اندلاع الثورة من 1954-1956 و اندلاع الثورة وردود الأفعال الفرنسية و التطورات السياسية لثورة أما الفصل الثاني يتضمن مؤتمر الصومام 1956 و ظروف انعقاده و أهم قراراته أما و مؤسسات الثورة الجزائرية والفصل الثالث مباحث الأول نشاط المجلس الوطني لثورة أما الثاني تشكيل الحكومة المؤقتة أما الثالث يتضمن مفاوضات إيفيان ووقف إطلاق النار وخاتمة تتضمن مجموعة من الاستنتاجات .

المصادر والمراجع المعتمد عليها :

اعتمدنا في دراستنا على جملة من المصادر والمراجع أهمها:

-مذكرات علي كافي و مذكرات حسين آيت أحمد تعتبر مصدر مهم في دراسة تاريخ الثورة السياسي لأنها عايشت الحدث الثوري .

-كتاب بن يوسف بن خدة، جذور أول نوفمبر وكذلك كتاب شهادات ومواقف و كتاب اتفاقيات إيفيان .

-كتاب سعد دحلب المهمة المنجزة من أجل الاستقلال .

-أما المراجع فهي كثيرة ومتنوعة أهمها كتاب محمد العربي الزبيري محفوظ قداش تاريخ الحركة الوطنية و كتاب عبد الله مقلاتي التاريخ السياسي لثورة الجزائرية و كتاب بوعلام بن حمودة الثورة الجزائرية و معالمها الأساسية و كتاب زغيدي محمد لحسن مؤتمر الصومام 1965 .

الفصل التمهيدي:

التحولات الأساسية في الحركة

الوطنية الجزائرية بعد سنة 1945

المبحث الأول: الإتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري

المبحث الثاني: حركة الانتصار للحريات الديمقراطية

المبحث الثالث: الحزب الشيوعي الجزائري

المبحث الرابع: جمعية العلماء المسلمين الجزائريين

تمهيد :

لم تنشأ الوطنية الجزائرية في حيز جغرافي بعينه، ولم تولد في تاريخ محدد، ولم تكن حكرا على جيل معين ولا فئة اجتماعية بعينها، ولا هي من صنع حزب سياسي واحد أو حركة ثقافية أو دينية، بل تعتبر الحركة الوطنية الجزائرية بمثابة إرث تاريخي مشترك انتقل عبر الأجيال من خير سلف إلى خير خلف.

كما أن الثورة الجزائرية على غرار بقية الثورات، قد احتدمت في صلبها مشارب سياسية مختلفة ووجهات نظر كانت متطابقة أحيانا، ومتضاربة أحيانا أخرى، حيث أن القاسم المشترك بين جميع تلك الفعاليات السياسية هو المطالبة بالاستقلال، بالرغم من أن لكل طرف وجهة نظره التي يعتقد أنها الأصوب وأسلوبه الذي يعتقد أنه الأفضل، حيث كان البعض يودون الانتقال إلى العمل المسلح حالا وبدون انتظار، ويؤمنون بأن الجماهير الشعبية ستندفع ملبية نداء الكفاح المسلح، بينما ارتأى آخرون ضرورة توعية الشعب موازاة مع تحضيره للاضطلاع بمسؤوليته في الكفاح بعد أن يدرك حجم التضحيات المنتظرة منه، وكان النقاش يجري في جو مفعم بالحماس السياسي الفياض، والحال أن القمع الاستعماري كان يؤكد مسددا رأي الطرفين معا، بحيث كان الطرف الأول يتخذ ذلك القمع مبررا لعدم جدوى المزيد من الانتظار، بينما يتعلل الطرف الثاني بشراسة القمع ونتائجه الفظيعة للتأكيد على ضرورة الاستعداد والتحضير المحكم.

شهدت الحركة الوطنية نشاطا كبيرا بعد نهاية الحرب العالمية الثانية، حيث كان لها تأثير عميق وإيجابي على إعادة بلورة أفكارها ونشاطاتها، خاصة بعد القمع الرهيب الذي أعقب مظاهرات 8 ماي 1945م، حيث اقتضى الأمر أن تمر 9 سنوات عصيبة من النضال والكفاح السياسي والقمع والتعسف قبل أن يحين موعد اندلاع ثورة أول نوفمبر 1954م.

وفيما يلي، نقدم بصورة مختصرة أهم المعالم التي طبقت المسيرة السياسية التي أدت إلى تفجير ثورة أول نوفمبر.

فمظاهرات 8 ماي 1945م بما اشتملت عليه من عفوية وانعدام التخطيط الشامل، كانت تنتمي إلى المحاولات الشعبية ضد الاستعمار التي طبقت كفاح شعبنا خلال القرن التاسع عشر، لكن ما عرفته هذه المظاهرات نفسها من تنظيم عند انطلاقها يجعلها تنتمي إلى روح العصر، ويؤكد كونها تمهيدا حقيقيا لثورة نوفمبر 1954م.[1]

[1] مجلة المجاهد، 08 ماي نقطة تحول في كفاح التحرير، العدد 926، الجمعة 12 ماي 1978م.

ولقد كان لأحداث 8 ماي 1945 انعكاسات خطيرة من ناحية تاريخ علاقات الوطنيين مع الإدارة الفرنسية وحكومتها وكذا الأحزاب الأوروبية والشيوعيون منهم خاصة، وقد التزمت الحركة الوطنية الجزائرية بمبادئها ومناهجها، فظلت رهينة هذه المبادئ والمناهج وذلك نتيجة سلوك عناصر الرأي الأوروبي.[1]

لم يفق الجزائريون من أثر صدمة 8 ماي 1945م حتى وجدوا أنفسهم أمام محاولات فرنسية جديدة تدعوهم للاشتراك في انتخابات المجلس التأسيسي الأول الذي تقرر أن تجرى انتخاباته يوم 21 أكتوبر 1945م، أي بعد مرور 5 أشهر فقط.[2]

فاز الحزب الشيوعي الجزائري تحت تسمية الإتحاد الديمقراطي بعدد كبير من المقاعد، فبعد أن كان في شهر ماي من السنة نفسها يطالب بتسليط عمليات القمع، وقد انتهز فرصة الانتخابات للتكفير عن خطأه فطالب بالعفو عن المساجين، ولما كانت الأحزاب الوطنية محظورة وزعماؤها في السجون فاز الحزب الشيوعي الجزائري بمقعدين اثنين (02) في انتخابات أول مجلس تأسيسي أكتوبر 1945م.[3]

وفي مارس 1946م أصدر المجلس التأسيسي الفرنسي الأول مشروع قانون العفو، فأطلقت فرنسا سراح السجناء السياسيين الجزائريين في مقدمتهم الشيخ البشير الإبراهيمي [4]، وفرحات عباس[5]، وتأخر إطلاق مصالي الحاج [6] إلى شهر أكتوبر 1946م.[7]

---

[1] محفوظ قداش، تاريخ الحركة الوطنية (1939م-1951م)، تر:محمد البار، ج2، دار الأمة، الجزائر، 2011م، ص953.

[2] عامر زخيلة، ماي 1945م المنعطف الحاسم في مسار الحركة الوطنية،(د،ط)،ديوان المطبوعات الجامعية،الجزائر،(د،س)، ص 87.

[3] بن يوسف بن خدة، جذور أول نوفمبر 1954م، تر: مسعود حاج مسعود،ط2،دار الشاطبية للنشر والتوزيع،الجزائر،2012م،ص159.

[4] الشيخ البشير الإبراهيمي: ولد في 14 جوان 1889م،برأس الوادي في نواحي سطيف،من أسرة علم وتقوى، حافظ للقران الكريم ، من أهم أعماله إنشاء جمعية العلماء المسلمين الجزائريين،ينظر بشير بلاح ، المرجع السابق، ص 449.

[5] فرحات عباس:من الإندماجيين في مشواره السياسي ومؤسس حزب UDMA التحق بالثورة في 1956،رئيس الخكومة الجزائرية المؤقتة، ورئيس المجلس التاسيسي 1962،ينظرتيزي ميلود، مواقف قادة الثورة من مؤتمر الصومام، مكتبة الرشاد للطباعة والنشر،، 2013، الجزائر،316.

[6] مصالي الحاج:ولد في 1898م، في حي رحيبة بمدينة تلمسان من عائلة فقيرة، إلتحق بالتجنيد الإجباري في 1918،هاجر إلى فرنسا من أجل العمل، من أهم لشخصيات الثورية في الجزائر،مؤسس حزب نجم شمال لإفريقيا 1926.

[7] بشير بلاح، تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر(1830-1989)،ج1،دار المعرفة،الجزائر،2006،ص463.

فشرعوا في إعادة بناء أحزابهم وجمعياتهم، فأسس فرحات عباس حزب الإتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري(U.D.M.A) في أفريل 1946م، وأصدر مشروع دستور "الجمهورية الجزائرية" [1]، قدمه إلى مكتب المجلس التأسيسي الفرنسي يوم 03 أغسطس، دعا فيه إلى إقامة جمهورية جزائرية مستقلة ذاتيا في إطار "الإتحاد الفرنسي".[2]

ويكون لها برلمان وحكومة شريطة أن تبقى مسائل الدفاع الوطني والدبلوماسي مشتركة بين فرنسا والجزائر، وحيث يتم الاعتراف بمبدأ الجنسية المزدوجة وبالرغم من هذه المطالب المعتدلة إلا أن المشروع رفض من طرف الأغلبية وهكذا، استبعد البرلمان الفرنسي مرة أخرى، فكرة الحوار مع الجزائريين المعتدلين المناصرين لفكرة الإصلاحات السياسية.

توسع مفعول العفو بعد ذلك فشمل مصالي الحاج أيضا، حيث رخص له بمغادرة برازافيل والرجوع إلى بلده، وفي شهر أكتوبر 1946م، استقبل زعيم حزب الشعب الجزائري استقبال الأبطال في حي بوزريعة بأعالي العاصمة لأن دخوله إلى وسط العاصمة كان محظورا.

وأسس مصالي "حركة انتصار الحريات الديمقراطية(M.T.L.D) التي تؤمن باستقلال الجزائر التام عن فرنسا وتأكد ذلك في مِؤتمرها الأول في فيفري 1947م.[3]

واستأنفت جمعية العلماء برئاسة الشيخ البشير الإبراهيمي نشاطها في مجالات التعليم والإرشاد الإسلامي لاستعادة الهوية العربية الإسلامية المضطهدة، وتحول "الحزب الشيوعي الجزائري" (P.C.A) إلى:"أصحاب الحرية والديمقراطية"(A.L.D)، وقدم مشروع قانون أساسي للجزائر إلى البرلمان الفرنسي في 13 مارس 1947م، نص خاصة على تقاسم السلطة بين الجزائريين والمستوطنين.[4]

---

[1] Abderrahmane bouchéne.jean-pierre peyrlourou et autres ;histoire de l'algérie à la période coloniale(1830-1962).édition la découverte.paris.2014.

[2] بشير بلاح، المرجع السابق، ص463.

[3] بن يوسف بن خدة، المصدر السابق،ص160.

[4] بشير بلاح، المرجع السابق،ص464.

كانت الانتخابات على مختلف المستويات بعد الحرب العالمية الثانية ميدانا للعمل السياسي بالنسبة للحركة الوطنية في صراعها مع الاستعمار، ولكن الإدارة لجأت إلى ممارسات تزويرية أفرغها من كامل محتواها وجردها منكل فعالياتها كسلاح للكفاح السياسي في الطريق نحو التحرر و الانعتاق.[1]

وكانت القضية المطروحة للنقاش آنذاك هي مسألة المشاركة من عدمها في انتخاب الجمعية التشريعية الفرنسية، ذلك أن الدستور الجديد منح للمسلمين 15 مقعدا ضمن الفئة الانتخابية من الدرجة الثانية بعد أن كان لهم 13 مقعدا في المجلس السابق، فهلا ينبغي المشاركة في هذه الانتخابات أم لا؟ ذلك هو السؤال المطروح على اللجنة المركزية (الهيئة الإدارية الموسعة) المجتمعة في أكتوبر 1946م للمرة الأولى بحضور زعيمها، ففي رأي اللجنة المركزية كانت هذه المسألة محسومة مسبقا، حيث أوصت بعدم المشاركة، كما سبق لها أن قررت ذلك بمناسبة انتخاب المجلس التأسيسي الأول والثاني، وكما جرت العادة في جميع المناسبات الانتخابية بما في ذلك المجالس المحلية.

وشارك أنصار فرحات عباس و مصالي الحاج (وغيرهم من الشيوعيين والمستقلين...) ثم شارك حزباهما الجديدان في الانتخابات المزورة المختلفة لإسماع صوت الشعب ولتحقيق بعض المآرب الحزبية الضيقة، كالانتخابات البلدية في جويلية وأوت 1945م.[2]

والانتخابات الولائية في سبتمبر الموالي، وانتخابات المجلس التأسيسي الأول الذي تنطلق به مهمة وضع دستور الجمهورية الرابعة في 12 أكتوبر 1945م، وانتخابات المجلس التأسيسي الفرنسي الثاني في 02 جوان 1945م، التي لم يشارك فيها حزب الشعب وفازت قوائم فرحات عباس فيها بـ 11 مقعدا من مجموع 13 مخصصة للمسلمين، وانتخابات الجمعية الوطنية الفرنسية في 10 نوفمبر 1946 م التي قاطعها اتحاد البيان، والانتخابات البلدية التي جرت في

[1] عبد الحميد زوزو، محطات حاسمة في تاريخ الجزائر،(د.ط)، الجزائر، 2011م،ص303.

[2] بن يوسف بن خدة، المصدر السابق، ص 161.

19 أكتوبر 1947م، وفازت فيها حركة الانتصار بـ 33 % من جملة المقاعد المخصصة للمسلمين في مختلف البلديات، وحزب فرحات عباس بـ 18%، وانتخابات المجلس الجزائري في أفريل 1948م التي لم يحظ فيها الاستقلاليون بسبب التزوير سوى بـ 9 مقاعد من مجموع 60 المخصصة للمسلمين وانتخابات تجديد نصف أعضاء المجلس الجزائري كل 3 سنوات في 04 و 11 فيفري 1951م التي حاز فيها الاتحاد الديمقراطي 11% من أصوات المسلمين وقاطعتها حركة انتصار الحريات الديمقراطية، والانتخابات البرلمانية الفرنسية في 17 جوان من السنة، وكان التزوير فيها مدويا بحيث لم يحظ فيها الاتحاد الديمقراطي سوى بـ 9%، وحركة الانتصار بـ 8% فقط من أصوات المسلمين، ولم يفز أي من مرشحيها، فأدى ذلك إلى مقاطعة الحركة الوطنية للانتخابات الولائية في 7 و 14 أكتوبر 1951م.[1]

[1] بشير بلاح، المرجع السابق، ص –ص 464، 465.

وإذا كانت لهذه الانتخابات نتائج تستخلص، وأبعاد تدرك فأهمها يتلخص في تأكيدها على الدروس التي أعطتها حوادث الثامن ماي وتعزيزها للقناعات بحتمية تغيير شكل العمل في ظل الاحتلال الرافض للاعتراف بالتطور الذي بلغته الحركة الوطنية الهادف إلى السيادة الوطنية وإنهاء الاستعمار.[1]

بالإضافة إلى اتساع الخلاف بين أعضاء حركة الانتصار أدى فيما بعد إلى انقسامهم حيث أصبح يعرف عند تطوره إلى "إصلاحيين" و "ثوريين" و "مصاليين".

وعليه كانت المعركة حادة بين الوطنيين الجزائريين بالنظر إلى جملة الأفكار المروجة على الساحة السياسية،فقد كان هناك اتجاه ثوري يدعو إلى الاستقلال وآخر معتدل، نتج عن ذلك مؤشرات إيجابية تحمل في طياتها للتحضير النفسي والعملي لثورة نوفمبر 1954م، وذلك من خلال ما سنعرضه من أهم التشكيلات السياسية الوطنية الجزائرية والعلاقات فيما بينها وهي الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري وحزب الشعب الجزائري، وجمعية العلماء المسلمين الجزائريين والحزب الشيوعي الجزائري، وهي التشكيلات الرئيسية التي كانت أصولها تمتد إلى ما قبل هذه الفترة، لكن طرأت العديد من المعطيات الجديدة على الساحة السياسية جعلتها تتخذ مواقف جديدة حسب طبيعة المرحلة المعاشة.

[1] عبد الحميد زوزو، مرجع سابق، ص 307.

أهم النشاطات السياسية التي ظهرت وبرامجها :

1 الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري:

تعتبر أحداث الثامن ماي منعرجا حاسما في مسيرة الحركة الوطنية، من حيث أنه أحدث القطيعة بالماضي بالمفهوم السياسي للقطيعة، وبتعبير آخر الانتقال نهائيا من مرحلة إثبات الذات الجزائرية واستكمالها بعد صيانة سماتها العربية الإسلامية، ومن قضايا المساواة والاندماج التي تجاوزها الزمن حول المطالبة بالاستقلال نحو ارتياء السبيل المؤدي إليه وتدبر الوسائل المناسبة لذلك، لا سيما وأن أمل الوصول إلى الأهداف بالعمل السياسي طبقا للمبادئ الديمقراطية والإنسانية، والاعتماد على ميثاق الأطلسي ،[1] الداعي إلى "حق الشعوب في تقرير مصيرها" قد بددته أحداث الثامن ماي، واضعة بذلك الحركة الوطنية أمام واقع أليم وحقيقة مرة.[2]

لم يكد يمضي شهر على إطلاق سراح فرحات عباس حتى كون "حزب الإتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري"، ووضع برنامج له، لا يكاد يختلف عن مضمون البرنامج الأصلي للبيان في أفريل 1946م.[3]

و أجمل مبادئ حركته في تصريحه الشهير:" لا نريد إدماجا ولا سيدا جديدا ولا انفصالا، بل غايتنا هي إبراز شعب فتي يتكون تكوينا ديمقراطيا..... ويشترك مع دولة قوية وحرة، وغايتنا هي إنشاء دولة فتية تعود خطاها للديمقراطية الفرنسية".[4]

---

[1] بتاريخ 14 أوت 1941م في مادتي الثالثة والرابعة بخصوص تقرير مصائر الشعوب.

[2] عبد الحميد زوزو، المرجع السابق، ص 301.

[3] عامر رخيلة، 8 ماي 1945م المنعطف الحاسم في مسار الحركة الوطنية، (د، ط)، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون– الجزائر، (د،س)، ص89.

[4] عبد الله مقلاتي، في جذور الثورة الجزائرية مقاومة المستعمر المستمرة من الاحتلال إلى فاتح نوفمبر 1954، (د،ط)، وزارة الثقافة، الجزائر، (د،س)ن ص242.

وهكذا لم يخرج فرحات عباس من سجنه ثائرا بقدر ما ازداد في نهجه السياسي المعتدل والثورة بالقانون.

وقد شارك الإتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري في إعادة انتخاب نواب الجمعية الوطنية الفرنسية يوم 02 جوان 1945م،[1] والتي قاطعها أنصار حزب الشعب وتحصل فيها على أغلبية المقاعد المخصصة للجزائريين حيث صوت لصالحه 71% من مجموع الأصوات، وهكذا سحق فرحات عباس ورفاقه أنصار أطروحة الإدماج، وأكدوا في نضالهم على وجوب إرساء مشروع دستور جديد للجزائر يقوم على إنشاء جمهورية جزائرية مستقلة ذاتيا، لها حكومة وبرلمان وصلاحيات كاملة على أن ترتبط بالإتحاد الفرنسي كدولة متعاونة، ولكن الجمعية الوطنية الوطنية رفضت النظر في المشروع.[2]

ومن أهم ما يحتوي عليه هذا المشروع:

1 إنشاء جمهورية جزائرية مستقلة استقلالا ذاتيا لها حكومتها الخاصة وعملها الخاص تعترف بها الجمهورية الفرنسية.

2 تدخل هذه الجمهورية عضوا في الإتحاد الفرنسي كدولة مشاركة وتكون العلاقات الخارجية والدفاع الوطني للدولتين معا تشرف عليهما سلطات الإتحاد وتشارك الجزائر في ممارسة تلك السلطات.

3 تتمتع الجمهورية الجزائرية بالسيادة المطلقة على جميع القطر وتشرف على جميع المرافق.

[1] عامر رخيلة، المرجع السابق، ص89.

[2] عبد الله مقلاتي، المرجع السابق، ص243.

4 يتمتع كل فرنسي في الجزائر بالجنسية الجزائرية وبجميع الحقوق التي يملكها الجزائريون، وبالمثل يتمتع جزائريو فرنسا بالجنسية الفرنسية وبجميع الحقوق التي للفرنسيين.[1]

5 ينتخب برلمان جزائري بالاقتراع العام تكون له السلطات التشريعية فقط.

6 يمثل فرنسا في الجزائر ممثل عام تقبل به حكومة الجزائر ويتمتع بصلاحيات استشارية فقط.

7 تكون اللغتان العربية والفرنسية رسميتين معا في الجمهورية الجزائرية.[2]

وفي يوم 07 ماي 1946م جاء قانون "قايي –gueye" الذي منح الجزائريون بموجبه المواطنة الفرنسية، لكن مع الإبقاء في الوقت نفسه على الهيئة الانتخابية الثانية وحرمان المرأة الجزائرية من حق التصويت، وبذلك لم يأت بجديد.

بالرغم من مناورات إدارة الاحتلال الهادفة إلى ضرب كل تمثيل سياسي قوي للجزائريين على الساحة الجزائرية، إلا أن حزب الإتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري بدا خلال هذه الفترة الحزب الأكثر تنظيما ونشاطا واستجابة لدى الجزائريين، وتجلى ذلك مرة أخرى في انتخابات يوم 24 نوفمبر 1946م والتي تحصل فيها على أربعة 04 مقاعد من 07 مقاعد داخل مجلس الجمهورية.[3]

لم يفقد فرحات عباس ورفقاؤه الثقة، وعقدوا في أكتوبر 1946م المؤتمر الافتتاحي للاتحاد الديمقراطي لبيان الجزائر، وشدد عباس على نتائج السياسة الحالية لحزبه، إطلاق سراح مصالي الحاج بعد أن هدد نواب الاتحاد الديمقراطي لبيان الجزائر بالانسحاب، وتحضير نصوص الاتحاد الفرنسي وتشكيل فوج بين نواب فرنسا ما وراء البحار الذي اجبر الحكومة

[1] يحيى بوعزيز، سياسة التسلط الاستعماري والحركة الوطنية الجزائرية (1830–1954)، (د،ط)، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون– الجزائر، 2007،ص118.

[2] يحيى بوعزيز، المرجع السابق، ص118.

[3] ثورة أول نوفمبر في الصحافة، منشورات المركز الو للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954م،(د،ط)، المؤسسة الوطنية للاتصال والنشر والإشهار، رويبة– الجزائر، 2007، ص92.

الفرنسية على قبول النقطة التالية: "إن بلدا من وراء من الاتحاد الفرنسي الحق في تغيير هذا القانون حسب إرادة الشعب".[1]

كل ما كان يسعى إليه "الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري" كان عبارة عن مشروع متطور في حدود المطالب الإعتدالية السابقة، ولكنه لا يرقى إلى المطلب الوطني الجماهيري، لأن مشروع عباس يدور في فلك "الإتحاد الفرنسي".[2]

بذلت مساع من عدة جهات لتقديم قائمة وطنية موحدة، تضم مرشحين من "الاتحاد" و"حزب الشعب"، رفض فرحات عباس الفكرة انطلاقا من مبدئه رفض النشاط السياسي مع حزب الشعب...لكنه وعد مصالي الحاج بأنه في حالة ترشح "حزب الشعب" للانتخابات البرلمانية فإن حزبه لا يترشح ليترك المجال حرا لحزب الشعب...حينذاك قررت قيادة الحزب في مؤتمرها النشاط بعنوان جديد هو "حركة الانتصار للحريات الديمقراطية".[3]

وبتقييمنا لبرنامج حزب الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري نلاحظ أنه لم يأخذ بفكرة استقلال الجزائر عن فرنسا وهي القضية التي كان ينادي بها حزب الشعب المحظور سنة 1939م، وهذا يبين أن دعاة الإصلاح لم يغيروا من مفاهيمهم حول التحرر حتى بعد مذابح 08 ماي 1945م.

[1] محفوظ قداش، المرجع السابق، ص1008.

[2] الإتحاد الفرنسي: l'union française: الاسم الذي أطلقه الدستور الفرنسي عام 1946م على فرنسا والمقاطعات الشريكة، وهي المستعمرات، وكانت تلك المستعمرات تسمى منذ عام 1830م ب"الإمبراطورية" وهي تسمية توحي بالقهر والتحكم، وقبل ذلك كان يطلق عليها "فرنسا ما وراء البحار". انظر: بشير بلاح، تاريخ الجزائر المعاصر من 1830م إلى 1989م، ج1، (د،ط)، دار المعرفة، باب الوادي– الجزائر، 2006م، ص464.

[3] محمد الطيب العلوي، مظاهر المقاومة الجزائرية 1830م–1954م، ط3، وزارة المجاهدين، الجزائر، 1999م، ص258.

2 حركة الانتصار للحريات الديمقراطية :

انتظر مناضلو وأنصار حزب الشعب المحل بشغف إطلاق سراح زعيمهم مصالي الحاج، والذي تم يوم 31جويلية 1946م، والتقى مصالي بالجماهير الجزائرية التي تعلقت بأهدافه واجتمعت حول مطالبه الاستقلالية، وقد عاين مصالي الحاج هذا التغيير الجذري في تفكير ومطامح الجماهير ووقف على التحول الذي مس كوادر حزب الشعب وما تعج به الساحة السياسية من توجهات إصلاحية معتدلة، ففكر مليا ورأى أن يخرج نضاله السياسي للعلانية ويشكل حزبا سياسيا شرعيا على أن يواصل في نفس الوقت نضاله السري في إطار حزب الشعب،[1] وأسس خلالها "حركة انتصار الحريات الديمقراطية" والتي تؤمن باستقلال الجزائر التام عن فرنسا وتدعو إليه في 1946م.[2]

وعلى هامش الندوة الوطنية للإطارات التقى كل من السيدين الحاج مصالي وفرحات عباس، واقترح هذا الأخير أن تضع حركتان وطنيتان إستراتيجية مشتركة لمواجهة الانتخابات التشريعية المزمع إجراءها في 10ديسمبر 1946م.[3]

وفاز 05 من أعضائه بمقاعد في البرلمان الفرنسي و 08 مقاعد لمرشحي الإدارة والشيوعيين، وكانت المشاركة في هذه الانتخابات تهدف إلى تدعيم النشاط السياسي لحركة انتصار الحريات الديمقراطية، وقد ناقش كوادر الحزب نتائج الانتخابات وأهداف حزبهم في ندوة الإطارات الأولى ديسمبر 1946م، وسمحت هذه اللقاءات من تنظيم حركة الانتصار للحريات الديمقراطية ليصبح حزبا سياسيا جماهيريا له برنامج وطني يهدف إلى الكفاح بكل السبل لنيل الاستقلال، ويعتمد على إعداد المناضلين السياسيين وتهيئة الظروف لإنجاح الكفاح المسلح، وتجنيد فئات الشعب والمنظمات الجماهيرية للمساهمة في الكفاح التحرري.[4]

---

[1] عبد الله مقلاتي، المرجع السابق، ص 245.

[2] بشير بلاح، مرجع سابق، ص 464.

[3] محمد العربي الزبيري، مرجع سابق، ص 186.

[4] المرجع نفسه، ص 246

ورغم الضغط والتزييف الاستعماري فقد حقق الحزب نجاحا كبيرا وفاز في مئة وعشرة (110) بلديات في المدن الجزائرية إلا التي لم يقدم فيها مرشحين، لأن الإدارة الاستعمارية حالت دون ذلك بوسائلها، وبعد هذه الانتخابات عرضت على الجمعية الوطنية الفرنسية أربعة مشاريع أو مخططات لوضع دستور خاص للجزائر كما سبق، ولكن البرلمان لم يدرسه أصلا وصادق بدلا من ذلك يوم 20 سبتمبر 1947م لائحة إصلاحات معينة دعيت فيما بعد بدستور 1947م.[1]

ورفض مندوب حركة انتصار الحريات الديمقراطية حضور جلسة المناقشات، كما قاطع مندوب حزب الاتحاد الديمقراطي حضور الجلسة للاقتراع عليه في مجلس الشيوخ.[2]

*** تزوير الانتخابات بالجمعية الجزائرية (أفريل 1948):**

إن القانون الممنوح يجعل الوطنيين يشاركون في الانتخابات يمكن أن يسمح بالحوار بين الحكومة الفرنسية والإدارة الجزائرية، وبالرغم من الإمكانيات التي يمتلكونها في المناورة جراء انقسام الوطنيين إلى حزبين "الاتحاد الديمقراطي" و "حركة انتصار الحريات الديمقراطية"، فإن الجبهة الأولى لا تريد لا المتطرفين ولا المعتدلين كمفاوضات، وهكذا زورت الإدارة الانتخابات وكان أول عمل تخريبي للقانون.[3]

إن مسخرة انتخابات 1948م سيكون لها أثر حاسم في تشجيع حزب الشعب وميله إلى اتخاذ مواقف أكثر راديكالية ولجوءه للعمل في كنف السرية وحثه بصفة أخص على الشروع في التحضيرات الكفيلة بتمكينه من جهاز عسكري كفيل بتجسيد أهدافه ونعني بذلك المنظمة الخاصة.[4]

---

[1] يحي بوعزيز، مرجع سابق، ص123.

[2] يحي بوعزيز، مرجع سابق، ص 123.

[3] محفوظ قداش، مرجع سابق، ص 1063.

[4] بن يوسف بن خدة، مصدر سابق، ص 171.

وواجهت إدارة الحزب في سنة 1949م صراعات داخلية أثرت على وحدة الصف، إذ نشط محمد الأمين دباغين ،[1] في البحث عن تحالفات مع القيادة الثورية لتغليب خيار الاستعداد للكفاح المسلح وكان جناح الأمين العام للحركة يعتمد على المعتدلين المثقفين في وقت أبدى مصالي الحاج عدم ارتياحه لرؤية دباغين وحسين لحول [2] يلعبان الدور الرئيسي في إدارة الحزب، ويبدو أن الخلاف بين مصالي الحاج ودباغين أدى إلى عدم المفاهمة واستقال دباغين، وأثر ذلك على وحدة الحزب.[3]

وقد اعتبر الأمين دباغين الوجه البارز في حركة الانتصار للحريات الديمقراطية الاستمرار في المسعى السياسي بات غير ذي فائدة، في ظل تعنت إدارة الاحتلال الفرنسي وعدم استعدادها البتة في الذهاب بعيدا أو قريبا باتجاه الجنوح نحو اعتماد الحلول الكفيلة بتغيير الوضع في الجزائر وقد عبر عن ذلك بالقول:

"إن الوعي الوطني انتشر بشكل جلي وهو ما يحياه الشعب من خلال برنامج حركة انتصار الحريات الديمقراطية، حيث يقوم البرنامج على أن الجزائر ليست فرنسا، وأن أفضل وسيلة لحل كافة المشاكل هو الاستقلال، ذلك أنه لكل هدف طريقة تفكير وتجسيد مناسبة له، وإذا تغير الهدف فإن الطرائق يجب أن تتغير، وبغرض نشر الوعي استعملت طرق تجريبية من أجل الاستقلال.[4]

[1] محمد الأمين دباغين:مناضل في حزب الشعب ،نائب في الجمعية الفرنسية ANF، ينظر: تيزي ميلود ، المرجع السابق،ص 313

[2] حسين لحول: المرجع السابق، ص88.

[3] عبد الله مقلاتي، المرجع السابق، ص259.

[4] جمال قندل، إشكالية تطور وتوسع الثورة،ج2، (د،ط)، وزارة الثقافة، الجزائر، (د،س)، ص72.

3 الحزب الشيوعي الجزائري ومواقفه الجديدة :

تأسس الحزب الشيوعي الجزائري في أحضان الحزب الشيوعي الفرنسي، وكان أول ظهور للحزب عام 1935م، ومن أبرز أعضائه عمار أوزقان، لقد تربى الشيوعيون الجزائريون في أحضان الحزب الشيوعي الفرنسي الذي كان قد بدأ عمله نشيطا جدا في الجزائر، ليس فقط على المستوى السياسي بل على المستوى النقابي كذلك.[1]

شرع قادة الحزب الشيوعي في الجزائر بداية من 1936م في محاولة التقرب من الأحزاب الوطنية ويعملون بالتنسيق مع الحزب الشيوعي الفرنسي، وكانت قيادة الحزب الشيوعي في خلاف دائم مع قيادة حزب الشعب ثم مع حركة انتصار الحريات الديمقراطية لأنها تعتبر مصالي الحاج وحزبه منظمة انفصالية تناضل ضد فرنسا، وفي أعقاب انتهاء الحرب العالمية الثانية، قامت قيادة الحزب بضم أعضاء مسلمين، وقد وصل عدد المنخرطين به إلى ما يقارب 15000 عضو في 1947م.[2]

إن قادة الحزب الشيوعي الجزائري لم يتمكنوا من تحقيق أمنيتهم المتمثلة في الحصول على تأييد شعبي و خاصة بعد اتهام أعضاء حزب الشعب في أحداث 1945م بأنهم من المشاغبين ومن المؤيدين للفاشية الدولية، فمنذ ذلك التاريخ ازدادت العلاقات بين الوطنيين الجزائريين و الشيوعيين سوءا، ولم يطرأ عليها أي تحسين، ثم إن أعضاء الحزب الشيوعي الجزائري لم يقبلوا أبدا فكرة النضال، وانفصال الجزائر عن فرنسا، وهم في هذا يختلفون مع بقية الأحزاب الوطنية، ففي سنة 1950م طالبوا بإنشاء برلمان جزاري لكنهم لم يتخلوا عن فكرة تمثيل الجزائر في البرلمان الفرنسي.[3]

---

[1] أحمد بلاسي نبيل، الاتجاه العربي والإسلامي ودوره في تحرير الجزائر، (د ط)، الهيئة المصرية العامة للكتاب، مصر، 1990، ص 53.

[2] عبد الوهاب بن خليف، تاريخ الحركة الوطنية من الاحتلال إلى الاستقلال، ط 1، دار طليطلة، الجزائر، 2009م، ص 155.

[3] عمار بوحوش، التاريخ السياسي للجزائر من البداية إلى غاية 1962م، (د ط)، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1997م، ص 285.

وقد سطر بيان الحزب الشيوعي الجزائري هدفه المتمثل في التأسيس الفوري لمجلس وحكومة جزائريين يسيران الشؤون الجزائرية وإلغاء الحاكم العام وإدارته الاستعمارية البالية، ولن يكون هناك سوى ممثل واحد عن الجمهورية الفرنسية من أجل المسائل المتعلقة بالعلاقات الخارجية وكذا القضايا العسكرية، كما ستتشكل القوات المسلحة المرابطة بالجزائر من جزائريين،أما المجلس المنتخب بالاقتراع العام فسينظم بصفة انتقالية عددا متساويا من الممثلين المسلمين والأوروبيين ويعين حكومته بكل حرية، ومع هذا فقد حدد الحزب الشيوعي للجزائر المستقبل الحق في الحصول على مجلس وحكومة، متمنيا للجمهورية الديمقراطية الجزائرية في المستقبل روابط اتحادية مع شعب فرنسا والشعوب المتآلفة ضمن الإتحاد الفرنسي.[1]

كان الحزب الشيوعي الجزائري يتمتع بحرية المناورة من الناحية العملية على تعبئة للحزب الشيوعي الفرنسي سواء على الصعيد الإيديولوجي أو فيما يتعلق بالخيارات السياسية، ولم يكن يتحرك خارج الخط الذي ترسمه توجيهات الحزب الشيوعي الفرنسي.[2]

نصل إلى أن الحزب الشيوعي الجزائري بالرغم من اتهامه من قبل الكثير من الأطراف ووصفه بأنه لم يكن حزبا جزائريا خالصا وأنه لم يؤثر في مسار الحركة الوطنية لا قبل ولا بعد ثورة التحرير في 1954م، فإنه لعب دورا كبيرا في النضال السياسي والعسكري ولا سيما بعد دخول هذا الحزب رسميا للثورة التحريرية في مارس 1956م، فقد تغيرت مواقفه السياسية تغييرا جذريا وذلك من اتهام أعضاء جبهة وجيش التحرير الوطنيين من أنهم لا يثقون في الجماهير بلجوئهم إلى العمل العسكري إلى تأسيس "المحاربون للتحرير" وهي منظمة عسكرية خاصة.[3]

[1] محفوظ قداش، مرجع سابق، ص 103.

[2] بن يوسف بن خدة، المصدر السابق، ص80.

[3] عبد الوهاب بن خليف، المرجع السابق، ص155.

4 جمعية العلماء المسلمين الجزائريين وموقفها من العمل الوطني بعد الحرب العالمية الثانية:

جاء تأسيس "جمعية العلماء المسلمين الجزائريين" عام 1931م إثر احتفال فرنسا بمرور قرن على احتلالها للجزائر، وهو احتفال أعطته السلطات الاستعمارية من العناية والميزانية عناية فائقة، وإنما كانت تحتفل بتوصلها إلى القضاء على مقومات الشخصية الجزائرية، وعلى المقاومة المسلحة.[1]

إن إنشاء جمعية العلماء المسلمين جاء في الوقت المناسب، وكان ضرورة قصوى تقتضيها الظروف والتحديات، ردا على الإدعاءات الاستعمارية بأن عهد الإسلام انتهى، وبان الثقافة العربية الإسلامية اندثرت، وأيضا كان مناسبة لعودة العلماء إلى ميدانهم في القيام بواجبهم النضالي، أسوة بزملائهم في الشرق العربي الذين ساهموا في إيقاظ الوعي الإسلامي.

في مثل هذه الظروف ظهرت "جمعية العلماء المسلمين" وتشكلت من عدد من العلماء، من أبرزهم في ميدان الدعوة إلى الإصلاح: عبد الحميد بن باديس، محمد البشير الإبراهيمي، الطيب العقبي، مبارك الميلي.[2]

وضعت جمعية العلماء منذ إنشائها إستراتيجية وطنية بعيدة المدى تعتمد في الأساس على بناء الشخصية الجزائرية في إطار العروبة والإسلام، فهي حركة سياسية إصلاحية بدأت بنادي الترقي الذي تأسس عام 1927م ثم تطور وأصبح يسمى عام 1931م بجمعية العلماء المسلمين الجزائريين.

ولعل أهم تعبير عن أهداف القومية ومبادئها ما جاء على لسان عبد الحميد بن باديس وما أوردته مجلة الشهاب، حين قال: "العروبة والإسلام والعلم والفضيلة، هذه

[1] محمد الطيب العلوي، مرجع سابق، ص129.

[2] بن يوسف بن خدة، مصدر سابق، ص81.

أركان لقضيتنا وأركان جمعية العلماء المسلمين الجزائريين التي هي مبعث حياتنا ورمز نهضتنا، فما زالت هذه الجمعية كما كانت تفقهنا في الدين وتنيرنا بالعلم، وتحلينا بالأخلاق الإسلامية العالية والفضيلة، وتحفظ علينا جنسيتنا وقوميتنا وتربطنا بوطنيتنا العربية الإسلامية..."[1]

وكنتيجة لنشاط الجمعية على جميع المستويات فقد شاركت في المؤتمر الإسلامي سنة1936م، وهو أول مؤتمر يحاول أن يخرج بكلمة وطنية موحدة يواجه بها حكومة الجبهة الشعبية في فرنسا،وألقى فيه عبد الحميد بن باديس خطابا أكد فيه مبادئ الجمعية مع ضرورة إعطاء حقوق الجزائريين.[2]

رغم أن جمعية العلماء كانت جمعية علمية دينية غير سياسية في ظاهرها كما يظهر ذلك في قانونها الأساسي، إلا أنها كانت تتدخل في المسائل السياسية بشكل أو بآخر، و لم تلتزم بقانونها حرفيا، كما أن أعمالها الدينية والعلمية هي في حقيقتها ضرب للسياسة الفرنسية في الجزائر ولمصالح الاستعمار.[3]

وقد تمثل الجانب السياسي لجمعية العلماء المسلمين الجزائريين في مقاومة سياسة التجنيس، حيث صدرت فتاوى بتكفير كل جزائري وتونسي ومغربي يتخلى عن قانون الأحوال الشخصية الإسلامية من أجل الإدماج والتجنيس بالجنسية الفرنسية واعتبارهم متمردين عن الإسلام.

حيث عبر عن ذلك العلامة ابن باديس بقوله: "إن هذه الأمة الجزائرية الإسلامية ليست هي فرنسا، ولا يمكن أن تكون فرنسا، ولا تريد أن تصير فرنسا ولو أرادت، بل هي

[1] صحيفة الشهاب، مجلد10،1937م، ص20.

[2] الجيلالي صاري، محفوظ قداش، المقاومة السياسية في الجزائر (1900-1954)، تر: عبد القادر ابن حراث، (د،ط)، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1987م، ص36.

[3] (د،م)، منطلقات وأسس الحركة الوطنية الجزائرية 1830-1954م،طبعة خاصة بوزارة المجاهدين، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954م، المطبعة الرسمية، بئر مراد رايس- الجزائر، 2007م، ص349.

أمة بعيدة عن فرنسا كل البعد في لغتها وفي أخلاقها وعنصرها وفي دينها، لا تريد أن تندمج، ولها وطن محدود معين هو الوطن الجزائري...."[1]

كما كان الهدف الأسمى لمجموع العلماء كان إنشاء جمعية إسلامية تقوم بمهمة إعادة بعث التراث العربي الإسلامي في الجزائر والدعوة إلى التمسك به، ولعب عبد الحميد بن باديس رائد النهضة الإصلاحية في الجزائر دورا بارزا في الترويج لهذه الفكرة من منطلق تكوينه الثقافي والديني.[2]

وقد لعبت الجمعية دورا أساسيا في ترسيخ المبادئ العربية الإسلامية، وكذا مكافحة الاستعمار بوسائل مختلفة من إنشاء المدارس إلى إلقاء الدروس في المساجد وكذا المقالات والمنشورات في الصحف والمجالات.[3]

كما لعبت صحف الجمعية دورا كبيرا في الدفاع عن مبادئها خاصة حول قضية التجنيس وأحكامها الشرعية [4]ن على نحو ما ورد في صحيفة البصائر سنة 1954م في مقالة للشيخ العقبي، حيث قال: "التجنيس بمعناه المعروف في شمال إفريقيا حرام، والإقدام عليه غير جائز بأي وجه من الوجوه."[5]

ومجمل القول أن جمعية العلماء المسلمين الجزائريين كان لها تأثير بالغ في تاريخ الجزائر، من خلال تكوين جيل متمسك بعروبته وإسلامه واستطاع أن يعطي لمفاهيم العروبة والإسلام عمقا استطاع بواسطته الدفاع عن الهوية الوطنية، وكان من نتيجة ذلك أن هذا الجيل انصهر فيما بعد في حركة التحرر الوطني التي قامت سنة 1954من بفعل وصول الحركة السياسية غلى قمة نضجها.

---

[1] بشير بلاح، تاريخ الجزار المعاصر 1830-1989م، ج1، دار المعرفة، (د،ب)، 1982م، ص54.

[2] أبو الصفصاف عبد الكريم، جمعية العلماء المسلمين الجزائريين ودورها في الحركة الوطنية الجزائرية (1931-1945)، ط1، مطبعة البحث قسنطينة،1981م، ص74.

[3] نفسه،ص 86.

[4] بشير بلاح، مرجع سابق، ص54.

[5] صحيفة البصائر،عدد22، سنة 1936م، ص 02.

الفصل الأول:

اندلاع الثورة الجزائرية وتطورها

من 1954 – 1956

المبحث الأول: ظروف اندلاع الثورة التحريرية

المبحث الثاني: التطورات السياسية لثورة 1954-1956

المبحث الثالث: ردود الفعل الفرنسية على اندلاع الثورة

الفصل الأول: اندلاع الثورة وتطورها من 1954- 1956

المبحث الأول: ظروف اندلاع الثورة التحريرية الجزائرية

إن فكرة العمل المسلح تم الشروع في التحضير لها من 1947 حيث تم تأسيس المنظمة الخاصة وهي منظمة شبه عسكرية، [1] تم استحداثها حين انعقد أول مؤتمر لحركة انتصار الحريات الديمقراطية يوم 15 و 16 يفري 1947 ،[2] مهمتها الأساسية هي الإعداد التقني للثورة المسلحة وتكوين الإطارات العسكرية المتخصصة لتكون بمثابة هيئة استقبال ثم تتحول في الوقت المناسب إلى منصة انطلاق الثورة، ثم توجيه جموع مناضلي الحزب والثوار مستقبلا. [3]

فإن هذه المنظمة تمثل من حيث هدفها امتداد للجنة العمل الثوري لشمال إفريقيا، ولم يكن صدور ذلك القرار عن المؤتمر بالأمر السهل إذ كاد المؤتمر أن ينفجر للحزم الذي اتسم به المنادون بوجوب إقرار العمل المسلح، وقد أسندت مهمة تنظيم وإنشاء المنظمة الخاصة إلى المناضل محمد بلوزداد،[4] الذي كان على قدر عالي من القدرة التنظيمية. [5]

و كان مناضلو المنظمة الخاصة قد شرعوا في التدريب على الأعمال العسكرية ، وكانت التدريبات تتم في العطلة الأسبوعية ، وكان المسئولون الكبار أمثال بن مهيدي، [6] وديدوش مراد ،[7] يشرفون على التدريب وتوجيه مسئولي الخلايا، بينما يتولى هؤلاء تدريب المناضلين ، وكان التدريب يتمثل في استعمال السلاح وتعلم مبادئ القتال وحفر الخنادق

---

[1] محمد يوسفي، الجزائر في ظل المسيرة النضالية: المنظمة الخاصة، ت: محمد الشريف بن دالي حسين، ط 2، منشورات ثالة ، الجزائر ، 2010، ص 107.

[2] بوعلام بوحمودة ، الثورة الجزائرية: ثورة أول نوفمبر 1954 معالمها الأساسية ، دار النعمان،2012 ، ص 138 .

3 غالي غربي ، فرنسا والثورة الجزائرية 1954.1958 دراسة في الممارسات و السياسات ، غرناطة لنشر والسياسات، غرناطة لنشر والتوزيع، الجزائر ،ص 59 .

[4] محمد بلوزداد:

[5] عامر رخيلة ، الملرجع السابق ، ص 113.

[6] بن مهيدين،من مؤسسي اللجنة الثورية للوحدة والعمل ممثل النطقة الخامسة مقدم قرارات الصومام: ينظر تيزي ميلود، المرجع السابق ،ص 316 .

[7] ديدوش مراد،، مناضل حب الشعب والمنظمة الخاصة :ينظرتيزي ميلود، المرجع السابق، ص 317 .

.....الخ، وكانت خلايا المنظمة الخاصة تجمع أسبوعيا بانتظام وكان يحضرها أحيانا مسؤولون كبار لإلقاء محاضرات سياسية و عسكرية ولم يكن المناضلون يعرفون أسماء هؤلاء المسولين ولا وجوههم،[1] وسرعان ما حل محل محمد بلوزداد مساعده آبت احمد بعد أن أصبحت صحته الواهنة تعوقه عن اداء مهمته ، وزاول آبت أحمد وظيفته هذه خلال سنتين، قبل أن يتوارى بدوره عن الأنظار سنة 1949 ، فخلفه ابن بله ، [2] الذي تولى القيادة حتى ماي 1950.[3]

حددت مهام المنظمة الخاصة في تكوين العسكري للمناضلين والتدريب على استعمال الأسلحة والمتفجرات وطرق جمعها وتوزيعها وتميز عمل المنظمة ونشاطها بإتباع السرية التامة وذلك للحيلولة دون اكتشاف أمرها من طرف الشرطة والمخابرات الفرنسية [4]، لكن حصل عكس ذلك حيث تم اكتشافها في 18 مارس 1950 من طرف الشرطة الفرنسية بعد أن قدم لها عناصرها وهو خياري عبد الرحيم المدعو رحيم معلومات مفصلة عن المنظمة للسلطات الاستعمارية[5]، إثر ذلك شرعت الشرطة في حملة تفتيش واعتقال أدت إلى اكتشاف أمر عدة أعضاء في المنظمة وكذلك اكتشاف بعض الأسلحة والوثائق وهك ذا تم إيقاف 400 عضو منهم بعض قادة المنظمة[6]، لقد أدى اكتشاف المنظمة الخاصة إلى:

1- تفكيك المنظمة بشكل كلي والقضاء على جهود سنوات عديدة من التحضير

2- تخلي الحزب عن المنظمة خوفا من إلصاق التهمة به، لذلك لم يتم في هذه الأزمة أي قرار في شأنها،فبعد اكتشاف أمر المنظمة ، وجدت نفسها في مواجهة قيادة الحزب التي قررت حلها الفوري، فانقسم الحزب على جناحين، جناح مصالي وأنصاره وجناح اللجنة المركزية وأنصارها وعن موقف المنظمة من الجناحين، فقد رأت ضرورة مواصلة الكفاح المسلح.

---

[1] محمد عباس 167 ، دغول ...والجزائر " أحداث – قضايا – شهادات، دار هومة ، الجزائر ، 2016 ، ص

[2] ابن بلة، شارك في الحرب العالمية الثانية ومن قواد المنظمة الخاصة،إنتقل على القاهرة غداة الثورة،ينظر تيزي ميلود، المرجع السابق، ص 315 .

[3] محمد يوسفي ، المرجع السابق ، ص 108.

[4] حسسين آيت أحمد ، روح الاستقلال ، مذكرات مكافح 1942 . 1952، ت: سعيد جعفر منشورات البرزخ ، الجزائر، 2003 ، ص 146.

[5] غالي غربي ، المرجع السابق، ص 68 .

[6] عامر رحيلة ، المرجع السابق ، ص120.

1 -أزمة حركة الانتصار للحريات الديمقراطية :

تعود بداية الأزمة إلى مطلع شهر مارس 1950، ففي ذلك الوقت اجتمعت اللجنة المركزية بمدينة الأربعاء بضواحي العاصمة في ضيعة أحد صغار المزارعين هو المناضل مصطفى صحراوي، حيث جرت مناقشات في جو من النظام التام ، ثم توجهت بصياغة خلاصة عامة تضمنت عددا من الاقتراحات الملموسة [1] ،بهذه المناسبة كان مصالي الحاج يطلب رئاسة الحزب مدى الحياة في مارس 1950 ، كما طلب التمتع بحق "النقض الفيتو" في اجتماع اللجنة المركزية بالأربعاء التي هي مدينة قريبة من العاصمة ، فاستطاعت هذه القيادة أن تناور من أجل رفض هذا الطلب[2]، بصفتها متمسكة بمبادئ القيادة الجماعية وحرية التشاور تمكنت من إحباط محاولة مصالي بأغلبية الأصوات [3]، وقد ساعد تفكيك المنظمة الخاصة من طرف السلطات الاستعمارية على إحداث جو من الشكوك داخل صفوف المناضلين ، فاستقال الأمين العام حسين لحول من منصبه في مارس 1951 ، خوفا من أن يصبح كبش الفداء كلما يتلقى الحزب ضربات[4] ،وفي أفريل 1952 طلب مصالي الحاج من الحزب تنظيم جولة له عبر الوطن ، حاولت قيادة الحزب أن تقنعه بالعدول عن هذا المشروع تجنبا لاستفزازات المصالح الأمنية ضده ، وضد المنظمين للمهرجانات لكنه أصر على قيامه بالجولة، فعند زيارته للشلف قتل مناضلان وجرح الكثير من المناضلين، فألقي القبض على مصالي الحاج يوم 14 ماي 1952، ثم نفي إلى نيور [5]، انعقد مؤتمر حركة الانتصار للحريات الديمقراطية الثاني في 3 أفريل 1953 واستدعت مؤتمريها إلى مقرها الكائن بساحة شارتر بالجزائر العاصمة [6]حضر المؤتمر الثاني للحزب حوالي مئة من المناضلين ، وقد شارك في المناقشات بالقاعدة عدد من أعضاء المنظمة الخاصة ، وقد تكلم باسمهم رمضان بن عبد المالك في المؤتمر والشيء

[1] بن يوسف بن خدة ، المصدر السابق ، ص 266 .

[2] بوعلام بن حمودة ، المرجع السابق ، ص 143 .

[3] بن يوسف بن خدة ، المصدر نفسه ،ص 267 .

[4] بوعلام بن حمودة ، المرجع نفسه ،ص 143.

[5] جيلالي صاري ومحفوظ قداش .

[6] محمد يوسفي ، المصدر السابق ، ص 187 .

الجديد في المؤتمر هو توضيح التوجهات المستقبلية للجزائر المستقلة والمصادقة على المبادئ الرئيسية الآتية:

- الديمقراطية من الشعب وإلى الشعب كمصدر للسيادة .
- الجمهورية كشكل للحكومة.
- الازدهار الاقتصادي والعدالة الاجتماعية القابلين للتحقيق.
- منح الأقلية الفرنسية حق الاختيار بين الجنسية الجزائرية وحق الجنسية الفرنسية. [1]

ومن أهم نتائج هذا المؤتمر :

- إعادة بعث الديمقراطية في الحزب .
- إقصاء بعض العناصر من المنظمة الخاصة بسبب تسلطهم وتمسكهم في الدعوة إلى العنف الثوري .
- نزع السلطة من يد مصالي الحاج المتمرد بقرارات الحزب، ولم تحل الأزمة بين الجناحيين المركزية و المصالية من مشاركة بعض الشخصيات الفاعلة في هذا المؤتمر أمثال بن بولعيد وبن عبد المالك ومهري ، [2] بقيت الأزمة السياسية التي كانت تعيشها حركة الانتصار الحريات في بداية الأمر منحصرة مؤتمره في مدينة هرنو البلجيكية من 13 إلى 15 جويلية 1954 وبالمقابل رد المركزيون ، بمؤتمر مضاد في العاصمة من 13 إلى 16 أوت 1954 فانتقلت تداعيات هذا الصراع إلى مختلف الأوساط القاعدية للحزب داخل الجزائر وخارجها، وتطورت الأمور إلى المشادات الكلامية ثم إلى الاعتداءات الجسدية بين المناضلين ، [3] حضر هذا المؤتمر الأوفياء لمصالي الحاج، في تقرير الذي أرسله مصالي الحاج إلى المؤتمر يركز انتقاداته على قيادات الحزب ويوجه إليها التهم التالية:

[1] بوعلام بن حمودة ، المرجع السابق ، ص 145 .

[2] مسعود عثماني ، الثورة الجزائرية أمام الرهان الصعب دار الهدى ، الجزائر ، 2012 ، ص 70 .

[3] محفوظ قداش ، المرجع السابق ، ص 389 .

لم تقم قيادة الحزب بتحضير تقرير موضوعي عن أحداث 1945 ، وتركت الكتل تتكون وتهاونت بالنسبة إلى فرض الانضباط وتميزت بالجمود والبيروقراطية و أساءت تسيير المؤامرة ضد المنظمة الخاصة ، وابتعدت عن تجديد صفوف الحزب وعن التنسيق مع الأحزاب السياسية الأجنبية واتهمها أيضا بإبعاده عن كل ما يهم الحزب ، وبعدم تقديم حساب عن نشاطها أمامه فقد عمق هذا المؤتمر الأزمة وذلك من خلال القرارات التي خرج بها

– حل اللجنة المركزية القائمة .

– إقصاء القادة الرئيسيين من أبرزهم حسين لحول ، بن يوسف بن خدة ،[1] من الحزب ومنح مصالي رئاسة الحزب مدى الحياة ، بعد شهر واحد عقدت اللجنة المركزية مؤتمر ا بالجزائر العاصمة سرا ن 13 إلى 16 أوت 1954 ، أعلنوا فيه:

– بطلان قرارات مؤتمر هورنو وتجريد مصالي الحاج من مهامه، [2] حيث أدنو عمل التفرقة الذي قام به مصالي في بلجيكا وقفوا إسقاط عضويته وعضوية أحمد مزغنة ومرباح مولاي في اللجنة المركزية

– إلغاء منصب رئيس الحزب.

– عينو اللجنة مركزية فيها 28 عضوا ، هذه اللجنة عينت بدورها هيئة مديرة انبثق منها أمانة عامة فيها ثلاثة أو خمسة أعضاء من بينهم أمين عام .

– إن المادة الاولى من القانون الأساسي تحدد أهداف الحزب و هي : إنهاء النظام الاستعماري وانتخاب مجلس تأسيسي من طرف هيئة ناخبة واحدة وتأسيس دولة مستقلة على شكل جمهورية ديمقراطية اجتماعية.[3]

[1] محفوظ قداش ، المرجع السابق ،ص 147

[2] مسعود عثماني ، المرجع السابق، ص ص 70

[3] بوعلام بن حمودة ، المرجع السابق ، ص 147

المبحث الثاني: التطورات السياسية لثورة الجزائرية

عندما يتحدث الباحث عن اندلاع الثورة التحريرية يوم أول نوفمبر 1954 ، فإن العقل ينصرف من أول وهلة إلى " اللجنة الثورية للوحدة و العمل " التي أخذت قرار حاسما في الموضوع ، وجسدت في أرض الواقع الانتقال من العمل في الإطار حزب شرعي معترف به من طرف إدارة الاحتلال الفرنسي ، إلى حمل السلاح ، والقيام بالأعمال المسلحة ، التي تسمح للشعب الجزائري باستعادة حريته و استقلاله المغتصب، [1] إن ظهور اللجنة الثورية للوحدة والعمل ، كان نتيجة حتمية لذلك التطور في طبيعة النضال الوطني الذي بدأ يسيطر على الحياة السياسية بعد انتفاضة الثامن من ماي وتجسيد هذا التطور في اكتساح التيار الثوري لكل التجمعات السياسية ونظرا ألاحتضانه من طرف الجماهير الشعبية الناقمة على أوضاعها فقد أصبح هو القوة الرئيسية والنشيطة والحيوية في الحركة الوطنية وقد امتد نشاطه إلى مجالات عدة تشمل التحضير العسكري والسياسي والمجال الاجتماعي والثقافي وهذا بواسطة المنظمات الفرعية مثل جمعية النساء الجزائريات و اتحادية العمال المسلمين، [2] وقد ظهرت إلى الوجود " اللجنة الثورية للوحدة والعمل " يوم 23 مارس 1954، ويرمي هذا التنظيم المتشكل من بوضياف وبن بولعيد ودخلي و بوشبوبة، إلى إعلان حركة رأي كفيلة بتوحيد القاعدة النضالية لمنعها من الانسياق وراء أي من الطرفين بالشكل الذي يريد الضغط لفرض م ؤتمر وحدوي ينقذ الحزب من الانقسام كثير من المناضلين فهوا من تسمية اللجنة الثورية بأنها جناح منسق عن الحزب وقد أكد جميع الذين اختاروا التيار المحايد انتماءهم فيما بعد إلى هذه الحركة وكما بينه بوضياف ، فهذه اللجنة ليست منظمة ولاهي حزب بل تجمع أربعة أشخاص يسعون إلى جبر الكسور التي لحقت بحزبهم، [3] وقد شكلت اللجنة الثورية في بداية الأمر من السادة سيد علي عبد الحميد عضو المكتب السياسي ، بشير دخلي عضو اللجنة المركزية وسؤول التنظيم

[1] أحسن بومالي ، أول نوفمبر 1954 بداية النهاية لط خرافة الجزائر الفرنسية، دار المعرفة ،الجزائر ، 2010 ،ص 65.

[2] الغالي غربي ، فرنسا والثورة الجزائرية 1954- 1958، غرناطة لنشر والتوزيع ، الجزائر ،2009 ،ص76 .

[3] عيسى كشيدة ، مهندسو الثورة ، ت: عبد الحميد مهري ، منشورات الشهاب ، ط 2 ، 2010 ، ص62.

للحزب ، بوشبوبة عضوا للجنة المركزية ومحمد بوضياف عضو قيادة المنظمة العسكرية السرية،[1] وقد كان هدف المنظمة الجديدة ظاهريا في الحفاظ على وحدة الحزب و التأكيد على العمل الثوري وإصدار نشرية للتعبير عن الإمكانيات لإعادة بعث المنظمة الخاصة والتحضير للثورة ، وقد أصدرت المنظمة نشريه بعنوان " الوطني " لدفاع عن مواقفها وتحديد توجهاتها، وبفضل دعوتها لتجاوز الأزمة والشروع في العمل المباشر أصبح لهذا المنظمة قوة مؤثرة خاصة وإنها بادرت لتجنيد الطاقات وتصحيح المسار النضالي وذلك في وقت عزف فيه المصاليون و المركزيون في نزاعاتهم العقيمة [2] وعندما وصل الطرفان ، أي اللجنة المركزية وأعضاء اللجنة الثورية إلى باب مسدود انسحب من الأخيرة كل من : سيد علي عبد الحميد ،حسين لحول، بشير دخلي ، و بوشبوبة ، وتشكلت اللجنة الثورية من جديد من السادة : محمد بوضياف ، مصطفى بن بولعيد، مراد ديدو ، العربي بن مهيدي ، رابح بيطاط ، كريم بلقاسم ،محمد خيضر ، حسين آيت أحمد وأحمد بن بلة وقد أسندت رئاستها إلى السيد محمد بوضياف.[3]

عمدت اللجنة إلى إعداد استبيان موجه إلى المصاليين والمركزيين بواسطة كل من كريم بلقاسم وعمر آوعمران وقد تضمن الاستبيان ثلاثة نقاط واضح تحدد بجل موقف الحزب من الثورة وهي :

1 – هل انتم مع الثورة ؟

2 – ما نوع المساعدة التي يمكن إن تقدموها لثورة حالة اندلاعها؟

3– ما هو موقفكم إذ اندلعت الثورة من خارج صفوفكم ؟

لقد كلف كريم بلقاسم ش خصريا مع النائب وعمران لعرض الاستبيان على المصاليين والمركزيين كل على حد ، فرض المصاليون فكان موقفهم مؤيد لثورة لكن ليس آن بعد ان عرف

[1] أحسن بومالي ، المرجع السابق ، ص 65 .

[2] مقلاتي عبد الله ، ظافر نجود ، التاريخ السياسي للثورة الجزائرية ، ج2 ،وزارة الثقافة ، الجزائر ، الجزائر ،ص17 .

[3] أحسن بومالي ، المرجع السابق ص68 .

كريم بلقاسم موقف جناحي الحركة وأتضح له أن الثورة مجرد تصور وفلسفة بدون تطبيق أعلن عن تأييده للجنة، وانضم إليها في أواخر أوت 1954 ، وصارت اللجنة بعدها تعرف باسم لجنة الستة، وقد أحذت على عاتقها مسؤولية الإعداد للثورة من خلال سلسلة من الاجتماعات كانت تعقدها[2]، ومن حيث الأهداف المعلنة التي ترمي إليها اللجنة الثورية في بداية الأمر ، فقد حصرها المنشور الصادر عنها بالمناسبة في نقطتين أساسيتين :

1- العمل على إعادة وحدة الحزب من أجل عقد مؤتمر يضمن الانسجام الداخلي

2- دعوة المناضلين إلى عدم تبني الخلافات القائمة على مستوى قيادة الحزب وقد نتج عن

الجهود المبذولة من قبل أعضاء اللجنة الثورية إلى ارتفاع الوعي السياسي في أوساط مناضلي حزب حركة ألانتصار فيقول محمد بوضياف عن ذلك "لقد استطعنا أن نؤدي خدمات جليلة في هذا المجال في حيث بدأ المناضل يبدئ رأيه حول النزاع بدل من الانحياز إلى أي طرف من أطراف الصراع "، ومن جهة أخرى يوضح محمد بوضياف بأن عملية ربط الاتصالات بين أعضاء المنظمة العسكرية وبين كل الذين يؤيدون فكرة الكفاح المسلح قد حققت نجاحا معتبرا[1]،وهكذا يبدوا أن المنظمة حققت أهدافها المرسومة خلال ثلاث أشهر من العمل الدءوب ،وجانب لحظة الانطلاق بين قدامى المنظمة الخاصة و المركزيون وتعزى أسباب ذلك إلى اكتشاف بوشبوبة بذكائه الثاقب ما يخطط له زملائه في المنظمة من إنشائهم للتنظيم سري موازي أدت مصارحته لبوضياف بالأمر إلى مشادات كلاميه كما أن المركزيين كانوا يشعون أن التنظيم تابع لهم فكان لابد من وضع حد لهذه الدعاية المضرة بالتنظيم ، وبعد الدراسة وصفية من مختلف جوانبها تقرر لجنة الخمسة في التحضير لثورة بعيد عن المركزيين واعتمادا على قدماء المنظمة الخاصة ولهذا وجهت الدعوة لقادة المنظمة لتداول في المسألة لمناقشة سبل

[1] عثماني مسعود ، المرجع السابق ، ص 84.

[2] أحسن بومالي، المرجع السابق ، ص 69.

العمل الذي يجب القيام به للخروج من المأزق .

1- اجتماع الاثنين والعشرون :

فكر بوضياف في جمع عناصر موثوق فيها ممن برهنوا على قدراتهم،بغية تدارس الوضعية وإقرار ما ينبغي عمله، وإن كان هو نفسه وبعض من مقربيه أتموا رسم المحاور الرئيسية لإستراتيجية التعبئة والنضال لذلك عمل بوضياف على تقاسم هذا الموقف مع مجموعة تكون أشد نفوذا وصلابة، وكان من المنتقي جدا إن يلجأ إلى العناصر الأكثر التزاما بالعمل الثوري والذين سيخرجون الحركة الوطنية من سبتها ومن الجمود الذي أغرقها فيها المسؤلون في قيادة الحزب ،[1] بادرت اللجنة الثورية للوحدة والعمل إلى دعوة العناصر الثورية لعقد اجتماع 22 التاريخي يوم 25جويلية 1954، التحضير إلى هذا الاجتماع في سرية تامة عقد في منزل المناضل إلياس دريش [2] بسالومبي المدنية حاليا وكان طبيعيا أن تشرف اللجنة التحضيرية على اجتماع حيث لقب القادة الرئيسيون الخمسة (بوضياف و بو بولعيد و بن مهيدي و ديدوش مراد و بيطاط ، الدور الأساسي في التنظيم وتوجيه الاجتماع إلى ما يخدم مطمحهم في المضي نحو تفجير الثورة، وحضر القادة الرئيسيون للمنظمة الخاصة عبر مختلف مناطق الوطن .[3]

وحسب رابح بيطاط فإن جدول أعمال قد تضمنت النقاط التالية:

1- اتخاذ القرار بإعلان الثورة المسلحة

2- كيفية إعلان الثورة المسلحة

3- أهداف الثورة المسلحة ومن بينها استرجاع الاستقلال الوطني. [4]

[1] عبد الله مقلاتي ، ظافر نجود ، المرجع السابق ، ص18.

[2] عيسى كشيدة ، المرجع السابق ، ص 69 .

[3] عبد الله مقلاتي ، ظافر نجود ، المرجع السابق ، ص 19.

[4] أحسن بومالي ، المرجع السابق ، ص 77.

ترأس الاجتماع بن بولعيد وقدم محمد بوضياف تقريرا شاملا عن الوضعية السائدة وعن أزمة الحزب المريرة ، والجهود التي بذلتها المنظمة الخاصة واللجنة الثورية للوحدة والعمل إلى غاية هذا الاجتماع ، خلص التقرير إلى طرح المشكل الجوهري: نحن قدامى المنظمة الخاصة يرجع إلينا اليوم القرار في التشاور وتقرير المستقبل ، في ظهيرة اليوم دار النقاش حول القضايا المطروحة ، وتحل موقفان: الدعوة إلى الشروع في العمل المسلح ، والمترددون بحجة أن الظروف الحالية لا تسمح بذلك، وكان التوجه الأول مدعوما بحماسة المناضلين المصممين على اتخاذ القرار التاريخي ، فقد دافع بوضياف عن تقريره ، وأكد بن بولعيد على ضرورة فعل شيء وعدم الانتظار ، وقال بن مهيدي كلمته المشهورة " أرموا بالثورة للشعب يحتضنها .[1]

وفي نهاية الاجتماع ، تم الاتفاق على توزيع المهام بين أعضاء اللجنة واكدو على أن الثورة بحاجة إلى غطاء سياسي أي زعامة ذات رصيد نضالي عريق يلتفت حوله الشعب وحركة الانتصار للحريات الديمقراطية في الماضي فقد اتفق الأعضاء على انتهاج مبدأ القيادة الجماعية لتسيير الثورة المسلحة ،[2] غير أن اللجنة الخماسية المنبثقة عن اجتماع 22، قد وجدت نفسها أمام مهمات عديدة ومستعجلة تتطلب من أعضائها الإدارة الفولاذية من أجل إنجازها في وقتها المعين ومن بين المهمات ما يلي :

1- إقناع ممثلي القبائل الكبرى بالموافقة على القرارات المنبثقة عن اجتماع 22 في غيابهم وانضمامهم إلى مجلس القيادة الجماعية.

2- الاتصال والتنسيق مع التونسيين والمغاربة.

3- مواصلة بذل الجهود لإزالة العقبات، التي تقف أمام عمل المناضلين.

4- استكمال التحضيرات المادية والبشرية لثورة .

5- تحديد تاريخ وساعة الصفر لاندلاع الثورة المسلحة.

6- إعداد منشور يعلن الثورة، ويوضح أهدافها.

[3] عبد الله مقلاتي ، ظافر نجود ، المرجع السابق ، ص 19 .20

[4] الغالي غربي، المرجع السابق ،ص 85

2- اجتماع لجنة الستة :

عقدت لجنة الستة يوم العاشر أكتوبر 1954 اجتماعا في منزل المناضل مراد بوقشورة الكائن ب "لابونت بيسكاد " ببلدية الرايس حميدو حاليا في هذا الاجتماع تم الاتفاق على الترتيبات النهائية لتفجير الثورة المسلحة وقد تقرر ما يلي :[1]

أولا: تقسيم الجزائر إلى خمسة مناطق

- **المنطقة الأولى الأوراس** : ويترأسها مصطفى بن بو لعيد ونوابه : بشير شيحاني ، طاهر نويشي، عباس لغرور.

- المنطقة الثانية الشمال القسنطيني : ويترأسها مراد ديدوش ونوابه : يوسف زيغود ، عبد الله بن طوبال.

- **المنطقة الثاثة القبائل:** ويترأسها كريم بلقاسم ونوابه عمر وأعمران ،زعموم ، سعيد محمدي .

- **المنطقة الرابعة الوسط:** ويترأسها رابح بيطاط ونوابه بوجمعة سويداني ، الزبير بوعجاج .

- **المنطقة الخامسة الغرب الجزائري** : ويترأسها محمد العربي بن المهيدي ونائبه رمضان بن عبد المالك.

ثانيا: تعيين منسقا بين المناطق وبين الداخل والخارج وكان الاتفاق على السيد محمد بوضياف.[2]

ثالثا: اختيار اسم التنظيم الجديد

اقترح أعضاء لجنة أسماء مختلفة ، وبعد التحليل والمناقشة توصلوا إلى قناعة ، وهي أن الاسم الذي سيعوض اللجنة الثورية للوحدة والعمل يجب أن يتضمن كلمة جبهة، لأن في نظرهم جميع الجزائريين معهم مهما كان انتمائهم السياسي يستطيعون الانضمام إلى الحركة الجديدة فرادى إن هم أقطعوا عن فكرة العمل السياسي ، وأن الأحزاب الأخرى يجب أن تدخل

[1] محمد الطيب العلوي ، مظاهر المقاومة الجزائرية ، قسنطينة ،دار البعث للطباعة والنشر ، 1985، ص 249 .

[2] علي عليلات ، اجتماع لجنة الستة لوضع اللمسات الأخيرة ،مجلة الثقافة ، الصادرة بالجزائر، في تاريخ – أكتوبر 1984 ،عدد 83،ص 97 .

نفسها وقد اقترح بعضهم جبهة الاستقلال الوطني، فاتفق الحاضرون على اسم " جبهة التحرير الوطني " ونتيجة لذلك أصبحت فرق التدخل التي أنشأتها المنظمة العسكرية السرية والمنتشرة عبر القطر الجزائري نواة جيش التحرير الوطني وقد أكد أقد أعضاء لجنة الستة على أن تجمع جبهة التحرير الوطني القوى الحية للشعب الجزائري لتشد عضد جيش التحرير الوطني ، وبذلك يكون أعضاء لجنة الستة قد أعدوا للثورة دعامة سياسية ، وأخرى عسكرية شديدتا الارتباط ببعضها البعض. [1]

رابعا : الاتفاق على إعداد بيان سياسي

اتفق أعضاء اللجنة بأن يرافق الهجوم على الثكنات ومراكز الأسلحة والمرافق الاقتصادية والأماكن الإستراتيجية بيان سياسي يتضمن الأفكار الرئيسية الذي سيبلغ إلى الصحافيين ومختلف الشخصيات السياسية ، كما سيبث إلى الرأي العام عن طريق إذاعة القاهرة من أجل الخروج إلى مرحلة الجهود بالثورة المسلحة وتقديم أهدافها بوضوح

خامسا: تحديد تاريخ الانطلاقة الثورية

كانت هناك عدة اقتراحات من طرف أعضاء اللجنة بخصوص اختيار التاريخ الذي تفجر فيه الثورة فاقترح بعضهم منتصف شهر أكتوبر 1954 ، وأقترح آخرون 25 أكتوبر 1954 لأن ذلك يسمح بعشرة أيام إضافية لإعداد ، [2] غير أن ديدوش مراد طرح مشكلة التاريخ قائلا: أن 25 أكتوبر 1954 لا يحدث المفاجأة ... إن هذا التاريخ لا يثير الاهتمام سيما و أن التاريخ الذي سنحدده سيكون خالدا ، يجب أن نفكر في العامل النفسي ، ولذا اقترح فاتح نوفمبر 1954،لأنه تاريخ ملفت الانتباه فهو غرة الشهر من جهة ،كما أن فاتح نوفمبر 1954

[1] عبد الرحمان بن إبراهيم العقون ، المرجع السابق ، ص 466 .

[2] مجلة الباحث ، الصادرة بالجزائر ،في تاريخ نوفمبر 1984 ، عدد2 ، ص 36 .

يخلد من جهة ثانية عيد المسحيين لجميع القديسين ، وفي نفس الوقت يصادف عيد إسلاميا لأنه يوم الاثنين وهو يوم مولد رسول الله محمد عليه أفضل الصلاة والسلام.[1]

المبحث الثالث: انطلاقة الثورة وردود الفعل الفرنسية

1 – انطلاق الثورة

إن انطلاقة العمليات العسكرية في ليلة أول نوفمبر بتلك ابشمولية والبعد الوطني ، يدل على استفادة قادة الثورة من تجاري ودروس المقاومات الشعبية التي عرفتها الجزائر ضد الاحتلال الفرنسي لها ، وبذلك تجاوزت العمليات المسلحة الحدود الضيقة للانتفاضات مساحة وعداد ،وهذا كان من العوامل الأساسية لنجاح الانطلاقة التي تحولت بهذا المفهوم إلى ثورة حقيقة ، بما سطرته من أبعاد وغايات ، [2] في ليلة فاتح نوفمبر على الساع ة الصفر كما وقع الاتفاق عليه قام المناضلون بتنسيق محكم بعمليات مختلفة من تنفيذ الإعدام في بعض الخونة ونصب كمائن لقوات العدو من شرطة ودرك وجيش و هجمات على ثكنات العدو وبعض مصالحه الإدارية والتقنية وعلى مزارع المعمرين وقد باغت هذه العمليات كلها حوالي مائة عملية في أكثر من ثلاثين موقعا في المناطق الخمسة باستثناء المنطقة السادسة والكثير منها وقع في الاوراس ووفي القبائل وفي شمال قسنطينة ، وأما في المنطقة الرابعة فقد وقعت هجمات محدودة في مدينة الجزائر وفي سهل متيجة وفي المنطقة الخامسة تمركز العمليات حول مدينة مستغانم وقرب الحدود المغربية وبالتالي فإن النصف من التراب الوطني قد وقعت فيه العمليات وهذا النصف توجد فيه الأغلبية من السكان ، [3] فقد تعرضت عدة مراكز حساسة في كل من الشرق والغرب والوسط لهجوم الأفواج الاولى لجيش التحرير وبلغ عدد الهجمات التي حصلت في تلك الليلة ثلاثين عملية فدائية نتج عنها خسائر مادية وبشرية معتبرة ، وكانت هذه العمليات عبارة عن أعمال تخريبية للمؤسسات الاقتصادية بما فيها مزارع المستوطنين و

[1] علي عليلات ن المرجع السابق ، ص 398.

[2] زهير إحدادن ، المختصر في تاريخ الثورة الجزائرية ، ص 14 .

[3] محمد الطيب العلوي، المرجع السابق ، ص 250 .

قطع الطر والأعمدة الكهربائية وأعمدة الهاتف وإعدام بعض المتعاونين مع السلطات الاستعمارية ،[1] وقد شن 30 هجوما في وقت واحد في جميع أنحاء الجزائر ولم يهتم بالهجوم سوء عدد يتراوح بين 2000 و 3000 مجاهد مسلحين في الغالب ببنادق صيد والأسلحة البسيطة ورغم أن العمليات شملت معظم أنحاء الوطن إلا أن مهد الثورة هي الأوراس وهي الولاية الأولى تاريخيا ، وهي الولاية التي كانت أكثر استعداد واشد حماس لثورة وأختارها القادة لعدة أسباب أهممها :

- تجمع أكبر عدد من المناضلين في المنطقة.

- عدم التغلغل الكامل للمحتل في أواسط السكان والمنطقة ، [2] فكان تمركز الثورة ونجاحها في المنطقة الأولى لأوراس ، وقد شملت هجمات فاتح نوفمبر جميع منطقة الأوراس وتمكن المناضلون من الاستيلاء على مراكز الجيش وقطع بعض الطرقات وعزل بعض المدن الصغيرة وقتل عدد كبير من جنود الاستعمار وغنما عدد كبير من الأسلحة والذخيرة ، وهذه الوضعية جعلت السلطات الاستعمارية تحشد قواتها فيما بعد وتطلب إمدادات جديدة من الحكومة الفرنسية وتحاصر هذه المنطقة لاسترجاع نفوذها وواجه المناضلون العدو بكل قوة ووقعت معارك في عدة أماكن وانضم الشعب إلى الثورة ، [3] أما في المنطقة الثانية بدأت العمليات في فاتح من نوفمبر بحوالي 200 مناضل موزعين في أماكن كثيرة منحصرة مابين شرق جيجل حتى عنابة وتمتد جنوبيا إلى مدينة قسنطينة وكانت الهجمات استهدفت الثكنات والمراكز الأمنية والإدارية والاقتصادية الاستعمارية وكذلك إتلاف وحرق المزارع وقطع الأعمدة التليفون والكهرباء وتمكن المناضلون من تحقيق الكثير من الأهداف ورجعوا إلى أماكنهم سالمين غانمين كمية معتبرة من السلاح الحربي والذخيرة واستطاعوا من بعد أن يسلحوا عدد أكبر من المناضلين وأن يقوموا بهجمات جديدة خصوصا في ناحية القل والعمليات الفدائية في

[1] علي كافي،مذكرات الرئيس علي كافي-من المناضل السياسي إلى القائد العسكري-(1954-1962)،دار القصبة للنشر،الجزائر، 1999، ص78 .
[2] عثماني مسعود، المرجع السابق ، ص 65 .
[3] زهير إحدادن ، المرجع السابق ، ص 15 .

عدة مدن بالأخص في قسنطينة ،[1] استشهاد مختار باجي ومراد دبدوش في 18 نوفمبر 1954 ووقع اشتباك بين مجموعة من الثوار وجيش الفرنسي في شرق مدينة عنابة أما المنطقة الثالثة التي كان عدد المناضلون يرنو على خمسمائة وقعت عدة هجمات متنوعة على الخونة وأعوان السلطات الاستعمارية وعلى المراكز العسكرية والإدارية و الاقتصادية ، في ناحية تيزي وزو وذراع الميزان و البويرة و تازمالت وآزقون وغيها تمكن المناضلون من خلالها على قتل عدد من المعمرين وأفراد الجيش الاستعماري وأعوانه والاستيلاء على كمية كبيرة من الأسلحة الحربية،[2] وفي منطقة عزازقة التي تم فيها مهاجمة مقر الدرك وتحطيم الأعمدة الهاتفية ،وعملية تادميت وعملية برج منايل التي تم فيها حرق مجمع التبغ وإطلاق النار على مقر الدرك وعملية ذراع الميزان ثم تم فيه مهاجمة مقر البريد[3]، أما في المنطقة الرابعة تم حرق بعض المزارع وفي محطة إذاعة الجزائر وبذلك حققت الإعلان عن وجودها في المنطقة ونظرا للمفاجأة تمكن جميع المناضلين من الرجوع إلى أماكنهم سالمين غير أن أياما قليلة من بعد استطاعت قوات الأمن الاستعمارية من إلقاء القبض على عدد من المناضلين منهم بلوزداد و بوعجاج الثلاثة أعضاء في ا لهجموعة 22 التي قررت القيام بالثورة واختفى المناضلون الآخرون وأخذ رابح بيطاط، بمساعدة بوجمعة سويداني، في لإعادة الصفوف وتنظيم خلايا والقيام بعمليات جديدة من قطع أعمدة الكهرباء والتليفون وإتلاف الكرم وحرق مزارع المعمرين وتكوين الخلايا وغير ذلك في شهر فيفري 1955 تمكنت قوات الأمن الاستعمارية أن تلقي القبض على رابح بيطاط قائد المنطقة في مدينة الجزائر.

أما في المنطقة الخامسة وهران المجموعة التي لم تكن بها لم تتمكن من تحقيق أهدافها العسكرية و برهنت فقط من وجودها بالمنطقة وبعد الهجمات التي قامت بها استشهد عدد كبير من المناضلين ولم ينج إلا نحو العشرة منهم العربي بن مهيدي و بوصوف وأخذت قوات الأمن

[1] عثماني مسعود، المرجع السابق ،ص 66 .

[2] زهير إحدادن ن المرجع السابق ، ص15 .

[3] عثمان عيلة ط من هجومات ليلة أول نوفمبر" ، مجلة أول نوفمبر الصادرة بالجزائر ف 1952، عدد52، ص 10.

الاستعماري تطاردهم تمكنت ،[1] في 5 نوفمبر 1954لامن الاشتباك بمجموعة من المناضلين من بينهم المناضل رمضان بن عبد الما لك وأثناء الاشتباك استشهد وجرح أحمد زبانة وألقي القبض عليه القبض ثم نفذ فيه الحكم بالإعدام في يونيو 1956 وكان أول من استشهد من المجاهدين بالمقصلة واختفى المناضلون الآخرون وبعد استرجاع أنفاسهم نظموا صفوفهم وجندوا مناضلين آخرين غير أنهم لم يست أنفوا نشاطهم العسكر بصفة مكثفة في فاتح نوفمبر 1955،[2] وتقرر توزيع بيان أول نوفمبر في المناطق الخمسة لثورة إلى جانب العمليات المسلحة، وهو يعتبر أول عمل إعلامي يشق طريقه إلى القلوب الجزائريين وعقولهم لأنه كان نداء صادقا و قويا يوجه إلى الشعب الجزائري وقد تضمن البيان الخطوط العامة لثورة ألجزائرية من حيث الكفاح المسلح .[3]

2- ردود الفعل الفرنسية لاندلاع الثورة التحريرية :

إن انفجار أول نوفمبر 1954، كان بمثابة زلزال كبير اهتز له كيان فرنسا الاستعمارية التي أصيبت بالذهول والحيرة لفترة غير قصيرة، لأنها كانت تعتقد بعد أن تسنى لها القضاء على ما تبقى من مظاهر المقاومة المتمثلة في حزب الشعب الجزائري، إن احتلالها، للجزائر سيستمر للأبد، وان الشعب الجزائري لم يعد يفكر إطلاق في مقومتها بسلاح بحيث بقيت حائرة، كيف يمكن لها أن تصدق ما حدث؟

ولم تجد السلطات الفرنسية من وسيلة تلجأ إليها سواء الكذب والخداع حيث حاولت أن تقنع الرأي العام الفرنسي والرأي العام الدولي أن ما حدث لا يعتبر ثورة وإنما هي مجرد أحداث معزولة قام بها متمردون، و مخربون" " فلاقة " ، وإنها ستقضي عليها قضاء مبرما في أقرب الآجال وسيعود الأمن والنظام إلى ربوع القطر الجزائري .[4]

---

[1] زهير إحدادن ، المرجع السابق، ص 16 .

[2] نفسه ، ص 17.

[3] أحسن بومالي ، المرجع السابق ، ص 128

[4] البصائر الصادرة بالجزائر، في تاريخ 17-12-1954، عدد279،ص11.

1 -موقف السلطات الفرنسية :

لم تستطع الحكومة الفرنسية إخفاء حقيقة ما ج اء ليلة أول نوفمبر بسبب الخسائر البشرية و والمادية، وكان أول تصريح للحاكم العام الفرنسي في الجزائر " روجي ليونارد" جاء فيه بالخصوص " إن ما حدث لا يعد وأن يكون عاملا إجراميا قامت به عصابات إجرامية، وصرح " جاك شوفابيه" في صحيفة الجزائر " ما يلي:

" إن الحكومة لن تقبل بأي صفة كانت بأي إرهاب فردي ولا جماعي وان جميع التدابير الصارمة ستتخذ.[1]

لقد كانت كل التصريحات، والحملات الدعائية للمسؤولين الفرنسيين تؤكد على أن " الجزائر جزء لا يتجزءا من فرنسا "، بل أنها تعتبر في نظرهم مقاطعة فرنسية كما يتضح من الموقف الرسمي الذي أعلنه رئيس الحكومة الفرنسي" بيرمنداس فرانس" في الخطاب الذي ألقاه يوم 14 نوفمبر 1954 أمام البرلمان الفرنسي حيث جاء فيه بالخصوص.[2]

" إن الأمة لن تسمح لأحد بأن يخاطر بوحدتها، وأن ليس هناك انفصال يمكن للجزائر عن فرنسا، هناك مواطنون شنوا حربا على وطنهم ولكن الشعب لم يتبعهم، وقد اتخذنا الإجراءات الصارمة التي يقتضيها الموقف وأعددنا وجندنا جميع الإمكانات حتى تتغلب قوة الأمة، إن الجزائر هي فرنسا، ومن الفلاندر حتى الكونغويس هناك إلا قانون واحد وأمة واحدة".[3]

وختم رئيس الحكومة الفرنسية حديثه قائلا:

[1] محمد حربي، مرجع سابق، ص 24 .

[2] مولود قاسم نايت بلقاسم، ردود الفعل الأولية على أول نوفمبر داخلا وخارجا، الملتقى الوطني الأول لثورة ، المجلد الأول، ج2، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، ص36.

[3] أحسن بومالي، المرجع السابق، ص151.

" إننا نؤكد أنه لا يمكن أن يكون هناك أي انفصال بين الجزائر و فرنسا الأم، وينبغي أن تكون هذا واضحا لجميع الناس، وفي جميع الأمكنة والأزمنة وفي الجزائر و في فرنسا ولكن أيضا في الخارج "

ومن المواقف الرسمية الصريحة ما جاء على لسان وزير الخارجية الفرنسي " فرانس ميتران " إذ قال أمام لجنة الشؤون الخارجية للبرلمان الفرنسي " لا يمكن أن تكون هناك محادثات بين الدولة والعصابات المتمردة التي تحاول أن تحل محلها، وأن المفاوضات الوحيدة بالجزائر هي الحرب".[1]

[1] المجاهد " بالعربية" الصادرة بتونس، في تاريخ 1957، عدد9، ص8 .

الفصل الثاني:

مؤتمر الصومام 20 أوت 1956

المبحث الأول: ظروف انعقاد مؤتمر الصومام

المبحث الثاني: أهم القرارات السياسية لمؤتمر الصومام

المبحث الثالث: مؤسسات الثورة الجزائرية ودعمها لنشاط السياسي

الفصل الثاني: مؤتمر الصومام 20 أوت 1956م

المبحث الأول: ظروف انعقاد مؤتمر الصومام 20 أوت 1956م

قبل الحديث عن مؤتمر الصومام لا من الحديث عن الظروف والعوامل التي دفعت بقادة الثورة إلى السعي لعقد اجتماع عام يدرسون فيه المرحلة المقطوعة من الكفاح المسلح، كما يمكن من خلاله وضع خطة المستقبل، بحيث تكون أكثر بعدا وشمولية تنظيما، وتمثلت هذه الظروف في مايلي:[1]

– كان لأحداث 20 أوت 1955م مفعولا كبيرا للوصول إلى عقد اجتماع حيث اتسعت الثورة وشملت معظم التراب الجزائري.[2]

وبفضله تم اختيار 20 أوت 1956م كتاريخ لعقد مؤتمر الصومام لتخليد ذكرى الهجوم.

– تصميم النظام الاستعماري على إجهاض الثورة بكل قوته، مما أدى إلى صعوبة الاتصال بين مختلف قيادات جيش التحرير الوطني.

– ضعف التنسيق وقلة مصادر التمويل بالسلاح في وقت كانت الثورة تواجه فيه الاستعمار الفرنسي المدجج بالعدو والعتاد.[3]

– وجود قيادات خاصة في مناطق الكفاح قبل مؤتمر الصومام لا يربط بينهما إلا الاتجاه الثوري العام، وغياب قيادة مركزية مما أدى إلى الطمع في القضاء على المقاومة بالوسائل العسكرية والسياسية.[4]

كل هذه الظروف وأخرى حملت القيادة على التعجيل بعقد مؤتمر وطني، وبدأ ذلك منذ شهر أفريل 1956م في التنظيم للمؤتمر،[5] الذي انعقد بوادي الصومام في قرية "افري اوزلاقن"

---

[1] الزبيري محمد العربي، كتاب مرجعي عن الثورة التحريرية (1954-1962)،طبعة خاصة، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر، الجزائر، 2007، ص 47.

[2] ازغيدي محمد لحسن، مؤتمر الصومام وتطور ثورة التحرير الوطني الجزائرية 1956-1962، (د.ط)، دار هومة، الجزائر، 2009، ص 131.

[3] الملتقى الدولي للثورة التحريرية الكبرى 1954-1962، دراسة قانونية وسياسية، جامعة 08 ماي 1945م، قالمة، 03/02 ماي 2012، ص 67.

[4] ازغيدي محمد لحسن، المرجع السابق، ص 132.

[5] نفسه، ص 133.

بغابة "اكفادو" بالسفوح الشرقية لجبال جرجرة المطلة على المنطقة الغربية لوادي الصومام، وذلك لتقويم العمل الثوري من خلال اشتغاله في العامين اللذين مضيا من عمر الثورة، والعمل على توحيد صفوف الشعب كله.[1]

وقد حضر الاجتماع: العربي بن مهيدي ممثل ولاية وهران (رئيس الجلسة)، و عبان رمضان ممثل عن جبهة التحرير الوطني وكاتب الجلسات بالمؤتمر، و اوعمران عمار [2] ممثل منطقة الجزائر، وكريم بلقاسم ممثل منطقة القبائل، وزيغود يوسف [3] ممثل منطقة الشمال القسنطيني، ونائبه عبد الله بن طوبال [4]، وتغيب عن المؤتمر مصطفى بن بولعيد ممثل الولاية الأولى، وسي الشريف ملاح ممثل الجنوب، كما تعذر حضور الوفد الخارجي، [5] والملاحظ أن تسمية هذا الاجتماع بمؤتمر لم يأت إلا من بعد، وأنه دام 15 يوما، وانتهى بالموافقة على وثيقة تعرف بميثاق الصومام تضمن 40 صفحة تقريبا يمكن تلخيصها في قسمين: حوصلة – قرارات.[6]

[1] مرتاظ عبد المالك، دليل مصطلحات الثورة الجزائرية (1954-1962)، (د.ط)، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة اول نوفمبر 1954،الجزائر، (د.س)، ص 54.

[2] عمار اوعمران: من أوائل المقاتلين في منطقة القبائل، دخل المنظمة السرية، ثم صعد إلى الجبال مع كريم بلقاسم، شارك في ثورة أول نوفمبر من حاضري مؤتمر الصومام 1956م، وعضو في لجنة التنسيق والتنفيذ، مكلف بالتمويل والتسليح، أقصي من القيادة التنفيذية لانتقاده لسياسة أعضائها، لم يشارك في الحكومة المؤقتة الأولى، سار مع أحمد بن بلة وهواري بومدين في أزمة 1962م، توفي في 28 جويلية 1992، انظر: صالح بلحاج: تاريخ الثورة الجزائرية، (د.ط)، دار الكتاب الحديث، الجزائر، 2007، ص 703.

[3] زيغود يوسف، من مفجري ثورة التحرير وقائد عسكري وسياسي بالولاية الثانية، ولد ببلدية سماندو، انخرط في صفوف حزب الشعب الجزائري، وقام بتنظيم الجناح العسكري، فر من السجن سنة 1951م، وقام بالتحضير للثورة، استشهد في سبتمبر 1956م، انظر: شلي آمال، التنظيم العسكري في الثورة التحريرية (1954-1962)، رسالة ماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة العقيد الحاج لخضر، باتانة، 2005-2006، ص 290.

[4] عبد الله بن طوبال: من مواليد ميلة في 1932م، ناضل في حزب الشعب، عضو في المنظمة الخاصة بمنطقة الاوراس (1947-1949)، من أوائل المشاركين في ثورة نوفمبر، أصبح قائدا للولاية الثالثة خلفا لزيغود يوسف، حضر مؤتمر الصومام وعضو في لجنة الـ 22، وانتخب عضوا بالمجلس الوطني للثورة، وعضو في لجنة التنسيق والتنفيذ، ومكلف بالشؤون الداخلية، انظرك زغدود علي، ذاكرة ثورة التحرير الجزائري، (د.ط)، المؤسسة الوطنية للاتصال والنشر والاشهار، الجزائر، 2004، ص 27.، انظر ايضا علي ملاح، المرحلة الانتقالية للثورة الجزائرية من 19 مارس إلى سبتمبر 1962م، شركة الهدى للطبعة والنشر والتوزيع، 2005م، ص 158.

[5] الوفد الخارجي: ضم ثلاثة أعضاء هم: أحمد بن بلة ، محمد خيضر، حسين ايت احمد، انظر: رابح لونيسي، رؤساء الجزائر ميزان التاريخ، (د.ط)، دار المعرفة، الجزائر، 2009م، ص-ص 11، 14.

[6] زهير احدادن، المختصر في تاريخ الثورة الجزائرية 1954 -1962، ط1، مؤسسة احدادن للنشر والتوزيع، الجزائر، 2007م، ص 30.

المبحث الثاني: قرارات مؤتمر الصومام 20 أوت 1956م السياسية

قدم أصحاب المناطق التي حضرت الاجتماع حوصلة كاملة حول ما تقدم ودرس داخل الاجتماع:

– المنطقة الأولى : لم تقدم أي تقرير نظرا لتغيبها عن المؤتمر بسبب استشهاد شيهاني و بن بولعيد وظهور خلافات في القيادة.

– المنطقة الثانية: عدد المجاهدين 1669 مجاهد، عدد المسبلين 5000 مسبل.

السلاح: 13 رشاشة ثقيلة، 325 رشاشة وبندقية حرب، 3750 بندقية صيد.

المالية: 203500000 فرنك في الخزينة.

– المنطقة الثالثة: عدد المناضلين 87044، عدد المسبلين 7440، عدد المجاهدين 3100 مجاهد.

السلاح: 404 بندقية حرب، 106 رشاش، 8 رشاشات خفيفة، 4 رشاشات ثقيلة من عيار 24.

المالية: 445000000 فرنك في الخزانة، الدخل الشهري: 110000000 فرنك.

– المنطقة الرابعة: عدد المناضلين 40000، عدد المسبلين 2000، عدد المجاهدين 1000.

السلاح: 5 رشاشات ثقيلة، 200 بندقية حرب، 80 رشاشات، 300 مسدس، 1500 بندقية صيد.

المالية: 200000000 فرنك في الخزانة.[1]

– المنطقة الخامسة: عدد المجاهدين 500، عدد المسبلين 500.

[1] زهير احدادن، مرجع سابق، ص 30.

السلاح 165 رشاشة، 1400 بندقية حرب، 100 مسدس، 1000 بندقية صيد.

المالية: 35000000 فرنك في الخزينة.

– المنطقة السادسة: أحدثت في الأشهر الأخيرة ويتولى قيادتها علي ملاح (سي الشريف)، عدد المجاهدين 200، عدد المسبلين 100، عدد المناضلين 5000.

السلاح: 100 بندقية حربك 01 رشاشات ثقيلة، 10 رشاشة، 50 مسدس، 100 بندقية صيد.

المالية: 10000000 فرنك في خزانة المنطقة الرابع.[1]

1- جدول أعمال مؤتمر الصومام

وتضمن النقاط التالية:

– شرح الأسباب التي أدت إلى عقد الاجتماع والمتمثلة في ضرورة عقد مؤتمر وطني شامل.

– تقديم التقارير التي تشمل على:

* تقرير نظامي عن كيفية تقسيم القطر والهيكل العام للجيش ومراكز القيادة.

* تقرير عسكري يبين عدد المجاهدين والمناضلين.

* تقرير مالي يتضمن المصاريف و المداخيل والمتبقي في خزينة كل منطقة.

* تقرير آخر سياسي يتعرض لمعنويات المجاهدين والشعب.[2]

– القاعدة السياسية والنشرات المقررة.

[1] نفسه،ص 30 -32

[2] احسن بومالي، استراتيجية الثورة الجزائرية في مرحلتها الأولى (1954 – 1956)، (د.ط)، منشورات المتحف الوطني للمجاهد، المجاهد، الجزائر، (د.ت)، ص 339.

– التوحيد: ويشمل ذلك توحيد النظام وتقسيم المناطق وكذا التوحيد العسكري في الوحدات والرتب والمرتبات... وأيضا التوحيد السياسي الذي يشمل المحافظون السياسيون ومهماتهم والتوحيد الإداري المتمثل في مجالس الشعب.[1]

– جبهة التحرير الوطني: ويشمل ذلك تحديد إيديولوجياتها وقانونها الأساسي ونظامها الداخلي وهيئاتها المسيرة؛ المجلس الوطني للثورة، لجنة التنسيق والتنفيذ وغيرها.

– جيش التحرير الوطني: وتضمن ذلك تحديد التسميات المستعملة (المجاهد، المسبل، الفدائي)، ودراسة المرحلة الراهنة والانتشار التوسعي وكذا تكثيف الهجومات.[2]

– العلاقات بين جبهة التحرير الوطني وجيش التحرير الوطني، والعلاقة بين الداخل والخارج خاصة مع تونس والمغرب وفرنسا.

– العتاد والسلاح.[3]

– نظام العمل: عسكريا وسياسيا، وايقاف القتال وشروط المفاوضات..

– مواضيع مختلفة: الأوراس، القبائل ... وغيرها.[4]

[1] ازغيدي محمد لحسن، مرجع سابق، ص 136.
[2] عمار قليل، ملحمة الجزائر الجديدة، ج1، ط1، دار البعث، قسنطينة، 1991م، ص391
[3] عبد العزيز بوتفليقة، النصوص الأساسية لثورة نوفمبر 1954م (نداء أول نوفمبر، مؤتمر الصومام، مؤتمر طرابلس)، منشورات الشركة الوطنية للفنون المطبعية، الجزائر، 2008، ص 22.
[4] ازغيدي محمد لحسن، مرجع سابق، ص 135.

2- قرارات مؤتمر الصومام

تضمنت هذه القرارات ما يلي:

- تعيين مجلس وطني للثورة الجزائرية يتكون من 17 عضوا دائمين و 17 عضوا آخرين نوابا، وقد اتفق على أسمائهم كلهم واتفق الجميع على أن صلاحيات هذا المجلس هي تحديد السياسة العامة للثورة، تعيين قيادته والموافقة على القرارات الهامة كالمفاوضات.

- تعيين لجنة التنسيق والتنفيذ وهي قيادة جماعية للثورة تقوم بشؤون الثورة في الفترة ما بين انعقاد المجلس وهذه اللجنة تتكون من خمسة أعضاء وهم: عبان رمضان، بن مهيدي، كريم بلقاسم، بن يوسف بن خدة، سعد دحلب.

*** المبادئ:**

- وقع الاتفاق على مبدأين أساسيين وهما: أولوية الداخل على الخارج وأولوية السياسي على العسكري.[1]

- إعطاء الصلاحية للمجلس الوطني للثورة الذي يعتبر الهيئة التشريعية العليا للثورة، وله الحق في اتخاذ مواقف ذات أبعاد وطنية كوقف القتال أو فتح مفاوضات مع العدو وغيرها، كما أنه مسؤول عن توجيه السياسة الداخلية والخارجية لجبهة التحرير الوطني وهو يجتمع كل ما دعت الضرورة لذلك ولا تقع مداولاته إلا بحضور 12 عضو فما فوق.[2]

- منح لجنة التنسيق والتنفيذ صلاحية إنشاء حكومة مؤقتة، وذلك بالتنسيق والترتيب مع الجبهة بالخارج.

- تزويد ممثل الجبهة إلى الأمم المتحدة بكل المعلومات والتعليمات التي يمكن أن تسهل أعمالهم وتساعدهم على خدمة القضية الوطنية.

[1] ازغيدي محمد لحسن، مرجع سابق، ص 31.
[2] احسن بومالي، مرجع سابق، ص 355.

– تعيين زيغود يوسف ومزهودي إبراهيم لحل مشاكل سوق أهراس و النمامشة، و أوعمران وسي الشريف وعميروش لحل مشاكل الاوراس والجنوب. [1]

– تحديد مهام المفوضين السياسيون المتمثلة في توعية الشعب ونشر أوامر الجبهة والرد على أكاذيب المستعمر، وكذا الاهتمام بانتخاب المجالس الشعبية في القرى وغيرها من مهام أخرى.

– اتخاذ جبهة التحرير الوطني مذهب سياسي واضح وتوسيع نطاق كفاحها.

تحديد الأهداف الحربية المتمثلة في إضعاف الجيش الفرنسي و اتلاف اقتصاده بواسطة التخريب، وعزل فرنسا سياسيا في الداخل والخارج، ومن الأهداف أيضا توسيع نطاق الثورة ومؤازرة الشعب للوقوف في وجه الاستعمار.

– وضع شروط أساسية لإيقاف القتال وهي:

* الاعتراف بوحدة الأمة الجزائرية ووحدة ترابها.

* الاعتراف باستقلال الجزائر وسيادتها.

* إطلاق سراح المعتقلين الجزائريين.

– الاعتراف بأن الجبهة هي الممثل الوحيد للشعب.

– المفاوضات من أجل السلم: فبعد إيقاف القتال تكون الجبهة هي المفاوض الوحيد باسم الشعب وتجري المفاوضات على قاعدة الاستقلال التام، كما تم تحديد النقاط التي ستجرى حولها المفاوضات.[2]

– إعادة التسمية للمناطق الجغرافية التي كانت قائمة قبل مؤتمر الصومام وتحديدها جغرافيا،[3] وذلك بإنشاء ستة ولايات مع جعل الحدود لكل ولاية، وكل ولاية تحتوي على مناطق

[1] عبد العزيز بوتفليقة، مصدر سابق، ص 25.
[2] يحي بوعزيز، ثورات الجزائر في القرنين 19 – 20، مرجع سابق، ص –ص، 167 -172.
[3] عبد العزيز بوتفليقة، مصدر سابق، ص 27.

ونواحي وأقسام، أما مركز القيادة فيخضع لمبدأ الإدارة الجماعية والقائد له صفتان سياسية وعسكرية، ويحيط به ثلاث نواب من الضباط يعتنون بالفروع السياسية والعسكرية للاستعلامات والاتصالات.[1]

- الولايات الستة:

1- ولاية الأوراس و النمامشة.

2- الشمال القسنطيني.

3- القبائل.

4- ولاية الوسط.

5- في الغرب الجزائري.

6- في الجنوب.

أما مدينة الجزائر والبلديات المجاورة لها والتي كانت من قبل ضمن الولاية الرابعة أخرجت هذه المرة من ولاية الوسط وأصبحت وحدة مستقلة بذاتها تسمى: منطقة الجزائر المستقلة.[2]

- كل ولاية يرأسها قائد برتبة صاغ ثاني وساعده ثلاث نواب برتبة صاغ أول وكاتب برتبة ملازم ثاني، ويساعده ثلاث نواب برتبة ضابط أول وكاتب برتبة ملازم ثاني، والناحية يترأسها قائد برتبة ملازم ثاني ويساعده ثلاث نواب برتبة ملازم أولن وكاتب برتبة عريف.

يترأس القسم قائد برتبة مساعد ثلاث نواب برتبة عريف أول، وكاتب برتبة جندي أول. [3]

- العمل على تدويل القضية الجزائرية وطرحها أمام المحافل الدولية مثل: الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية.

[1] ازغيدي محمد لحسن، مرجع سابق، ص 27.
[2] يحي بوعزيز، مرجع سابق، ص162.
[3] عبد العزيز بوتفليقة، مرجع سابق، ص23.

– نبذ السلطة الفردية وإحلال محلها القيادة الجماعية.

– ضبط وتحديد السياسة الداخلية والخارجية لجبهة التحرير الوطني.

– العمل على تحرير الوطن وتحقيق الاستقلال التام.

– تنظيم الشعب للالتفاف حول جبهة التحرير، وتحريضه للثورة ضد المستعمر.

–اتخاذ موقف ثابت ضد كل الأعمال الفردية وضد كل متعامل مع العدو ضد الثورة.

– مواجهة المناورات السياسية للعدو في الداخل والخارج.

– العمل على استغلال كل الطاقات والوسائل المتاحة لدى الفئات الشعبية ووضعها في خدمة القضية الوطنية.[1]

– إنشاء مجالس الشعب على مستوى الدواوير، فكان لكل دوار مجلس مكون من خمسة أعضاء وكان الهدف من تكوينها هو إنشاء نظام سياسي إداري بديل للغدارة الاستعمارية، وكانت هذه المجالس تقوم بالفصل في المنازعات الشخصية.[2]

[1] نفسه، ص –ص 23-25.
[2] صالح بلحاج، مرجع سابق، ص 39.

المبحث الثالث: مؤسسات الثورة الجزائرية ودعمها للنشاط السياسي

أولا: المجلس الوطني للثورة

1/ تأسيسه :

نص مؤتمر الصومام على تأسيس سلطة تشريعية متمثلة في المجلس الوطني للثورة الجزائرية، حيث اعتبر أعلى هيئة نظامية للثورة الجزائرية، فكان بمثابة البرلمان الذي يشرع ويخطط للثورة ، [1] فقد كلف الثورة برسم وتوجيه السياسة العامة والخارجية لجبهة التحرير الوطني، من خلال تحديد خطة عملها وتوزيع المهام على جميع السلطات، واتخاذ القرار والمراقبة على أجهزتها.[2]

كما يعتبر هذا المجلس المؤتمن الأساسي على السيادة الوطنية وحارسها، ولديه صلاحية التشريع والمراقبة على أجهزة الثورة ، [3] حيث صادف تأسيسه اعتقال الوفد الخارجي، مما أدى بالقادة الآخرين لوضع بلاغ رسمي يدينون فيه عملية اختطاف الطائرة للوفد الخارجي وتحميل فرنسا المسؤولية.

والملاحظة على تشكيلة المجلس الوطني للثورة أنه يكون من 34 عضوا منهم 17 عضو دائمين و17 عضوا إضافيين.[4]

2/ تشكيل المجلس الوطني للثورة

أ- الأعضاء الدائمون:

من عناصر حزب الشعب وحركة الانتصار للحريات الديمقراطية.

---

[1] مرتاض عبد المالك، مرجع سابق، ص 55.
[2] عقيلة ضيف الله، التنظيم السياسي والاداري في الجزائر (1954-1962)، رسالة دكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر، 1994 – 1995، ص 264.
[3] محمد بجاوي ، الثورة الجزائرية والقانون، تر: علي خشن، (د.ط)، دار اليقظة العربية، (دت)، ص 120.
[4] بن خدة بن يوسف، مصدر سابق، ص 70.

-قادة أول نوفمبر: مصطفى بن بولعيد، العربي بن مهيدي، محمد بوضياف، كريم بلقاسم، رابح بيطاط.[1]

- قادة الولايات: زيغود يوسف، عمار أوعمران.[2]

- الوفد الخارجي: حسين آيت أحمد، أحمد بن بلة، محمد خيضر.

- المركزيون: بن يوسف بن خدة، محمد يزيد.

- المناضلين البارزون: محمد الأمين دباغين، عبان رمضان، عيسات ايدير.[3]

- عناصر الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري: فرحات عباس.

- عناصر جمعية العلماء المسلمين الجزائريين: أحمد توفيق المدني.[4]

ب- الأعضاء الإضافيون

-المركزيون: سعد دحلب (لجنة التنسيق والتنفيذ)، صالح الوانشي، عبد المال تمام مسؤول صحيفة المجاهد، عبد الحميد مهري، الطيب الثعالبي، من نواب قادة الولايات: لخضر بن طوبال، عبد الحفيظ بوصوف، محمدي السعيد.

- من جمعية العلماء المسلمين الجزائريين: ابراهيم مزهودي.

- من المنظمات الوطنية: الاتحاد العام للعمال: نائب عيسات ايدير، واتحاد الطلبة: محمد بن يحي ونائبه.

- عناصر حرة:

* من نواب قاد الولايات: نائب مصطفى بن بولعيد وسليمان دهليس.

[1] علي زغدود، مرجع سابق، ص 18.
[2] عمار بوحوش، التاريخ السياسي للجزائر من البداية ولغاية 1962، ط1، دار الغرب الاسلامي، الجزائر، 2005، ص 395.
[3] احدادن زهير، المختصر في تاريخ الثورة الجزائرية (1954-1962)، (دط)، مؤسسة احدادن للنشر والتوزيع، الجزائر، 2007، ص 105.
[4] عمار بوحوش، مرجع سابق، ص 395.

* شخصيات مستقلة: محمد البجاوي.[1]

3/ صلاحيات المجلس الوطني للثورة :

يعتبر المجلس الوطني للثورة الهيئة العليا في التنظيم حيث تقوم حركة الثورة سياسيا وعسكريا واجتماعيا، وهو المؤتمن على السيادة الوطنية وحارسها، ما استمرت الثورة المسلحة ونظرا لطبيعة ومكانة مؤسساته في سلطة قيادة الثورة، له سلطات واختصاصات واسعة وشاملة، وقيادية عليا في نفس الوقت، ولذلك يجب التعرض هنا إلى تحديد سلطاته واختصاصاته الأصلية التي استندت إليه بحكم النصوص التأسيسية والقانونية للثورة، ومن أهم هذه الاختصاصات ما يلي:

– للمجلس الوطني للثورة السلطة التأسيسية للهيئات والمؤسسات والأجهزة التي يحتاج إليها العمل الثوري في الداخل والخارج وفي كافة المجالات.

– يتمتع المجلس الوطني للثورة بوظيفتي التشريع ومراقبة الهيئة التنفيذية.

– يعين الحكومة ويمنحها ثقته وينصبها بأغلبية الثلثين من أعضائه الحاضرين، ويرسم سياسة عمل الحكومة التي ينبغي عليها أن تقدم عرضا من أعمالها في كل دورة من دورات المجلس الوطني للثورة.[2]

[1] عباس محمد ثوار عظماء، (دط)، دار هومة للطباعة والنشر، الجزائر، 2009، ص ص 375 – 376.
[2] عقيلة ضيف الله، مرجع سابق، ص 254.

– يمثل الهيئة الوحيدة التي لها الحق في أن تتخذ القرارات اللازمة التي تتعلق بمستقبل البلاد، من خلال المصادقة على الاتفاقيات والمعاهدات التي تبرمها الحكومة مع الدول والمنظمات الدولية.[1]

– إقرار الحرب أو السلم الشيء الذي يعني بوضوح أنه الوحيد الذي يمكنه الموافقة على اتفاق وقف النار بأغلبية أعضائه الحاضرين والموكلين.[2]

– كما أنه المسؤول عن إعداد وتوجيه السياسة الداخلية والخارجية لجبهة التحرير الوطني.[3]

– هذا ولا يستطيع المجلس أن يستعفى من سلطاته كائنا ما كان الطرف، وله ان يعدل المؤسسات القائمة بأكثرية الثلثين من أعضائه، ولكن يبدو أنه يشترط لذلك حضور هؤلاء بالذات.

هذه هي أهم سلطات واختصاصات المجلس الوطني للثورة باعتباره مؤسسة برلمانية سياسية قيادية عليا للثورة خلال مرحلة الثورة المسلحة، وإن التمعن فيها وتحليلها ومقارنتها مع سلطات ومكانة البرلمانات الديمقراطية المعاصرة وفي ظل الظروف العادية، يسهل عملية الخروج نتيجة هامة وصادقة وهي أن المجلس الوطني للثورة كان حقا وفعلا المؤسسة البرلمانية التأسيسية التي جسدت حقيقة مبادئ وأهداف ومضمون الثورة حيث أنها المؤسسة الديمقراطية البرلمانية القائدة للثورة وهذا في نفس الوقت دليل على عظمة وعبقرية ثورة أول نوفمبر في التنظيم المؤسساتي الثوري الفعال وإن هذه التجربة الوطنية الرائدة والعميقة في دروسها يجب أن نستلهم منها العبر في نظامنا وممارساتنا البرلمانية التعددية المعاصرة ولا سيما في ظل الأوقات والظروف الصعبة والاستثنائية التي تحدق بمؤسسات الدولة الدستورية بين الحين والآخر.[4]

[1] محمد بجاوي، مرجع سابق، ص 254.
[2] سعد دحلب المهمة المنجزة من أجل استقلال الجزائر، (دط)، منشورات دحلب، الجزائر، 1986م، ص 34.
[3] احسن بومالي، مرجع سابق، ص 355.
[4] محمد بجاوي، مرجع سابق، ص 147.

ثانيا: لجنة التنسيق والتنفيذ

1/ تأسيسها:

كانت من قرارات مؤتمر الصومام تشكيل قيادة جديدة للثورة تمثلت في لجنة التنسيق والتنفيذ التي كانت بمثابة مجلس تنفيذي يتولى تطبيق قرارات مؤتمر الصومام، وهي عبارة عن حكومة مصغرة تقود وتوجه جميع فروع الثورة (فرع سياسي ودبلوماسي وعسكري)، واختصاصها الإشراف والتولي على جميع مرافق الثورة السياسية والعسكرية والدبلوماسية والاجتماعية والإدارية.[1]

وكانت العاصمة هي مركز اللجنة حيث يتوفر الأمن ووسائل العمل الثورة وكذلك إمكانية التنسيق بين جميع الولايات بالداخل والخارج، فتعيش مع جيش التحرير الوطني واقع الثورة.[2]

وتم تشغيل منطقة الجزائر المستقلة باعتبارها جهاز كفاح من الطراز الأول، ونظرا للأهمية الإستراتيجية التي تكتسيها هذه المنطقة على الصعيد الوطني، ومكان لتدخلاتها من أثر نفسي على الصعيدين الوطني والدولي، ونظرا للدور الذي اضطلعت به كجهاز تضخيم لصوت الثورة فقد كانت ولاية بل أكثر لجنة التنسيق والتنفيذ نفسها.[3]

2/ تشكيل لجنة التنسيق والتنفيذ

تشكلت لجنة التنسيق والتنفيذ الأولى لجبهة التحرير الوطني في شهر أوت 1956 م وتكونت من القادة، [4] الذين اختيروا من الأعضاء الذين يؤلفون المجلس الوطني للثورة والموجودون في القطر الجزائري، وهم: عبان رمضان، العربي بن مهيدي، سعد دحلب، كريم بلقاسم، بن يوسف بن خدة. [5]

---

[1] زغدود علي، مرجع سابق، ص 21.
[2] علي كافي، مرجع سابق، ص 106.
[3] بن خدة بن يوسف، شهادات ومواقف، ط1، دار النعمان للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2005، ص –ص 78، 80.
[4] عمار بوحوش، مرجع سابق، ص 581.
[5] بوتفليقة عبد العزيز، مرجع سابق، ص 41.

أ- عبان رمضان:

ولد في 10 جوان 1962 ببلدية عزوزة القريبة من الربعاء نايث إيراثن (فورناسونال سابقا) بمنطقة القبائل الكبرى وهو من عائلة ثرية، دخل الطفل عبان رمضان المدرسة الابتدائية بعزوزة عام 1926م، ودرس الثانوية بتيزي وزو، ثم البليدة تحمل اسم ابن رشد، كان يوسف بن خدة من أشد أصدقائه، تحصل على البكالوريا في الرياضيات عام 1942م، كان يطمح أن يكون محاميا.[1]

*** نضاله السياسي:** انخرط في صفوف حزب الشعب [2] سنة 1945م كان مسؤولا عن ولاية جيجل وعنابة، ألقي عليه القبض سنة 1950م، من طرف البوليس الفرنسي،[3] في اجتماع بعين تيموشنت فحكم عليه بخمس سنوات وغرامة بـ 500 فرنك قديم، وسجن بعدها في سجن بربوس بالعصمة وبجاية ثم نقل إلى فرنسا.

*** نشاطه أثناء الثورة:** التحق عبان رمضان بالثورة بعد خروجه من السجن عام 1955م، كلفته القيادة بتنظيم العمل الثوري بالعاصمة حيث قام بالتحضير لمعركة الجزائر رفقة العربي بن مهيدي.[4]

في نهاية عام 1956م، إلى جانب كل من علي لابوانت وحسيبة بن بوعلي، الذين هزو أركان الجيش الاستعماري، ثم قررت لجنة التنسيق والتنفيذ تنظيم إضراب لمدة 08 أيام لإظهار مدى تعلق الشعب بالثورة، وهكذا قد طبق عبان رمضان واجب التضحية في سبيل تحرير الوطن.[5]

---

[1] بسام العسلي، نهج الثورة الجزائرية (صراع سياسي)، طبعة خاصة، دار النفائس، الجزائر، 2010، ص 198.
[2] بلحاج صالح، مرجع سابق، ص 716.
[3] يوسفي محمد، الجزائر في ظل المسيرة النضالية المنظمة الخاصة، تقديم وتعريب: محمد الشريف بن دالي حسين، (دط)، دار ثالة، الجزائر، (دس)، ص 136.
[4] لونيسي رابح، تاريخ الجزائر المعاصر، ج2، مرجع سابق، ص 185.
[5] لونيسي رابح، مرجع سابق، ص 185.

***استشهاده:** استشهد يوم 27 ديسمبر 1957 في ظروف غامضة ولم يعلن عن استشهاده إلا في شهر ماي 1958.[1]

ب- العربي بن مهيدي:

ولد محمد العربي بن مهيدي في عام 1923م بدوار الكواهي بعين مليلة، دخل المدرسة الابتدائية الفرنسية بمسقط رأسه وبعد سنة دراسية واحدة انتقل إلى باتنة لمواصلة التعليم الابتدائي ولما تحصل على شهادة الابتدائية، عاد إلى الأسرة التي انتقلت إلى بسكرة، وتابع بها دراسته وقبل في قسم الإعداد بمدرسة قسنطينة في عام 1935، انضم لصفوف الكشافة الإسلامية وأصبح قائد فريق الفتيان.[2]

* **نضاله السياسي:** كان منظم ولاية وهران **و** عضو في حزب الشعب، ثم حركة الانتصار للحريات الديموقراطية، ثم عضو بالمنظمة الخاصة، [3] رفض الانحياز للمصاليين والمركزيين في أزمة 1953،[4] ومن مؤطري اجتماع الـ 22 عضوا في لجنة الخمسة المنبثقة عنه.

* **نشاطه أثناء الثورة:** لعب دورا كبيرا في التحضير للثورة المسلحة، من خلال التحضير لمؤتمر الصومام، عين عضوا بلجنة التنسيق والتنفيذ عام 1956م، كلف بالعمل العسكري في العاصمة، قام بالتحضير لإضراب 08 أيام الذي صادف انطلاقه معركة الجزائر.[5]

* **استشهاده:** في يوم 27 فيفري 1957م، ألقي البوليس الفرنسي القبض عليه وسلط عليه أشد التعذيب ثم استشهد في ليل 04 مارس في السجن.[6]

[1] عباس محمد، ثوار عظماء، مرجع سابق، ص 347.
[2] رابح لونيسي، مرجع سابق، ص 273.
[3] بلحاج صالح، مرجع، ص 707.
[4] بسام العسلي، مرجع سابق، ص 190.
[5] بلحاج صالح، مرجع سابق، ص707.
[6] Mohammed chérif ould el hocine, élément pour la mémoire afin que nul noululie 1977 – 1962, récite authentique des batailles, Algérie, p 10.

ج- سعد دحلب:

ولد سعد دحلب بقصر الشلالة سنة 1919، زوال دراسته في مسقط رأسه بعدها ثم انتقل إلى المدية ومنها إلى البلدية أين تحصل على شهادة البكالوريا 1939 – 1940، التحق بالحياة العملية كموظف في مصلحة الضرائب، استدعي للتجنيد في المدرسة العسكرية بشرشال أين تخرج منها برتبة عريف.

* **نشاطه السياسي:** التحق بحزب الشعب الجزائري عام 1944 وشارك في مؤتمر أحباب الحرية الذي انعقد في مارس 1945 بالعاصمة إلى أن ألقي عليه القبض من طرف السلطات الاستعمارية في 18 أفريل 1945، شارك في سنة 1947، وانتخب عضوا في اللجنة المركزية لحركة الانتصار للحريات الديمقراطية في مؤتمر أفريل 1953. [1]

* **نشاطه أثناء الثورة:** التحق سعد دحلب بجبهة التحرير الوطني في صائفة 1955م، وفي شهر فيفري من سنة 1956، كلف من طرف عبان رمضان وبن يوسف بن خدة بالاتصال بالمنطقتين الأولى والثانية بقصد الاطلاع والتنسيق التقى خلاله زيغود يوسف في المنطقة الثانية، وكتب تقريرا شاملا عن المهمة نشره في جريدة المقاومة الجزائرية تحت عنوان " عائد من الجبل" وبسبب هذه المهمة اعتقل بالقرب من المدية، ولم يطلق سراحه إلا من خريف 1956م لم يشارك في مؤتمر الصومام.

عين عضوا في لجنة التنسيق والتنفيذ الأولى مكلفا بالإعلام والتوجيه، ثم عين بعدها عضوا في الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية، شغل خلالها عدة مناصب. [2]

د- كريم بلقاسم:

ولد كريم بلقاسم في 14 ديسمبر 1922م بذراع الميزان، من عائلة ثرية، زاول تعليمه

[1] بلحاج صالح، مرجع سابق، ص 712.
[2] عمار ملاح، مصدر سابق، ص 159.

الابتدائي والثانوي بالجزائر العاصمة، عمل موظف في إدارة البلدية.[1]

* **نشاطه السياسي الثوري** : التحق بحركة أحباب البيان والحرية في سنة 1943م،[2] ولجنة التنسيق والتنفيذ كلف بالتنسيق، [3] ثم عين وزيرا للدفاع في الحكومة المؤقتة الثانية 1958م، وفي 1960م أصبح وزيرا للشؤون الخارجية ونائب للرئيس، ووزيرا للداخلية في اوت 1961م.[4]

* **استشهاده:** مات مغتالا يوم 18 اكتوبر 1970م في غرفة بفندق بفرانكفورت في ألمانيا في ظروف غامضة.[5]

هـ – بن يوسف بن خدة:

ولد يوسف بن خدة بتاريخ 20 فيفري 1923م بالبرواقية ولاية المدية، أتم تعليمه الابتدائي ثم انتقل إلى البليدة ثم إلى العاصمة ليكمل دراسته الجامعية حيث تحصل على الدكتوراه في الصيدلة.[6]

* **نشاطه السياسي:** انخرط بصفوف الحركة الوطنية سنة 1939م، وفي عام 1943مالقى القبض عليه بتهمة الدعاية ضد التجنيد، وبعد 08 أشهر أطلق سراحه ليجند اجباريا في الجيش الفرنسي، في سنة 1946م عمل ضمن لجنة تحرير جريدة الأمة الجزائرية، شارك في مؤتمر حركة الانتصار للحريات الديمقراطية ما بين 15 و 16 فيفري 1947، انتخب عضوا في اللجنة المركزية لحركة الانتصار للحريات الديمقراطية ثم أمينا عاما للسيد حسين لحول.[7]

---

[1] رابح لونيسي، مرجع سابق، ص 173.
[2] يحي بوعزيز، الثورة في الولاية الثالثة (1954- 1962)، (دط)، دار الأمة، الجزائر، 2004م، ص 277.
[3] حمداني عمار، كريم بلقاسم أسد الجبال، (دط)، دار بلان، باريس، 1973، ص 23.
[4] صالح بلحاج، مرجع سابق، ص 718.
[5] عمار ملاح، مصدر سابق، ص 157.
[6] عمار بومايدة، بومدين والآخرون مقاله ... وما أثبتته الأيام، تقديم: عبد الحميد مهري، (د ط)، دار المعرفة، الجزائر، 2008م، ص 28.
حسين لحول: ولد بسكسكدة، مناضل في نجم شمال إفريقيا، ثم في حزب الشعب الجزائري، ثم مندوب في جبهة التحرير سنة 1955م، انقطع نشاطه السياسي عام 1956م، شارك في توقيع بيان ضد سياسة بومدين مع كل من بن خدة وفرحات عباس وخير الدين، انظر: شلي آمال، مرجع سابق، ص 293.
[7] بن خدة بن يوسف، مصدر سابق، ص 20.

* **نشاطه الثوري:** القي القبض عليه من قبل السلطات الفرنسية اثر اندلاع الثورة ولم يطلق سراحه من سنة 1955، لينظم بعدها إلى الثورة ويلحق بعبان رمضان، وبعد مؤتمر الصومام عين عضوا أساسيا في المجلس الوطني للثورة الجزائرية وفي لجنة التنسيق والتنفيذ،على إثر اعتقال الشهيد العربي بن مهيدي سنة 1957،[1] غادر بن يوسف بن خدة، الجزائر رفقة سعد دحلب إلى تونس، بعدها عين وزيرا للشؤون الاجتماعية في الحكومة المؤقتة خلفا لفرحات عباس في 28 أوت 1961م.[2]

وبعد اجتماع المجلس الوطني بالقاهرة في أوت 1957م، تشكلت لجنة التنسيق والتنفيذ الثانية لجبهة التحرير الوطني، تكونت من تسع أعضاء.

وفي شهر أفريل 1958م تشكلت لجنة التنسيق والتنفيذ الثالثة وضمت قادة عسكريين ومدنيين، وذو كفاءة في كافة الميادين،[3]وضمت كل من:

– كريم بلقاسم: مسؤول على القسم الحربي الذي يتكون من المصالح الآتية: القيادة العامة، وتوزيع الأسلحة، الإطارات العسكرية.

– العقيد أوعمران: المسؤول عن قسم الأسلحة والتموين من وظائفه: التموين بالأسلحة، واللباس، التوريد إلى الحدود، الرقابة والخبرة والتقنية.

– العقيد عبد الحفيظ بوصوف: مسؤولا عن قسم المواصلات والاتصالات العامة ومن وظائفه: الاتصالات اللاسلكية والاستعلامات.[4]

– محمد الأمين دباغين: مسؤول عن قسم العلاقات الخارجية، يتكون من ثلاث مصالح: إفريقيا الشمالية، الدول العربية وإفريقيا وآسيا، أوروبا وأمريكا.

[1] الزبيري محمد العربي، مرجع سابق، ص 161.
[2] بلحاج صالح، مرجع سابق، ص 706.
[3] عمار بوحوش،مرجع سابق، ص 583.
[4] زغدود علي، مرجع، ص 22.

– محمود الشريف: مسؤول عن قسم المالية ويتكون من المصالح التالية: الميزانية، الأموال والعتاد والأدوات، المحاسبة.

– لخضر بن طوبال: مسؤول عن القسم الداخلي والتنظيم الإداري ومن أعماله تنظيم حزب جبهة التحرير في تونس والمغرب،[1] وتنظيمه أيضا في فرنسا.[2]

– عبد الحميد مهري: قسم الشؤون الاجتماعية والثقافية ومن مسؤولياته: اللاجئين والهلال الأحمر والنقابات والطلاب.[3]

– السيد فرحات عباس: مسؤول عن قسم الصحافة والأخبار، من وظائفه: الدعاية في الخارج والداخل، الوثائق العامة والنشر.[4]

[1] مياسي ابراهيم، لمحات من جهاد الشعب الجزائري، (د ط)، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2007م، ص 306.
[2] زغدود علي، مرجع سابق، ص 24.
[3] مياسي ابراهيم، مرجع سابق، ص 306.
[4] زغدود علي، مرجع سابق، ص 24.

الفصل الثالث:

أهم التطورات السياسية

للثورة 1958-1962

المبحث الأول: نشاط المجلس الوطني للثورة

المبحث الثاني: تشكيل الحكومة الجزائرية المؤقتة

المبحث الثالث: المفاوضات ووقف إطلاق النار

الفصل الثالث: أهم التطورات السياسية للثورة 1958-1962م

المبحث الأول : مهام ودور المجلس الوطني لثورة

1 – من خلال اجتماع القاهرة 20-27 أوت 1957:

عقد هذا الاجتماع بالقاهرة من 20 إلى 28 أوت وحضره 23 عضو وفيه ظهرت بوادر التراجع عن بعض القرارات مؤتمر الصومام والعودة إلى الاعتماد الثوري وإبعاد العناصر السياسية بحيث جسد هذا التوجه كل من الثلاثي " كريم بلقاسم " ، " عبد الحفيظ بوصوغ "، " لخضر بن طوبال "[1] وكان منهم أيضا عشرة بأنهم من العسكريين وهم " عمار بوقلاز، عمار بن عودة، هواري بومدين، عبد الحفيظ بوصوف، دهلس سليمان، عبد الله بن طوبال، كريم بلقاسم، محمد لعموري، عمار آوعمران، محمود الشريف.

ومن المصنفين المدنيين هم عبان رمضان فرحات عباس بن يوسف بن خدة، محمد بن يحي سعد دحلب، أحمد فرانسيس الطيب الثعالبي توفيق المدني، محمد يزيد الأمين دباغين، عبد الحميد مهري.[2]

1- 1سير الأعمال:

قبل دعوة جميع القادة لحضور دورة المجلس الوطني للثورة، تشير وثيقة مناقشات إلى اجتماع مسبق وقع بين القادة العسكريين في 20 أوت 1957، دعا إليه كريم بلقاسم تم فيه مناقشة الخلاف القائم بين أعضاء لجنة التنسيق والتنفيذ، كما تم فيه التطرق لدراسة الوضع الراهن للثورة الجزائرية في الداخل والخارج ، وفي الأخير اتفق الجميع على تشكيل لجنة التنسيق والتنفيذ أقصى منها عبان، بن خدة، دحلب، [3] لتصبح تضم كل من : كريم بلقاسم، بوصوف، بن طوبال، محمد الشريف ، آوعمران، عباس، مهري، دباغين، ويضاف لهم المساجين

[1] محمد عباس، ثوارعظماء، مرجع سابق، ص 127.
[2] زهير إحدادن، المرجع السابق ، ص39.
[3] حكيمة شتواح، المبادئ التنظيمية لقيادة الثورة، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، 2000-2001، ص 63.

الخمسة: بن بلة، خيضر، آيت أحمد، بوضياف، بيطاط، [1] بعد هذا القاء انطلقت أشغال مؤتمر المجلس الوطني لثورة في شكل يومية استمرت إلى يوم 27 أوت 1957 .

1-2-مكان الاجتماع يوم 21-08-1957:

على الساعة الثانية عشر قبل الزوال "بقونتانا " ونظر الظروف والوضع الداخلي والخارجي لثورة الجزائرية و إعتبر للكفاح لشعب الجزائري نداء الشهداء والثورة والخلافات التي كانت تمزق أعضاء لجنة التنسيق والتنفيذ وحضر هذا الاجتماع كل من " كريم بلقاسم، لحضر بن طوبال، محمود الشريف، عمر آوعمران، عمر بن عودة ،حاج علي ،عمار بوقلاز، محمد لعموري، استهلت المحاولات بتدخل أدلى به كريم بلقاسم موضحا الصعاب التي إعترضته من مساعديه في لجنة التنسيق و التنفيذ وأشار في الوضع العام والمشاكل التي أفرزتها الثورة وأثر عدة مدخلات ومناقشات والجمع من خلالها على:

1- حل لجنة التنسيق والتنفيذ السابقة :

انتحاب لجنة جديدة تكون مكونة من كريم بلقاسم، عبد الله بن طوبال، عمر آعمران ، الأمين دباغين، عبد الحميد مهري، يضاف إليهم المسجين الخمسة كأعضاء شرفيين داخل لجنة جديدة وانتهت الجلسة على الساعة الثالثة والنصف بعد الزوال[2]

3-1-اجتماع 22-8-1957:

كان على الساعة الحاديق عشر ليلا "بفونتانيا "حضره الجميع وكان موضوع النقاش حول اقتراح كل من الأمين دباغين وفرحات عباس وعبد الحميد المهري، تعيين عبأن رمضان في عضوية اللجنة التنسيق والتنفيذ ونظرا لدعاية التي يقوم بها لعدو في الداخل والخارج ومصلحة الجزائر العليا، وبعد نقاش طويل ومعارضات خاصة من عمار بن عودة وقع الاختيار على عبان رمضان عضو في هذه اللجنة كما وقع الاتفاق على توسيع أعضاء المجلس الوطني لثورة

[1] حكيمة شتواح، المرجع السابق، ص 63
[2] علي زغدود، مرجع سابق، ص –ص 36-37

من 34 عضوا إلى 54 عضوا ، تم ترسيم في الأعضاء لجنة التنسيق والتنفيذ ورفعنا الجلسة بعد نصف ساعة من منتصف الليل.[1]

4-1-اجتماع يوم 23-08-1957:

جرى هذا الاجتماع على العاشرة صياحا حضره الجميع وكانت المناقشات تدور حول عبان رمضان الذي لا يريد الاعتراف بالنظام الذي وافق عليه جميع الأعضاء المذكرين وكانت لديه نظرية خاصة لم يرد أن يقتنع رغم المحاولات، فكان يراد من التعبير بجواب واحد وهو الجواب عند بن طوبال،[2] وتم الإقناع على أن يتوجه كل من كريم بلقاسم، ومحمود الحاج علي وعمار بن عودة، إلى فرحات عباس والأمين العام دباغين لمحاولة تسوية هذا الإشكال بينما الضرورية بحيث يكون كل واحد موضوع أمام مسؤولياته،كما تقرر عدم الاتصال فرديا بعبان رمضان ورفعت الجلسة على الساعة الحادية عشر والربع.[3]

5 -1 - يوم 24- 08-1957 :

عقد الاجتماع على الساعة التاسعة ليلا بفونتان حضره الجميع كان مدار الحديث حول الاتصالات مع الإخوان الذين كانوا بصفة عامة متشتتين الاتصالات نتيجة إعراب جميع الإخوان المعنيين لملاقاة كل من عبان رمضان، الأمين دباغين، وعبد الحميد مهري، ومحمد يزيد عن إرتياحهم للنتائج المحصل عليها أما جوانبهم سيعرض غدا.

كما أثيرت مناقشات جديدة حول الأخ الصادق، وحصل الإجماع له بحضور الإجتماعات وذكر مبروك أنه يستطيع الإتيان به الاجتماع القرار غدا، فجرت مناقشة غير رسمية حول إبراهيم مزهودي.[4]

6-1- اجتماع يوم 25-08-1957 :

عقد الاجتماع على الساعة التاسعة ليلا بنفس المكان حضره الجميع مضافا إليهم كل من سي

[1] عبد الحميد الحميد زوزو، مرجع سابق ،هص 305.
[2] علي زغدود، مرجع سابق،ص 39.
[3] نفسه، ص 503.
[4] علي زغدود، مرجع سابق،39.

مصطفى و بومدين ودار النقاش حول قبول الإخوان للموقف الأساسي الذي وافق عليه الجميع، وتحديد موعد اللقاء غدا، وبعد مداخلات ومناقشات عديدة أجمع الحاضرون على اقتراح تحويل لجنة التنسيق والتنفيذ صلاحيات أوسع في المجال السياسي والدبلوماسي والعسكري غير أن أخذ الرأي المجلس الوطني للثورة فيها يتعلق بالمفاوضات مع العدو [1]

وستكون ضرورة اجتماع المجلس الوطني للثورة في دوره استثنائية هذا أطلق على لجنة التنسيق والتنفيذ اسم اللجنة الثورية لتحرير الجزائر و انقضت الجلسة على الساعة الثانية عشر إلا ربع[2]

7-1 - اجتماع يوم 26- 08- 1957:

عقد الاجتماع على الساعة الحادية عشر والنصف بالزمالك حضره الجميع كان مدار الحديث حول المقابلة التي أجروها مع الحضور الذين قبلوا جميعا بهذا التأسيس، وبعد تبادل الآراء تأجل الاجتماع إلى اليوم الثاني للشروع في كيفية التسيير ونتائجه، و انتهت الجلسة على الساعة عشر و النصف زوالا.[3]

8-1- اجتماع يوم 27-08-1957:

عقد الاجتماع على الساعة الخامسة مساء ب الزمالك حضره الجميع كان محوره تبادل الآراء حول كيفيو تسيير النظام والمناقشات حول المجلس الوطني للثورة و النوذ الذي يجب أن يكون له و انتهت على أن يكون بعد تكميله، كما ات له الحق في إسقاط الجنة التنسيق والتنفيذ بالثلثين من الأصوات، و يجتمع أيضا بالأغلبية.[4]

[1] عبد الحميد زوزو، مرجع سابق، ص 504
[2] زغدود علي، مرجع سابق، ص 39
[3] زغدود على، مرجع سابق، ص 39
[4] عبد الحميد زوزو، مرجع سابق، ص 505

2- تقييم مسيرة المجلس الوطني للثورة من خلال اجتماع القاهرة

2-1 قراراته:

لقد كانت الدورة بالفعل منعرجا خطيرا في تاريخ الثورة، وكان من الممكن أن يتحول اللقاء إلى مأساة دموية، لكن الروح الوطنية في النهاية، وتوصل المشاركون إلى المجموعة من الحلول الوسطى التي ساعدت على تجاوز الحساسيات الشخصية و أوجدت السبيل التواصل المسلح مع الحفاظ على مظهر القيادة، ووحدة التوجه رغم كل ما وقع من نزاعات وخلافات تجاوزت حد اللياقة في كثير من الأحيان فخرج المجلس من دورته هذه بمجموعة من القرارات الهامة، [1] تمثلت في :

2-2- توسع أجهزة التنسيق والتنفيذ:

وذلك بالتوسع المجلس الوطني لثورة من 34 عضوا إلى 54 عضوا إضافة إلى توسيع لجنة التنسيق والتنفيذ إلى تسعة أعضاء خمسة عسكريون، وهم حسب الولايات محمود الشريف، عبد الله بن طوبال ، كريم بلقاسم، عمار آوعمران، عبد الحفيظ بوصوف ،و أربعة سياسيين وهم عبان رمضان فرحات عباس الأمين دباغين، وقد أضيف إلى هؤلاء الخمسة الذين إختطفوا. [2]

2-3-إلغاء أولوية الداخل والخارج:

ألغي المجلس الوطني للثورة قرار مؤتمر الصومام، وأكد في لائحته النهائية ، أن الأولوية لا تكون إلا حيث الفعالة ، وحيث مصلحة الثورة ، فأولئك الذين يشاركون في الكفاح التحرري باللباس العسكري وبدونه متساوون لا توجد أولوية السياسي على العسكري، ولا فرق بين الداخل والخارج.[3]

---

[1] الزبيري محمد العربي، تاريخ الجزائر من 1954- 1962،ج2، منشورات اتحاد كتاب العرب، 1999، ص 99

[2] مصطفى همشاوي ، المرجع السابق، ص 103

[3] مبروك بلحسين، المراسلات بين الداخل والخارج مؤتمر الصومام في مسار الثورة التحريرية 1954-1656، ت: الصادق عماري، دار القصبة للنشر، الجزائر،2009 ، ص69

وفي الحقيقة إن تسمية العسكريين فقط هي اختراعات السلطات الاستعمارية لأن قادة الثورة وخاصة منهم الأوائل كانوا جمعيا متساوين تقريبا من حيث التكوين العسكري والسياسي،وعلى سبيل المثال، فإن عبان الذي ينبعث يكونه سياسيا، لا يختلف في شيء عن أيت أحمد و بن بلة اومن يسمونهم بالباءات الثلاثة، فقد كان مناضلا في صفوف حزب الشعب الجزائري قبل الانتهاء من دراسته الثانوية وفي الداخل الحزب، عندما ألقي عليه القبض 1956، فتكوينه كان سياسيا وعسكريا، مثل الآخرين لكنه كان يمتاز عنهم في تلك المرحلة الأولى بمستواه التعليمي والثقافي.[1]

وهذه النقطة على خلاف القرارات الأحرى لهذا المؤتمر جرى للتصويت عليها بإجماع المشاركين، عدا عبان، العقيد سي الصادق، سليمان دهليس، قائد الولاية الرابعة، امتنعا من التصويت عليها انسجاما منها مع مؤتمر الصومام، وتأكيد الفكرة أي وجوب استقرار قيادة داخل البلاد، يظل هدف الثورة الجزائرية تأسيس جمهورية ديمقراطية اشتراكية لا تتناقض مع مبادئ الإسلام.[2]

وأخيرا يمكن القول أن الذين اعتقدوا أن قرارات الصومام، ثانية لا تمس أخطاؤها، فكل عمل إنساني مدعوا للتحرير والتعديل وهو مفاعله المجلس الوطني للثورة في دورته لشهر أوت 1957، ونظرا لأن بعض المواقف المؤكدة في مؤتمر الصومام تعرضت لتأويل غامض واعتبارا كذلك لبعض الملاحظات ، والظروف الجديدة فإن المجلس الوطني لثورة، ويؤكد على أنه لاتوجد أولوية السياسي على العسكري، ولا فرق بين الداخل والخارج وتوسيع أعضاء لمجلس الوطني لثورة إلى54 وهم أعضاء عاملون ، واعتبار المساجين كأعضاء شرفيين.[3]

[1] الزبيري محمد العربي،المرجع السابق، ص 101.
[2] مصطفى همشاوي، المرجع السابق، ص 29.
[3] مبروك بلحسن، المرجع السابق، ص 70.

المبحث الثاني: تشكيل الحكومة الجزائرية المؤقتة

1 تأسيس الحكومة الجزائرية المؤقتة

لم تكن فكرة إنشاء حكومة جزائرية مؤقتة أمرا جديدا، فقد طرحت الفكرة منذ سنة 1957، وجرى الحديث عنها حتى من قبل مصطفى بن بو لعيد وهناك من عارضها لعدم توفر الظروف الملائمة لذلك،[1] ولم تتوقف الفكرة عند هذا الحد بل قامت قيادة جبهة التحرير الوطني بإجراء استشارات واسعة مع الإطارات والهيئات للبحث في الموضوع من كل جوانبه إلى أن اتخذ المجلس الوطني لثورة الجزائرية ،[2] فكرة إنشاء حكومة مؤقتة إلى الظهور وهي فكرة ظلت تراود النفوس منذ مؤتمر الصومام، وطرحت للنقاش في هذه الدورة بصورة أكثر جدية ، وقد ألح ""كريم بلقاسم" في تقرير لجنة التنسيق والتنفيذ إلى أن الثورة في حاجة إلى قائد لأن القيادة الجماعية تجاوزها الزمن، وبرر ذلك بأن النظام القيادة الجماعية أصبح عائقا في طريق التطور وموضحا الأسباب في غياب الحكم و الحكيم، وقد فهم مجلس الثورة ولجنة التنسيق بسهولة ما كان يعنيه كريم.[3] وفي اجتماع لجنة التنسيق والتنفيذ يوم التسع سبتمبر 1958 تمت مناقشة ترتيبات الإعلان عن تشكيل حكومة مؤقتة ، وذلك من خلال استعراض المواقف السياسي والعسكري على ضوء التقارير الواردة من داخل وخارج الوطن، كذلك تطور الأحداث على الساحة الدولية والتي كانت إيجابية، وعلى ضوء ذلك فصلت لجنة التنسيق في المسألة باتفاق على إنشاء هذا الجهاز و على توزيع المناصب وقد وضعت كثير من الأمور في الحساب كون الخطوة تعد مبادرة هامة وتتطلب حيلة و حذر، ويبدوأ واضحا أن القيادة الثورية كانت تفكر أساسا في كسب عدد ممكن من الدول التي تعترف بالحكومة المؤقتة.[4] وقد كان للحكومة المؤقتة ثلاث تشكيلات متتالية هي:

[1] محمد الميلي، مواقف جزائرية، ط1، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1984، ص 123
[2] كريم مقنوش، قضايا تاريخية ، الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزئرية في مواجهة الأزمات بتونس 1958-1962،ص 121
[3] عثماني مسعود، المرجع السابق،ص العدد04، 2016 ص411
[4] عبد الله مقلاتي ، المرجع السابق، ص 335

1 التشكيلة الأولى: 19 سبتمبر 1958 –جويلية 1959

ضمت هذه الحكومة كلا من : فرحات عباس رئيسا للجمهورية الجزائرية المؤقتة وكريم بلقاسم نائبا له، والدكتور الأمين دباغين وزيرا الخارجية أما عبد الحفيظ بوصوف فقد تكلف بوزارة الاتصالات والمخابرات ولخضر بن طوبال بوزارة الداخلية كما كانت وزارة الشؤون الاجتماعية من نصيب بن يوسف بن خدة ووزير التسليح والتموين محمد الشريف ووزير شؤون إفريقيا الشمالية عبد الحميد مهري، وزير المالية والشؤون الاقتصادية أحمد فرانسيس.[1]

كما تم تعيين مساجين فرنسا وهم: رابح بيطاط، أيت أحمد وبوضياف في مناصب وزراء الدولة، كما عين ثلاث كتاب دولة وهم: لمين خان وعمرأ وصديق ومصطفى سطنبولي

لقد تعرضت تشكيلتها الأولى لعدة مؤامرات، كما اتهم رئيسها بالتساهل في بعض القضايا، وظهرت الصراعات على الزعامة بين كريم بلقاسم وبوصوف أما يوسف بن خدة فلم يكن مناصر لسياسة فرحات عباس حيث أكد على ضرورة وضع برنامج عمل ثوري يقوم على التوجهات الاشتراكية.[2]

2 التشكيلة الثانية : 18 جوان 1960- أوت 1961 :

تقرر تشكيل حكومة مؤقتة جديدة من أجل ضمان شرعية الثورة، فعين لجنة مكونة من : محمدي السعيد، هواري بومدين وسعد دحلب لتشكليها وتعيين الوزراء والرئيس مع أن كريم بلقاسم أصر على أنه المؤهل والكفء لرئاستها وذلك لكونه العضو التاريخي الوحيد من اللجنة الثورية للوحدة والعمل الذي لا يزال موجود [3]، كما طالب بإنشاء سلطة جديدة قوية مهمتها إدارة الحرب.[4]

[1] عثماني مسعود، المرجع السابق، ص 413
[2] حميد عبد القادر، فرحات عباس، المرجع السابق ، ص 72
[3] سعد دحلب، المهمة المنجزة من أجل الإستقلال ، ص 107-113
[4] أحمد توفيق المدني، حياة كفاح، ج3، الشركة الوطنية لنشر والتوزيع، الجزائر، 1982، ص 436

لقد ضمت هذه التشكيلة كل من فرحات عباس رئيسا وكريم بلقاسم نائبا الرئيس ووزير الشؤون الخارجية، أحمد بن بلة نائب الرئيس ونفس المنصب كان لمحمد بوضياف، وأما وزارة الداخلية فكانت من نصيب لخضر بن طوبال وبوصوف إهتم بوزارة الاتصالات والاستخبارات ، أما أحمد فرانسيس فكان وزيرا المالية ووزيرا الإعلام ومحمدي السعيد وزيرا لدولة، كذلك نفس المنصب شغله كل من محمد خيضر وحسين أيت أحمد ورابح بيطاط وعهدت وزارات الحرب إلى لجنة وزارية مكونة من كريم بلقاسم وبوصوف و لخضر بن طوبال، كما تم إنشاء مجلس عام للأركان بقيادة هواري بومدين.[1]

3 التشكيلة الثالثة:سبتمبر 1961- أوت1962

لقد أراد كل أعضاء المجلس الوطني للثورة تغيير الرئيسين و بالتالي تغيير أسلوب الكفاح بعد فشل المفاوضات و تزايد التسلط المنظمة السرية المسلحة، التي لجأت إلى استعمال العنف والإرهاب ضد الجزائريين و غضب أعضاء قيادة الأركان الحربية من عجزهم في اختيار حاجز الحدود الذي يمنعهم من خوض المعارك ضد الجيش الفرنسي، وحاجز الإستيلاء على السلطة في الخارج، كما دعى بن يوسف بن خدة إلى تشكيل حكومة ضيقة مشكلة من خمس أعضاء وتنصيبها في الجزائر لإثارة حماس المقاومين وحفظ الثقة والبحث عن إتفاق بين جميع القادة.[2]

كما قرر المؤتمرون ضرورة إنتهاج سياسة جديدة تتميز بالشدة والإصرار على مطالبهم وعدم التنازل عنها و ضرورة إبعاد العناصر المعتدلة ذات التفكير الفرنسي وتعويضها بإخرى قادرة على مواجهة المواقف الفرنسية بصلابة[3]

عين المجلس الوطني لثورة لجنة مكونة من محمد بن يحي وبوداود عمار مسؤول جبهة التحرير الوطني في فرنسا ، ومحمدي السعيد للتشاور وإقتراح حكومة جديدة حيث تشكلت هذه

[1] سعد دحلب، المرجع السابق، ص 113
[2] سعد دحلب، نفسه، ض134-134
[3] فتحي ذيب، عبد الناصر والثورة الجزائرية

الأخيرة من يوسف بن خدة الذي حل محل فرحات عباس في رئاستها، كما عوض سعد دحلب كريم بلقاسم في وزارة الداخلية وعين أحمد بن بلة نائبا للرئيس، ونفس المنصب شغله محمد بوضياف،أما حسين آيت أحمد و رابح بيطاط ومحمد خيضر فقد أوكلت إليهم مهمة وزارة الدولة بينما عبد الحفيظ بوصوف وزير لتسليح و الاستخبارات أما محمد يزيد فكان وزيرا للإعلام ومحمدي السعيد وزيرا لدولة.[1]

ونفس المنصب شغله بن طوبال كما ألحقت وزارة المالية والشؤون الاقتصادية بيوسف بن حدة حتى تكون للرئيس وسيلة للمراقبة وبعض الصلاحيات على الباءات الثلاثة.[2]

4 نشاطها:

منذ أن تشكلت الحكومة المؤقتة انطلقت في نشاطها السياسي من خلال سفر الوفد الوزاري إلى الصين والذي دام من 03 إلى 13 ديسمبر 1958 وأيضا من 16 إلى 20 ديسمبر 1958، وأثناء المحاورات التي جرت مع ماتسي رئيس الجمهورية الشعبية الصينية ، تم تأييد الشعب الجزائري في كفاحه من أجل الاستقلال.[3]

وبالتالي نجد ان هذه الزيارات أثارت الحماس الشعب الجزائري وكذلك الوفد الوزاري في مواصلة مهامه خاصة و أنه في نفس الأسابيع التي تمت فيه الزيارات رافقتها عد أحداث بداية في عرض القصية الجزائرية في هيئة الأمم المتحدة خلا دورتها الثالثة عشر فقد أراد الوفد الجزائي أن يحقق عدة اهداف كانت الحكومة قد سطرتها من بينها الاعتراف بحق الشعب الجزائري في الاستقلال ووجوب التفاوض بين الطرفين و كانت نتيجة لهذه الدورة هي التصويت الجمعية بأغلبية الثلثين على أحقية الشعب الجزائري في ألاستقلال كما أوصت بالتفاوض فمن بين 82 دولة لم نجد إ18 دولة ساندت فرنسا.[4]

[1] عمار بوحوش، المرجع السابق، ص 587
[2] سعد دحلب، المصدر السابق، ص 137
[3] المجاهد ،العدد 37، طبعة خاصة، الجمعة 19 سبتمبر ، ص 119-58
[4] المجاهد، عدد 34، 24- 12-1958، ص 5

وتعتبر هذه الخطوة هامة في تحرير الجزائر، كما تلا مباشرة هذه الدورة مؤتمر أكرا الذي انعقد في 18 ديسمبر 1958 انضم الأقطار الإفريقية، حيث نوه هذا المؤتمر بتمسك الشعب الجزائري بتقرير مصيره وان تجرى مفاوضات مع الحكومة الفرنسية.[1]

وبهذا يتح لنا أن الحكومة المؤقتة استطاعت إيصال صوت الشعب الجزائري عبر مختلف الدول بداية من قادة أسيا م ن خلال عرض تلك الزيارات وأيا إفريقيا عن طريق مؤتمر أكرا والدول الغربية بعد أن تمت مناقشة القضية الجزائرية في الأمم المتحدة وهذا كله في نهاية سنة 1958، لكن لا يعني أن الحكومة المؤقتة أولت جل اهتمامها على النشاط السياسي بل كان هناك أيضا اهتمام بالميدان العسكري فبعد فشل قيادة العمليات العسكري ظلت مشكلة تنظيم جيش التحرير قائمة فقامت الحكومة المؤقتة بعد أيام من إنشائها بتعيين هيئتين أركان إحداهما في الغرب والأخرى في الشرق إذا كان مقر الأولى بوجده في المغرب والثانية في غارديما بتونس.

[1] المجاهد، المقال نفسه، ص4

المبحث الثالث: المفاوضات ووقف إطلاق النار

أعلنت جبهة التحرير الوطني في بيان أول نوفمبر 1954، عن استعدادها للمساهمة في حل سلمي تفاوضي للقضية الجزائرية مع الحكومة الفرنسية يمكن للشعب الجزائري من ممارسة حقه في تقرير المصيره ، ووضعت لذلك شروط حول مسألة المفاوضات وكانت دائما تؤكد أن الحل الوحيد لإنهاء النزاع هو التفاوض.[1]

وبتأسيس الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية أعلنت في بيانها الذي أصدرته يوم 18 سبتمبر 1958عن رغبتها الصادقة في ان تصل إلى حل للمشكلة الجزائرية عن طريق التفاوض مع الحكومة الفرنسية، كما أعلنت عن استعدادها لمقابلة مندوبين عنها لهذا الغرض

لقد عرفت المفاوضات الجزائرية الفرنسية نوعان منها ما هو سري كان الهدف منه حبس نبض الثورة وقادتها ومعرفة موقفهم بينما كما كانت هناك مفاوضات علنية ورسمية مثلها قادة بارزون في الحكومة المؤقتة وشخصيات رسمية من قبل السلطات الفرنسية

1 المفاوضات عير الرسمية " سرية "

بعد اندلاع الثورة التحريرية عملت السلطات الفرنسية على محاولة خنق العمل المسلح الذي تقوده جبهة التحرير وجيش التحرير الوطنيين وذلك بوصف قادتها بصفات مشينة كالمرتزقة والفلاقة قطاع الطرق وغيرها من الصفات كما حاولت من جهة أخرى التعرف علة هوية مفجري الثورة وحبس نبض قيادة جبهة التحرير الوطني ، قامت السلطات الفرنسية بإجراء عدة اتصالات و لقاءات سرية مع وفد جبهة التحرير الوطني ، كما ان أولها بالجزائر بفضل أنجري ماندور،[2] حبث عقد لقاء سريا بين عبان رمضان وبن يوسف بن خدة مع مبعوث رئيس الحكومة الفرنسية في ربيع 1956.

[1] عمر بوضربة ، المرجع السابق، ص 113
[2] بن يوسف بن خدة، إتفاقيات إيفيان ، ديوان المطبوعات الجامعيةن2002،ص 12

إلا أن اللقاء لم يحقق أية نتيجة بفعل نوايا السلطات الفرنسية و إداراتها غير القادرة ، فالهدف منه حبسها هو التعرف على هوية الثوار ومطالبهم فقط.

ولنفس الهدف طلب بينو وزير الخارجة الفرنسي عند مروره بالقاهرة من الحكومة المصرية التدخل لتسهيل عقد اتصال بين البعثة الخارجية لجبهة التحرير الوطني بالقاهرة وممثل عم الحكومة الفرنسية لإيجاد حل سلمي للمشكل الجزائري ولم عقد هذا اللقاء بالقاهرة في 10 أفريل 195 ما إلا أن حوالي هر إلا أنه فشل لتباعد رؤى لطرفين.[1]

كما جرت لقاءات أحرى جمعت بين أمحمد يزيد وأحمد فرانسيس وبير كومنين الامين العام بالنيابة للحزب الاشتراكي الفرنسي وذلك في 21 جويلية 1956، في بلغراد كذلك التقى أمحمد لا يزيد ومحمد خيضر و عبد الرحمان كيوان مع هيربو، وكازبل ، يوم 2 و 3 سبتمبر 1956 في روما طما أجري محمد حيضر لقاءات مع شخصيات أحرى فيها بعد وهذا بقطع النظر عن مؤتمر بلدان المغرب العربي بتونس والذي ألقي بعد اختطاف طائرة يوم 22 أكتوبر 1956 بواسطة الطيران الفرنسيين هذه هي الحادثة تسبب في قطع كل أشكال الاتصالات كما لت على نويا الجانب الفرنسي غير الصادقة.[2]

و مع وصول ديغول للحكم بدأت الاتصالات السرية من جديد بين قادة الجبهة و مبعوثي ديغول لعبد الرحمان فارس الإ أنها فشلت كذلك بسبب تباعد مواقف الطرفين وبعد حطاب ديغول في 16 سبتمبر 1959، حدثت عدة اتصالات مع وسطاء فرنسيين وأعضاء في الحكومة المؤقتة لقبول عقد اتصالات تمهديه للمفاوضات الحقيقة إلا ان هذه الاخيرة كانت تنتظر إنعقاد دورة المجلس الوطني للثورة الجزائرية ليعين موقفه من المفاوضات ، كم اعقد أحمد بو منجل يوم 20 أكتوبر 1959 لقاء مع احد القساوسة،[3] كذلك فنتح ديغول مفاوضات سرية مع بعض القادة العسكريين من بينهم سي صالح أحد القادة في الداخل لكنها فشلت بعد

[1] عمر بوضربة ، المرجع السابق ص 118
[2] بن يوسف بن خدة ، المرجع السابق،ص 15
[3] عمر بوضربة، نفسه ص 121-122

تدخل جيش التحرير الوطني الذ ي عمل على محاصرتها وتحطيما، ثم إعادة ديغول المحاولة مع الزعماء الخمسة المعتقلين بفرنسا حيث ركز عل ى أحمد بن بلة، لكنها فشلت كذلك بعد تدخل جيش التحرير الوطني ورفض الزعماء إجراء مفاوضات مع الحكومة الفرنسية من الداخل السجن، وعلى حساب المجاهدين.

لقد كانت هذه اللقاءات بالنسبة للحكومة الفرنسية مع ممثلي جبهة التحرير عبارة عن حبس النبض ومناورات تهدف إلى مواصلة الحري أو اختيار مرحلة صعبه وكانت المواقف متباعدة جدا حتى لدى الناطقين بإسم جبهة التحرير الوطني الذين كانت مواقفهم مختلفة أما الفرنسيين فأنهم لم يتجاوزوا فكرة الواقع الوطني الجزائري.

إن المفاوضات بصورتها الحقيقة بدأت مجئ ديغول وبعد خطابه حول تقرير المصير إذ عرفت منذ ذلك الحطاب منعطفات عديدة و التواءات كثيرة.[1]

2 المفاوضات الرسمية

في 14 جوان 1960 ما ألقي ديغول خطاب هاما اعلن فيه عن استعداد فرنسا لاستقبال لأي وفد جزائري ترسله الحكومة المؤقتة بهذه الدعوة و أرسلنا إلى فرنسا وفدا يتكون من محمد الصديق بن يحي وهو مدير ديوان رئيس الحكومة المؤقتة وأحمد بومنجل أما الوفد الفرنسي ، فقد كان يقوده روجي موريس المكلف بالشؤون الجزائرية في قصر الإيليزي والعقيد ماتون إلا أن هذه المفاوضات فشلت لأن الوفد الجزائري عومل على أساس انه مجموعة من المتمردين وعليه يجب أن يعامل بحذر شديد أ كما فرضت عليه حصار إعلاميا وحرمته من إجراء اتصالات مع الخارج فشل لقاء مولان الذي بدأ من 25 جوان 1960، واستمر إلى غاية 29 جوان 1960 لأن فرنسا لأرادت التفاوض من أجل وقف إطلاق النار وإجبار جيش التحرير الوطني على تسليم سلاحه.

[1] بن يوسف بن خدة ، المصدر السابق،ص 15-16

وبذلك عاد الوفد الجزائري إلى تونس، وفي الفترة ظهرت المنظمة السرية الإرهابية التي يقودها جنرال فرنسي، حيث شكلت خطرا على ديغول ، كما استهدفت لإطاحة بالحكومة في 4 نوفمبر 1960 قرر ديغول أن تكون هناك محاولة أخرى في المفاوضات فأعلن عن ميلاد الجزائر جزائرية و ارغبته في مواصلة المفاوضات فأرسل وزير للدفاع إلى الجزائر لإبلاغ قادة الثورة أن الوقت قد حان للتفاوض وتطبيق الاستفتاء الخاص بتقرير مصيره.[1]

إن الاتصالات لأكثر جدية وأهمية والتي كانت سببا في جمع الجزائريين مع الفرنسيين إلى طاولة المفاوضات هي الاتصالات التي دبرها السويسريون ، [2] ففي يوم 20 فيفري 1961 جرت لقاءات جدية بين الجزائريين والفرنسيين بلوسارن سويسرا بواسطة أوليفي لونق، [3] وأوكل ديغول ، وفد دار اللقاء حول المؤسسات المؤقتة وضمانات لتقرير المصير وجنسية الأقلية الأوربية ومفهوم وشكل السلطة التنفيذية المؤقتة

لقد كانت مواقف الطرفين متباعدة جدا فالوافد الجزائري أكد تمسكه بما تقرره الحكومة المؤقتة و ان يبقى الأمن العام من صلاحيات القوات الفرنسية في هذه المرحلة ، أما جورج بومبيدو فق اعتبر أن قضية الصحراء لا نقاش فيها، وأن المرسى الكبير ملكا من أملاك الفرنسية،كما صرحت بأن ديغول يريد الهدنة ويؤكد عليها وسيتم إطلاق سراح الوزراء الخمسة ليشاركوا في المفاوضات لقد رفضت الحكومة المؤقتة الجزائرية في هذا اللقاء الفصل بين وقف النار وضمانات تقرير المصير كما رفضت الهدنة وفكرة تجزئة التراب الوطني.[4]

توقفت المفاوضات لمدة قصيرة ، وفي يوم 30 مارس 1961، اتفق الطرفان على الدخول في المفاوضات رسمية ابتداء من يوم 7 أفريل 1961، في مدينة إيفيان إلا أن تصريح الشؤون الخارجية في الحكومة الفرنسية لويس جوكيس يوم 31 مارس 1961 بأن فرنسا سوف تتفاوض مع الحركة الوطنية الجزائرية التابعة لمصالي الحاج جعلت الحكومة المؤقتة ترفض

[1] عمار بوحوش، المرجع السابق، ص 522-524
[2] سعد دحلب، المصدر السابق، 112
[3] بن يوسف بن خدة، المصدرالسابق، ص20
[4] بن يوسف بن خدة، نفسه، ص 21

حضور مفاوضات إيفيان غير أن فرنسا حاولت أن توضح لها بأن تصريح جوكس ليس له أي أثر على مستقبل الجزائر أو اعتراف فرنسا بالتفاوض مع جبهة التحرير ، بعد قضاء ديغول على حركة الجنرالات المتمردة على حكومته أظهر استعداد كبير للتفاوض مع جبهة التحرير والتخلص من المشكل الجزائري وأعلن يوم 20 ماي 1961، بداية المفاوضات بصفة رسمية.[1]

إلا أنها توقفت يوم 13 جوان من نفس السنة ، ثم إستان فت في 20 جويلية وكانت أهم النقاط التي بدأ التفاوض فيها هي مسألة الهدنة ومصير الأوروبيون بالجزائر وقضية الصحراء وكان موقف الوفد الجزائري يتلخص في وحدة الشعب الجزائري ووحدة ترابه ثم توقفت المفاوضات في نفس الشهر لتعقبها مفاوضات سرية في روس من 11 إلى 19 فيفري 1662، وفي اجتماع المجلس الوطني الطارئ المنعقد في طرابلس من 22 فيفري 27 منه وافق بإجماع على مشروع الاتفاق إلا بروس، واستؤنف بعد ذلك اللقاء بين الطرفين في 7 مارس في إيفيان أين شكلت المرحلة الانتقالية وتشكل الجهاز التنفيذي المؤقت والقوة المحلية وتاريخ الاستفتاء وعدد اللاجئين ودخول الجيش المتواجد على الحدود الجزائرية محور المفاوضات التي انتهت بالتوقيع على اتفاقيات في 18 مارس 1962، من قبل كريم بلقاسم وجوكس، وحدد تاريخ وقف إطلاق النار يوم 19 مارس على الساعة الثانية عشر منتصف النهار.

وبذلك توقفت رسميا حرب التحرير الجزائرية وشرع في تنفيذ اتفاقيات إيفيان على الرغم من التصريحات الفرنسية في هيئة الأمم المتحدة التي مفادها أن مسألة الجزائر هي مسألة داخلية فإن المفاوضات التي أجرتها مع أعضاء الحكومة المؤقتة تخض هذا الإدعاء وتؤكد وجود دولة ذات سيادة ولو على جزء فقط من ترابها وبالتالي فإن خضوع فرنسا للتفاوض مع الجبهة عن حريتها أو التفاوض مع الجبهة هو اعتراف بقوتها وبتمثيلها للشعب الجزائري لذلك فإنه يصعب فصل الجبهة عن حكومتها أو التفاوض مع حكومتها. [2]

[1] عمار بوحوش ، المرجع السابق، ص 529
[2] بن يوسف بن خدة، المصدرالسابق، ص 22

الخاتمة

الخاتمة :

يتوقف نجاح أي ثورة على مدى تخطيطها وتنظيرها لمختلف المراحل اللاحقة بعد انطلاقها وعلى ضوء دراستنا لنشاط السياسي لثورة توصلنا إلى استخلاص النتائج التالية:

- إن السرعة التي لازمت مرحلة الإعداد لتفجير الثورة لم تتح لقادتها ترتيب أمور القيادة السياسية وتنظيمها ووضع تخطيط محكم لمراحلها اللاحقة وهذا ما لحظناه في تعثر التنظيم في كثير من المناطق وبقاء بعضها دون قيادة أثناء فترة طويلة .
- اختلاف الآراء حول عدة قضايا لقادة الثورة أدت إلى الكثير من المشاكل والخلافات بين قادة .
- لم تفرق الثورة منذ انطلاقها بين السياسي والعسكري وبين الداخل والخارج ولم أورد التأكيد على أولوية على مؤتمر الصومام حدثت تناقضات كبيرة في فهم تطبيق هذين المبدئيين أسفرت عن أزمة حادة بين قادة .
- كان لبيان أول نوفمبر دور بارز في الثورة من خلال رسم معلمها وبعث الحماس في الثوار والجهاد من أجل إعلاء كلمة الحق ونيل الاستقلال ويعتبر أول وثيقة لجبهة التحرير الوطني الذي عرف بالثورة .
- يعتبر مؤتمر الصومام المنعرج الحاسم في تاريخ الثورة الجزائرية من خلال العمل على تصعيد نضال الشعب ضد الاحتلال الفرنسي وذلك من خلال إنشاء هياكل تنظيمية وسياسية موازية لتنظيم السياسي والإداري الفرنسي .
- يعتبر المجلس الوطني لثورة مؤسسة برلمانية سياسية قيادية عليا لثورة خلال المرحلة المسلحة جسد أهداف ومبادئ الثورة الجزائرية .
- تعد لجنة التنسيق والتنفيذ أهم مؤسسة تنظيمية جاء بها مؤتمر الصومام حيث مرت هذه الأخيرة بعدة ظروف حرجت كصعوبة إدخال السلاح، كما عملت على كسب الرأي العام الدولي من طرف هيئة الأمم المتحدة لنظر في القضية الجزائرية كما لا يحق لها

التفاوض وإجراء أي اتفاق مع فرنسا إلا برجوع إلى المجلس الوطني وكانت الأسباب التي عجلت بخروجها إلى الخارج هي معركة الجزائر بالإضافة إلى الصراع القائم بينها وبين قادة الثورة خاصة أولوية الداخل على الخارج لعب دور عرقلة نشاطها وحلها وحلول الحكومة المؤقتة مكانها.

الملاحق

الملحق رقم 01 :[1]

قائمة إسمية بأعضاء اللجنة الثورية للوحدة والعمل

لجنة الإثنين والعشرين (22) جوان (أو جويلية) 1954

محمد بوضياف	مختار باجي
عبد الحفيظ بوصوف	عثمان بلوزداد
الياس دريش	رمضان بن عبد المالك
مراد ديدوش	بن مصطفى بن عودة
عبد السلام حباشي	مصطفى بن بولعيد
عبد القادر لعموي	محمد العربي ابن المهدي
محمد مشاطي	الأخضر بن طبال
سليمان ملاح	رابح بيطاط
محمد مرزوقي	الزبير بوعجاج
بوجمعة سويداني	سليمان بوعلي
يوسف زيغود	أحمد بوشعيب

[1] بن يوسف بن خدة ، المصدر السابق،ص 559.

الملحق رقم 02 :[1]

تقسيم المناطق الثورية للبلاد ليلة الفاتح من نوفمبر 1954

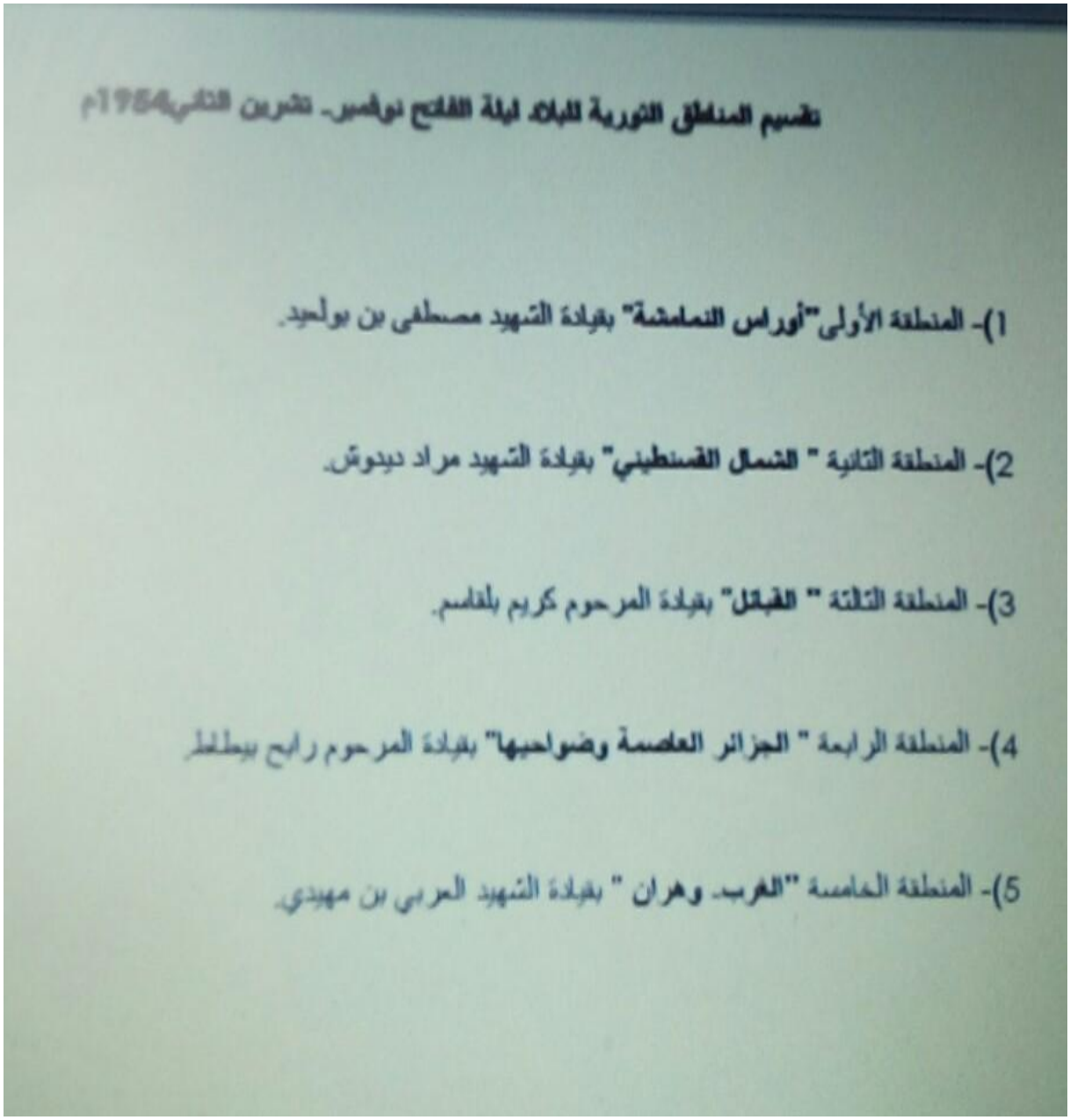

[1] بن يوسف بن خدة ، المصدر السابق،ص 559.

الملحق رقم 03 :[1]

مخطط عام يمثل الأسس الوحدوية للتنظيمات والهياكل الجديدة للثورة التحريرية الجزائرية المنبثقة من مؤتمر الصومام وميثاقه 1956 ، الناتج عن قرارات التي خرج بها المؤتمر

[1] الملتقى الدولي للثورة التحريرية الكبرى " دراسة قانونية و سياسية " ، يومي 02و 03 ماي 2012 ، جامعة 08 ماي 1945، قالمة ، ص 71 .

الملحق رقم 04 :[1]

أعضاء لجنة التنسيق و التنفيذ المنبثقة عن مؤتمر الصومام

سعد دحلب

محمد العربي بن المهيدي

عبان رمضان

كريم بلقاسم

بن يوسف بن خدة

[1] عثماني مسعود، مرجع سابق ،ص 376.

الملحق رقم 05 :[1]

زعماء الثورة المعتقلين (القادة الخمسة)

[1] عثماني مسعود : الثورة التحريرية ، مرجع سابق ، ص 376.

الملحق رقم 06 :[1]

بيان جبهة التحرير الوطني الداعي لإضراب الثمانية أيام

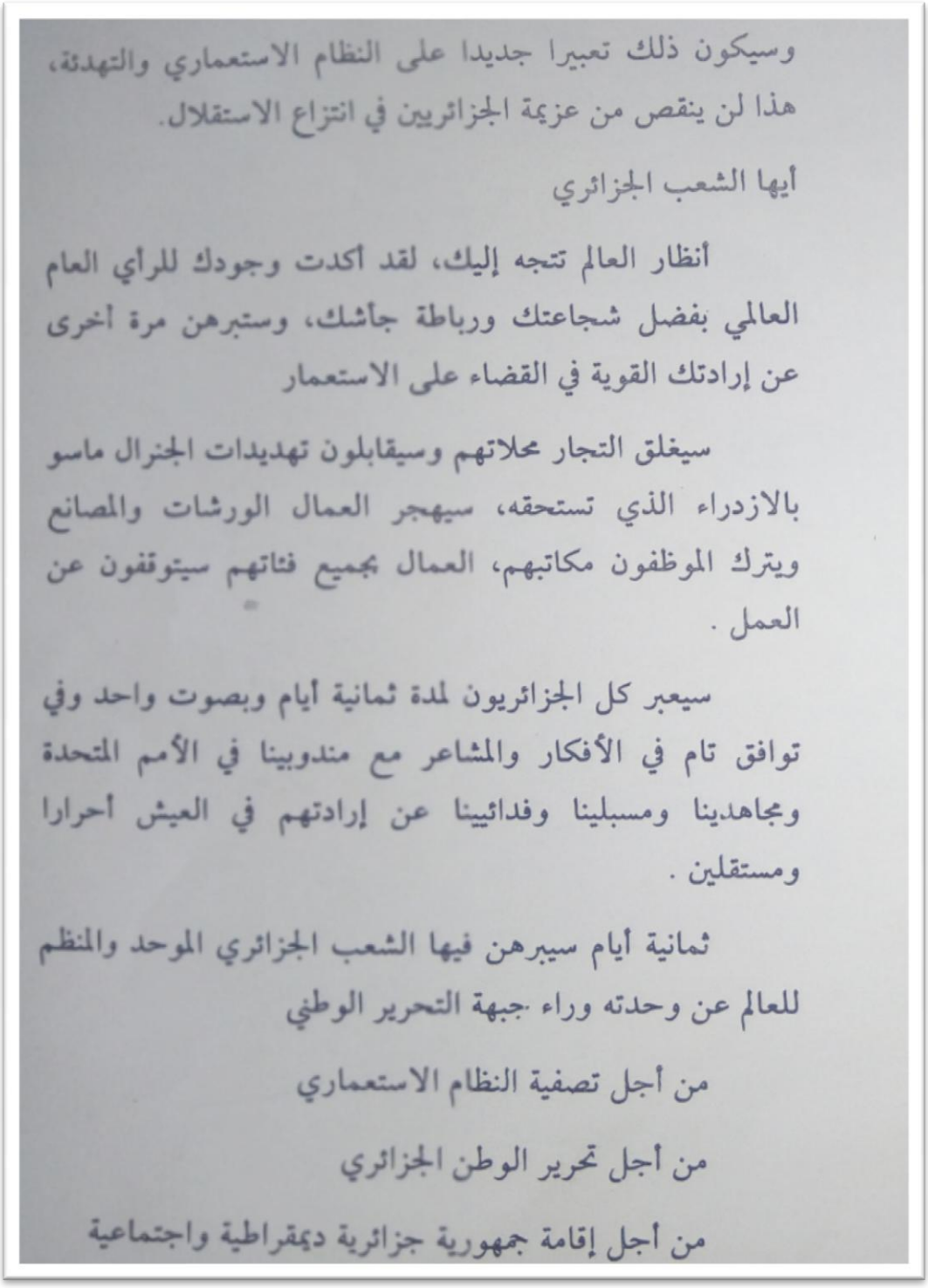

وسيكون ذلك تعبيرا جديدا على النظام الاستعماري والتهدئة، هذا لن ينقص من عزيمة الجزائريين في انتزاع الاستقلال.

أيها الشعب الجزائري

أنظار العالم تتجه إليك، لقد أكدت وجودك للرأي العام العالمي بفضل شجاعتك ورباطة جأشك، وستبرهن مرة أخرى عن إرادتك القوية في القضاء على الاستعمار

سيغلق التجار محلاتهم وسيقابلون تهديدات الجنرال ماسو بالازدراء الذي تستحقه، سيهجر العمال الورشات والمصانع ويترك الموظفون مكاتبهم، العمال بجميع فئاتهم سيتوقفون عن العمل .

سيعبر كل الجزائريون لمدة ثمانية أيام وبصوت واحد وفي توافق تام في الأفكار والمشاعر مع مندوبينا في الأمم المتحدة ومجاهدينا ومسبلينا وفدائيينا عن إرادتهم في العيش أحرارا ومستقلين .

ثمانية أيام سيبرهن فيها الشعب الجزائري الموحد والمنظم للعالم عن وحدته وراء جبهة التحرير الوطني

من أجل تصفية النظام الاستعماري

من أجل تحرير الوطن الجزائري

من أجل إقامة جمهورية جزائرية ديمقراطية واجتماعية

[1] عبد الله مقلاتي : التاريخ السياسي ... ، مرجع سابق ، ص ، ص 274 ، 275 .

الملحق رقم 07 :[1]

قادة لجنة التنسيق والتنفيذ الثانية

بعد إجتماع المجلس الوطني للثورة بالقاهرة في شهر أوت من عام 1957، تشكلت لجنة تنسيق وتنفيد ثانية لجبهة التحرير الوطني الجزائري تتكون من 9 أعضاء، هم :

1. عبان رمضان
2. عباس فرحات
3. لخضر بن طوبال
4. عبد الحفيظ بوصوف
5. محمود شريف
6. محمد الأمين دباغين
7. كريم بلقاسم
8. عبد الحميد مهري
9. عمر أوعمران

[1] عمار بوحوش... ، مرجع سابق ، ص ، 582.

الملحق رقم 08 :[1]

مناقشات مؤتمر المجلس الوطني للثورة بالقاهر أوت 1957

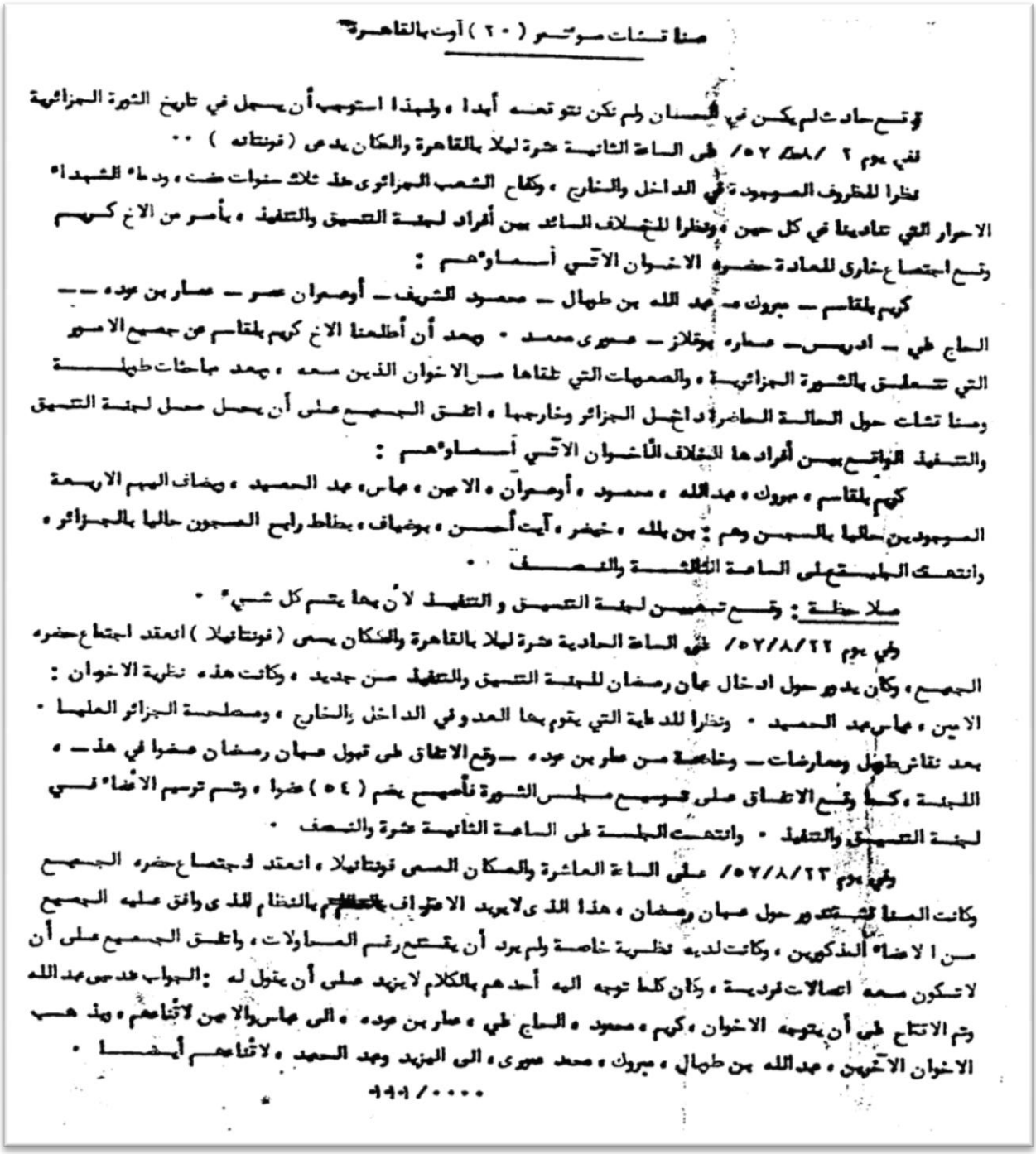

محضر مناقشات مؤتمر (٢٠) أوت بالقاهرة

توضيح حادث لم يكن في الحسبان ولم تكن نتوقعه أبدا ، ولهذا استوجب أن يسجل في تاريخ الثورة الجزائرية ففي يوم ٢ /٨/ ٥٧ على الساعة الثانية عشرة ليلا بالقاهرة والمكان يدعى (فونتانه) ..

نظرا للظروف الموجودة في الداخل والخارج ، وكفاح الشعب الجزائري هذه ثلاث سنوات مضت ، ودماء الشهداء الاحرار التي تتدفق في كل حين ، ونظرا للخلاف السائد بين أفراد لجنة التنسيق والتنفيذ ، بأمر من الاخ كريم وتم اجتماع خاص للعادة حضره الاخوان الآتي أسماؤهم :

كريم بلقاسم — بيروك — عبد الله بن طوبال — محمود الشريف — أوعمران عمر — عمار بن عوده — الحاج علي — ادريس — عماره بوقلاز — عمري محمد . وبعد أن أطلعنا الاخ كريم بلقاسم عن جميع الامور التي تتعلق بالثورة الجزائرية ، والصعوبات التي تلقاها من الاخوان الذين معه ، وبعد مباحثات طويلة ومناقشات حول المسألة المطروحة داخل الجزائر وخارجها ، اتفق الجميع على أن يحل محل لجنة التنسيق والتنفيذ الواقع بين أفرادها الخلاف الأخوان الآتي أسماؤهم :

كريم بلقاسم ، بيروك ، عبد الله ، محمود ، أوعمران ، الامين ، عباس ، عبد الحميد ، ويضاف اليهم الاربعة المسجونين حاليا بالسجن وهم : بن بلله ، خيضر ، آيت أحمد ، بوضياف ، بظاظ رابح المسجون حاليا بالجزائر ، وانتهت الجلسة على الساعة الثالثة والنصف .

ملاحظة : وقع تعيين لجنة التنسيق و التنفيذ لأن بها يتم كل شيء .

وفي يوم ٢٢/٨/٥٧ على الساعة العادية عشرة ليلا بالقاهرة والمكان يسمى (فونتانيلا) انعقد اجتماع حضره الجميع ، وكان يدور حول ادخال عبان رمضان للجنة التنسيق والتنفيذ من جديد ، وكانت هذه نظرية الاخوان : الامين ، عباس عبد الحميد . ونظرا للدعاية التي يقوم بها العدو في الداخل والخارج ، ومصلحة الجزائر العليا . بعد نقاش طويل ومعارضات — وخاصة من عمار بن عوده — وقع الاتفاق على قبول عبان رمضان عضوا في هذه اللجنة ، كما وقع الاتفاق على توسيع مجلس الثورة فأصبح يضم (٥٤) عضوا ، وتم ترسيم الأعضاء في لجنة التنسيق والتنفيذ . وانتهت الجلسة على الساعة الثانية عشرة والنصف .

وفي يوم ٢٣/٨/٥٧ على الساعة العاشرة والمكان المسمى فونتانيلا ، انعقد اجتماع حضره الجميع وكانت الساعة تشتد دور حول عبان رمضان ، هذا الذي لا يريد الاعتراف بالتنظيم الذي وافق عليه الجميع من الاعضاء المذكورين ، وكانت لديه نظرية خاصة ولم يرد أن يقتنع رغم المحاولات ، واتفق الجميع على أن لا تكون معه اتصالات فردية ، وأن كل توجه اليه أحدهم بالكلام لا يزيد على أن يقول له : الجواب عند عبد الله وتم الاتفاق على أن يتوجه الاخوان ، كريم ، محمود ، الحاج علي ، عمار بن عوده ، الى عباس والامين لاقناعهم ، وذهب الاخوان الآخرين ، عبد الله بن طوبال ، بيروك ، محمد عمري ، الى المزيد وعبد الحميد ، لاقناعهم أيضا .

٩٩١/٠٠٠٠

[1] حكيمة شتواح : مرجع سابق ، ص 175.

الملحق رقم 09 :[1]

تشكيلة الحكومة المؤقتة الأولى للجمهورية الجزائرية 19 سبتمبر 1958 م

الحكومة المؤقتة الأولى للجمهورية الجزائرية التى حلت محل لجنة التنسيق والتنفيذ بتاريخ 19 سبتمبر 1958 بالقاهرة .

رئيس المجلس الوزاري	فرحات عباس
نائب رئيس المجلس الوزاري وزير القوات المسلحة	بلقاسم كريم
نائب رئيس المجلس	أحمد بن بلة
وزراء دولة	حسين آيت احمد
	رابح بيطاط
	محمد بوضياف
	محمد خيضر (1)
وزير الشؤون الخارجية	محمد الأمين الدباغين
وزير التسليح والتموين	محمود الشريف
وزير الداخلية	الاخضر بن طوبال
وزير الاتصالات العامة والمواصلات	عبد الحفيظ بوالصوف
وزير شؤون شمال افريقيا	عبد الحميد مهري
وزير الشؤون الاقتصادية والمالية	احمد فرانسيس
وزير الاعلام	امحمد يزيد
وزير الشؤون الاجتماعية	بن يوسف بن خدة
وزير الشؤون الثقافية	احمد توفيق المدنى
كتاب دولة	الأمين خان
	عمر اوصديق
كلهم في الجبل .	مصطفى اسطنبولي

[1] بن يوسف بن خدة : اتفاقيات إيفيان ، تع : لحسن زغدار ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، د . س ، ص 52 .

الملحق رقم 10 :[1]

اعترافات الدول (الأولية) بالحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية حسب الترتيب الزمني

الرقم	إسم الدولة	تاريخ الإعتراف
1	العراق	19 سبتمبر 1958
2	ليبيا	19 سبتمبر 1958
3	المغرب	19 سبتمبر 1958
4	تونس	19 سبتمبر 1958
5	السعودية	20 سبتمبر 1958
6	كوريا الشمالية	20 سبتمبر 1958
7	مصر	21 سبتمبر 1958
8	اليمن	21 سبتمبر 1958
9	الصين	22 سبتمبر 1958
10	السودان	22 سبتمبر 1958
11	الفيتنام	26 سبتمبر 1958
12	أندونسيا	27 سبتمبر 1958
13	غينيا	30 سبتمبر 1958
14	منغوليا	15 ديسمبر 1958
15	لبنان	15 جانفي 1959
16	يوغسلافيا	12 جوان 1959
17	غانا	10 جويلية 1959
18	الأردن	20 سبتمبر 1959
19	ليبيريا	7 جوان 1960
20	التوغو	17 جوان 1960
21	الإتحاد السوفياتي	3 أكتوبر 1960
22	مالي	14 فيفري 1961
23	الكونغو	19 فيفري 1961
24	تشيكوسلوفاكيا	25 مارس 1961
25	بلغاريا	29 مارس 1961
26	الباكستان	أوت 1961

[1] إسماعيل دبش : السياسة العربية و المواقف الدولية تجاه الثورة الجزائرية 1954 – 1962 ، دار هومة للطباعة و النشر ، الجزائر ، 2003 ، ص 254 .

الملحق رقم 11 :[1]

بيان تأسيس الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية 09 / 09 / 1958 م

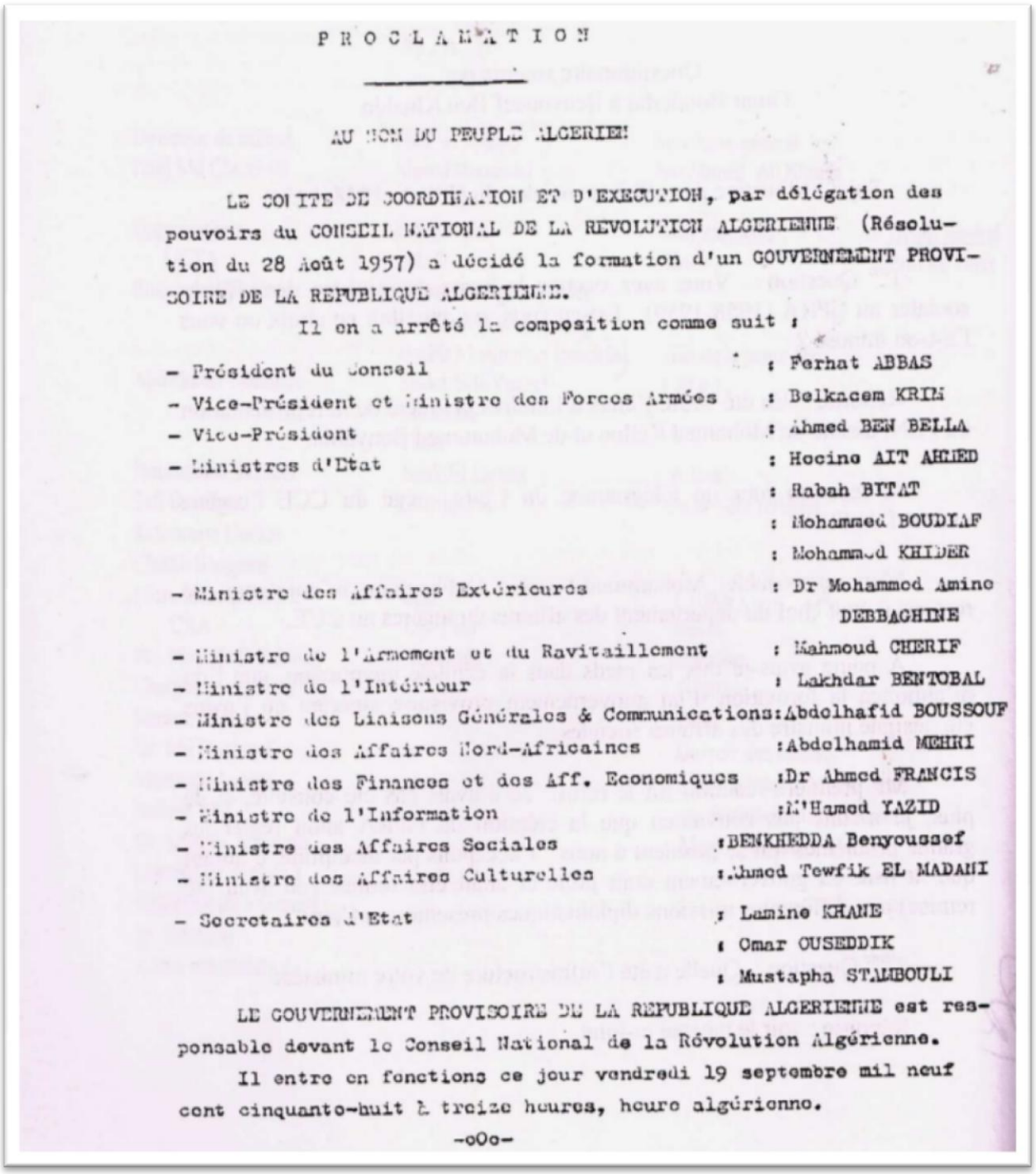

P R O C L A M A T I O N

AU NOM DU PEUPLE ALGERIEN

LE COMITE DE COORDINATION ET D'EXECUTION, par délégation des pouvoirs du CONSEIL NATIONAL DE LA REVOLUTION ALGERIENNE (Résolution du 28 Août 1957) a décidé la formation d'un GOUVERNEMENT PROVISOIRE DE LA REPUBLIQUE ALGERIENNE.

Il en a arrêté la composition comme suit :

- Président du Conseil : Ferhat ABBAS
- Vice-Président et Ministre des Forces Armées : Belkacem KRIM
- Vice-Président : Ahmed BEN BELLA
- Ministres d'Etat : Hocine AIT AHMED
- Rabah BITAT
- Mohammed BOUDIAF
- Mohammed KHIDER
- Ministre des Affaires Extérieures : Dr Mohammed Amine DEBBAGHINE
- Ministre de l'Armement et du Ravitaillement : Mahmoud CHERIF
- Ministre de l'Intérieur : Lakhdar BENTOBAL
- Ministre des Liaisons Générales & Communications : Abdelhafid BOUSSOUF
- Ministre des Affaires Nord-Africaines : Abdelhamid MEHRI
- Ministre des Finances et des Aff. Economiques : Dr Ahmed FRANCIS
- Ministre de l'Information : M'Hamed YAZID
- Ministre des Affaires Sociales : BENKHEDDA Benyoussef
- Ministre des Affaires Culturelles : Ahmed Tewfik EL MADANI
- Secrétaires d'Etat : Lamine KHANE
- Omar OUSEDDIK
- Mustapha STAMBOULI

LE GOUVERNEMENT PROVISOIRE DE LA REPUBLIQUE ALGERIENNE est responsable devant le Conseil National de la Révolution Algérienne.

Il entre en fonctions ce jour vendredi 19 septembre mil neuf cent cinquante-huit à treize heures, heure algérienne.

-oOo-

[1] عمر بوضربة : مرجع سابق ، ص 321.

قائمة المصادر

و المراجع

قائمة المصادر و المراجع :

المراجع :

باللغة العربية :

1 -أبو الصفصاف عبد الكريم، جمعية العلماء المسلمين الجزائريين ودورها في الحركة الوطنية الجزائرية (1931-1945)، ط1، مطبعة البحث قسنطينة،1981م.

2 -أحدادن زهير، المختصر في تاريخ الثورة الجزائرية (1954-1962)، (دط)، مؤسسة احدادن للنشر والتوزيع، الجزائر، 2007.

3 -أحسن بومالي ، أول نوفمبر 1954 بداية النهاية لط خرافة الجزائر الفرنسية، دار المعرفة ،الجزائر ،2010 .

4 -أحسن بومالي، استراتيجية الثورة الجزائرية في مرحلتها الأولى (1954 – 1956)، (د.ط)، منشورات المتحف الوطني للمجاهد، المجاهد، الجزائر، (د.ت).

5 -أحمد بلاسي نبيل، الاتجاه العربي والإسلامي ودوره في تحرير الجزائر، (د ط)، الهيئة المصرية العامة للكتاب، مصر، 1990.

6 -أزغيدي محمد لحسن، مؤتمر الصومام وتطور ثورة التحرير الوطني الجزائرية 1956-1962، (د.ط)، دار هومة، الجزائر، 2009.

7 -بسام العسلي، نهج الثورة الجزائرية (صراع سياسي)، طبعة خاصة، دار النفائس، الجزائر، 2010.

8 -بشير بلاح، تاريخ الجزائر المعاصر من 1830م إلى 1989م، ج1، (د،ط)، دار المعرفة، باب الوادي- الجزائر، 2006م.

9 -بوعلام بوحمودة ، الثورة الجزائرية: ثورة أول نوفمبر 1954 معالمها الأساسية ، دار النعمان،2012.

10 - جمال قندل، إشكالية تطور وتوسع الثورة،ج2، (د،ط)، وزارة الثقافة، الجزائر، (د،س).

11 - الجيلالي صاري، محفوظ قداش، المقاومة السياسية في الجزائر (1900-1954)، تر: عبد القادر ابن حراث، (د،ط)، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1987م.

12 - حمداني عمار، كريم بلقاسم أسد الجبال، (دط)، دار بلان، باريس، 1973.

13 - الزبيري محمد العربي، تاريخ الجزائر من 1954- 1962،ج2، منشورات اتحاد كتاب العرب، 1999.

14 - عامر رخيلة، 8 ماي 1945م المنعطف الحاسم في مسار الحركة الوطنية، (د، ط)، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون- الجزائر، (د،س).

15 - عباس محمد: ثوار عظماء، (دط)، دار هومة للطباعة والنشر، الجزائر، 2009.

16 - عبد الحميد زوزو، محطات حاسمة في تاريخ الجزائر،(د.ط)، الجزائر،2011م.

17 - عبد العزيز بوتفليقة، النصوص الأساسية لثورة نوفمبر 1954م (نداء أول نوفمبر، مؤتمر الصومام، مؤتمر طرابلس)، منشورات الشركة الوطنية للفنون المطبعية، الجزائر، 2008.

18 - عبد الله مقلاتي، في جذور الثورة الجزائرية مقاومة المستعمر المستمرة من الاحتلال إلى فاتح نوفمبر 1954، (د،ط)، وزارة الثقافة، الجزائر، (د،س).

19 - عبد الوهاب بن خليف، تاريخ الحركة الوطنية من الاحتلال إلى الاستقلال، ط1، دار طليطلة، الجزائر، 2009م.

20 - علي عليلات ، اجتماع لجنة الستة لوضع اللمسات الأخيرة ،مجلة الثقافة ، الصادرة بالجزائر، في تاريخ - أكتوبر 1984 ،عدد 83.

21 - عمار بوحوش، التاريخ السياسي للجزائر من البداية إلى غاية 1962م، (د ط)، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1997م.

22 - عيسى كشيدة ، مهندسو الثورة ، ت: عبد الحميد مهري ، منشورات الشهاب ، ط2 ، 2010.

23 - غالي غربي ، فرنسا والثورة الجزائرية 1954.1958 دراسة في الممارسات و السياسات ، غرناطة لنشر والسياسات، غرناطة لنشر والتوزيع، الجزائر. 2009.

24 - فتحي ذيب، عبد الناصر والثورة الجزائرية.

25 - كريم مقنوش، قضايا تاريخية ، الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية في مواجهة الأزمات بتونس 1958-1962.

26 - مبروك بلحسين، المراسلات بين الداخل والخارج مؤتمر الصومام في مسار الثورة التحريرية 1954-1656، ت: الصادق عماري، دار القصبة للنشر، الجزائر،2009 .

27 - محمد الطيب العلوي ، مظاهر المقاومة الجزائرية ، قسنطينة ،دار البعث للطباعة والنشر ،1985.

28 - محمد الطيب العلوي، مظاهر المقاومة الجزائرية 1830م-1954م، ط3، وزارة المجاهدين، الجزائر، 1999م.

29 - محمد الميلي، مواقف جزائرية، ط1، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1984.

30 - محمد عباس ، دغول ...والجزائر " أحداث – قضايا – شهادات، دار هومة ، الجزائر ، 2016 .

31 - مرتضى عبد المالك، دليل مصطلحات الثورة الجزائرية (1954-1962)، (د.ط)، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954،الجزائر، (د.س).

32 - مسعود عثماني ، الثورة الجزائرية أمام الرهان الصعب دار الهدى ، الجزائر ، 2012 .

33 - مقلاتي عبد الله ، ظافر نجود ، التاريخ السياسي للثورة الجزائرية ، ج2 ،وزارة الثقافة ، الجزائر ، الجزائر .

34 - مولود قاسم نايت بلقاسم، ردود الفعل الأولية على أول نوفمبر داخلا وخارجا، الملتقى الوطني الأول لثورة ، المجلد الأول، ج2، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية.

35 - مياسي إبراهيم، لمحات من جهاد الشعب الجزائري، (د ط)، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2007م.

36 - يحي بوعزيز، الثورة في الولاية الثالثة (1954- 1962)، (دط)، دار الأمة، الجزائر، 2004م.

37 - يحيى بوعزيز، سياسة التسلط الاستعماري والحركة الوطنية الجزائرية (1830-1954)، (د،ط)، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون- الجزائر، 2007.

38 - يوسفي محمد، الجزائر في ظل المسيرة النضالية المنظمة الخاصة، تقديم وتعريب: محمد الشريف بن دالي حسين، (دط)، دار ثالة، الجزائر، (دس).

39 - (د،ك)، منطلقات وأسس الحركة الوطنية الجزائرية 1830-1954م،طبعة خاصة بوزارة المجاهدين، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954م، المطبعة الرسمية، بئر مراد رايس- الجزائر، 2007م.

باللغة الفرنسية :

1. Abderrahmane bouchene.jean-pierre peyrlourou et autres ;histoire de l'algerie a la periode coloniale(1830-1962).edition la decouverte.paris.2014.

2. Mohammed cherif ould el hocine, element pour la memoire afin que nul noululie 1977 – 1962, recite authentique des batailles, algerie.

المصادر :

1. أحمد توفيق المدني، حياة كفاح، ج3، الشركة الوطنية لنشر والتوزيع، الجزائر.
2. بن يوسف بن خدة ، شهادات ومواقف، ط1، دار النعمان للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2005.
3. بن يوسف بن خدة، اتفاقيات إيفيان ، ديوان المطبوعات الجامعية، 2002.
4. بن يوسف بن خدة، جذور أول نوفمبر 1954م، تر: مسعود حاج مسعود،ط2،دار الشاطبية للنشر والتوزيع،الجزائر،2012م.
5. حسين آيت أحمد ، روح الاستقلال ، مذكرات مكافح 1942 . 1952، ت: سعيد جعفر منشورات البرزخ ، الجزائر، 2003.
6. سعد دحلب المهمة المنجزة من أجل استقلال الجزائر، (دط)، منشورات دحلب، الجزائر، 1986م.
7. علي كافي،مذكرات الرئيس علي كافي–من المناضل السياسي إلى القائد العسكري–(1954–1962)،دار القصبة للنشر،الجزائر، 1999.
8. عمار قليل، ملحمة الجزائر الجديدة، ج1، ط1، دار البعث، قسنطينة، 1991م
9. محفوظ قداش، تاريخ الحركة الوطنية (1939م–1951م)، تر:محمد البار، ج2، دار الأمة، الجزائر، 2011م.
10. محمد بجاوي ، الثورة الجزائرية والقانون، تر: علي خشن، (د.ط)، دار اليقظة العربية، (دت).
11. محمد يوسفي، الجزائر في ظل المسيرة النضالية: المنظمة الخاصة، ت: محمد الشريف بن دالي حسين، ط2، منشورات ثالثة ، الجزائر ، 2010.

المجلات :

1. مجلة الباحث ، الصادرة بالجزائر ،في تاريخ نوفمبر 1984 ، عدد2 .
2. مجلة البصائر الصادرة بالجزائر، في تاريخ 17-12-1954، عدد279.
3. مجلة المجاهد " بالعربية" الصادرة بتونس، في تاريخ 1957، عدد9.
4. مجلة المجاهد ،العدد 37، طبعة خاصة، الجمعة 19 سبتمبر.
5. مجلة المجاهد، 08 ماي نقطة تحول في كفاح التحرير، العدد 926، الجمعة 12 ماي 1978م.
6. مجلة المجاهد، عدد 34، 24- 12-1958 .
7. مجلة بتاريخ 14 أوت 1941م في مادتي الثالثة والرابعة بخصوص تقرير مصائر الشعوب.
8. مجلة أول نوفمبر، عثمان عيلة ط من هجومات ليلة أول نوفمبر" ، الصادرة بالجزائر 1952، عدد52.

الرسائل جامعية :

1. عقيلة ضيف الله، التنظيم السياسي و الإداري في الجزائر (1954-1962)، رسالة دكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر، 1994 – 1995.

الملتقيات :

1. الملتقى الدولي للثورة التحريرية الكبرى 1954-1962، دراسة قانونية وسياسية، جامعة 08 ماي 1945م، قالمة، 03/02 ماي 2012.

الملخص :

بدأت الثورة أول نوفمبر 1954، ضد الاستعمار الفرنسي الذي احتل البلاد منذ سنة 1830م، ودامت 7 سنوات ونصف من الكفاح المسلح والعمل السياسي وانتهت بإعلان استقلال الجزائر يوم 5 جويلية 1962، بعد أن استشهد فيها أكثر من مليون ونصف مليون جزائري مسطرة واحدة من أعظم ما شهد التاريخ من ثورات، دارت الحرب بين الجيش الفرنسي والمجاهدين، الثورة الجزائرية الذين استخدموا حرب العصابات الوسيلة الأكثر ملائمة لمحاربة قوة جرارة مجهزة أكبر تجهيز بالإضافة إلى النشاط السياسي الذي لعب دورا هاما في جميع أحداث الثورة حتى انتهت الحرب بإعلان الاستقلال للجزائر في 5 جويلية 1962، نفس التاريخ الذي أعلن فيه احتلال الجزائر 1830، أعلن عنه الجنرال ديغول، جاء نتيجة استفتاء تقرير المصير للفاتح جويلية المنصوص عليه في اتفاقيات إيفيان 18 ماي 1962، وإعلان ميلاد الجمهورية الجزائرية.

Résumé :

Révolution a commencé le novembre 1 novembre 1954 contre le colonialisme française qui a occupaient le pays depuis l'année 1830 et a duré tout au long des 7 ans et demi de la lutte armée et l action politique et finit par déclarer l indépendance de l Algérie la 5 juillet 1962, Après cite ou plus d'un million et un million et demi algériens bordée une des plus grands témoins de l histoire des révolutions, la guerre a eu lieu entre l armée française et les rebelles algériens moudjahidin ont utilisé la guérilla de la manière la plus commode pour combattre la puissance de tracteur équipé avec le plus grand traitement particulier algérien et qui les moudjahidin ne sont pas atovrun équivalent a bras, utilisez algériens moudjahidin du albesikolojah guerre comme intégrée aux opérations militaires l'armée française se composait de troupes et des troupes supplémentaires a partir de traitres indigènes, ou ce qu'il on reste le mouvement.

A exhorte les force nationales de libération branche militaire du front de libération nationale, entièrement pris en charge par le peuple de l'Algérie et de la communauté algérienne dans la diaspora notamment en France déclarer la guerre terminée l'indépendance de l'Algérie le 05 juillet 1962.